المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵙ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵙⵓ ⴰ ⵙⵍⵎⵓⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

التقرير السنوي

2021

www.cese.ma

التقرير السنوي 2021

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أيده الله ونصره

التقريـــر السنـــوي 2021

مرفـــوع إلى

صاحـب الجـلالـــة الملك محمد السادس نصره الله

من طـــرف

أحمد رضى شامي

رئيـــــس المجلـس الاقتصـــادي والاجتماعـــي والبيئـــي

مولاي صاحب الجلالة،

طبقاً لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق لـ 31 يوليو 2014، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2021، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 30 يونيو 2022.

صاحبَ الجلالة،

اتسمت سنة 2021 بدينامية تعافٍ اقتصادي همت المستويين الوطني والدولي على حد سواء، وذلك بالنظر إلى كونها جاءت في أعقاب سنة شهدت أزمة صحية حادة ذات تأثيرات شديدة الوطأة على جميع المستويات.

فعلى الصعيد الدولي، سجل النمو الاقتصادي انتعاشاً بلغ زائد 6.1 في المائة، بعد انكماش قوي بلغت نسبته ناقص 3.1 في المائة سنة 2020. غير أن وتيرة التعافي الاقتصادي، التي تفاوتت حسب القدرات المالية للبلدان وإمكاناتها اللوجيستيكية، تباطأت خلال الأشهر الأخيرة من السنة، لاسيما جرَّاء موجة المتحور «أوميكرون» وكذا بسبب استمرار الاضطرابات التي همَّت الشحن والجوانب اللوجيستيكية المتعلقة بالنقل الدولي. وبالموازاة مع ذلك، شهدت سنة 2021 صدمة كبرى على مستوى أسواق المواد الأولية الطاقية والغذائية، حيث سجلت الأسعار ارتفاعاً معمماً ومتواصلاً، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

صاحب الجلالة،

على الصعيد الوطني، مكنت التطورات التي سُجلت خلال سنة 2021 من الوقوف على مدى قدرة اقتصادنا على الصمود بعد سنة 2020 التي شهدت انخفاضاً حاداً في الناتج الداخلي الإجمالي، جراء تداعيات الأزمة الناجمة عن تفشي كوفيد-19. وفي هذا الصدد، سجل الاقتصاد الوطني انتعاشاً واضحاً في 2021، بمعدل نمو في الناتج الداخلي الإجمالي بلغ 7.9 في المائة، لاسيما بفضل موسم فلاحي جيد وكذا نتيجة الانتعاش القوي الذي شهده النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، باستثناء السياحة والإيواء والمطاعم والنقل.

وحسب التوقعات التي صدرت في دجنبر 2021، من المرجح أن يبلغ معدل النمو حوالي 2.9 في المائة في 2022 (معطيات بنك المغرب). وتجدر الإشارة إلى أنه تمت مراجعة هذا المعدل، خلال سنة 2022، ليستقر عند حوالي 1.2 في المائة، وفق بعض المؤسسات الوطنية والدولية. وقد يعزى هذا التراجع إلى تداعيات الحرب في أوكرانيا، فضلاً عن آثار موجة الجفاف الحادة التي تشهدها البلاد. وفي ظل هذه الظروف، لا يُتوقَّع أن يستعيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي المستوى الذي بلغه قبل الأزمة إلا في حدود سنة 2023، وهو ما يتطلب مضاعفة الجهود من أجل تفادي أي تأخير في تحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد، التي ترمي إلى مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي المسجَّل في سنة 2019، بحلول سنة 2035.

وبخصوص المؤشرات الماكرو-اقتصادية الأخرى، سَجَّلت سنة 2021 انخفاضاً في عجز الميزانية مقارنةً بسنة 2020، حيث تراجعت نسبته من 7.1 في المائة إلى 5.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، كما تراجعت نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي من 71.1 في المائة سنة 2020 إلى 68.9 في المائة خلال سنة 2021. ويلاحَظ أن دين الخزينة يمتد في معظمه على المديين المتوسط والطويل وأن حصة الدين الخارجي فيه لا تتعدى 23 في المائة، وهي نسبة قريبة من تلك المسجلة في السنة التي سبقت الأزمة (21.6 في المائة في سنة 2019). أما بخصوص معدل التضخم، فقد تضاعف حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، حيث انتقل من 0.7 في المائة في 2020 إلى 1.4 في المائة في 2021.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، سجلت الواردات خلال سنة 2021 ارتفاعاً هاما يعكس العودة إلى وضعية هيكلية لنمو قائم على كثافة المدخلات المستوردة. وفي ظل هذا السياق، ورغم التطور الإيجابي والمعمَّم الذي سجلته الصادرات، لاسيما نتيجة الارتفاع المهم لأسعار الفوسفاط ومشتقاته، عرف العجز التجاري تفاقماً بمقدار 39 مليار درهم. في المقابل، سَجَّلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ارتفاعاً ملموساً بنسبة 37.5 في المائة

مقارنة بسنة 2020، أي ما يعادل 93.7 مليار درهم. وعلاوة على ذلك، أبانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن قدرة قوية على الصمود، حيث سجلت زيادة بنسبة 43.6 مقارنة بسنة 2020.

وفي ما يتعلق بوضعية النسيج الإنتاجي، تميزت سنة 2021 باستمرار إغلاق بعض المقاولات، لاسيما الصغيرة جداً، وذلك على الرغم من جهود إنعاش الاقتصاد التي بذلتها السلطات العمومية. وعلى مستوى المقاولات حديثة النشأة، يلاحظ ارتفاع حصة الأشخاص الاعتباريين (69 في المائة) مقارنة بحصة الأشخاص الذاتيين (31 في المائة) في هذه الفئة من المقاولات منذ تفشي أزمة كوفيد. ويمكن أن يعزى هذا التغيير إلى عدة أسباب من بينها ميّل حاملي المشاريع الجدد إلى اختيار أشكال قانونية أكثر تنظيماً وهيكلةً لإنشاء المقاولة، بعد أن وقفوا على الصعوبات التي واجهها المقاولون الأفراد وأصحاب المشاريع متناهية الصغر خلال الأزمة.

وبخصوص سوق الشغل، ورغم مناصب الشغل الصافية التي تم إحداثها خلال سنة 2021، انتقل معدل البطالة من 11.9 في المائة خلال سنة 2020 إلى 12.3 في المائة خلال سنة 2021. كما أن معدل النشاط ظل في مستوى أقل مما سجل في سنة 2019. وتتجلى هذه الوضعية، التي تعكس غياب انتعاش كليٍّ في مجال التشغيل خلال سنة 2021، بحدة أكبر في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، لا سيما في قطاعَيْ الإيواء والبناء، حيث تراجع عدد العاملين فيهما بمقدار النصف.

صاحب الجلالة،

على الصعيد الاجتماعي، اتسم قطاع التربية والتعليم بمواصلة تنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العملي، الذي يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية ألا وهي: الإنصاف وتكافؤ الفرص، والارتقاء بجودة التربية والتكوين، وحكامة المنظومة والتعبئة.

من جهة أخرى، اتسم تدبير الحياة المدرسية خلال سنة 2021، بشكل خاص، بالعودة التدريجية للدراسة الحضورية، وبتأجيل موعد الدخول المدرسي برسم موسم 2021-2022 لمدة شهر، وذلك في إطار التدبير الاستباقي للوضعية الوبائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

ويذكر أنه رغم الجهود المبذولة، لا يزال قطاع التربية والتعليم يعاني من عدد من الاختلالات البنيوية، التي تنعكس سلبا على جودة تعلمات التلامذة. فقد كشفت مخرجاتُ البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة (PNEA) التي نشرت سنة 2021، عن ضعف مُعَمَّم في المكتسبات اللغوية والرياضية والعلمية للتلامذة عند نهاية الطور الابتدائي والإعدادي. ولتجاوز هذه الوضعية، يتعين مباشرة إصلاح جريء لمنظومة التربية والتعليم يرمي، بشكل خاص، إلى تحسين تكوين الأساتذة، بما في ذلك على مستوى التكوين المستمر، مع الارتقاء بوضعهم، وتعميم تعليم أولي ذي جودة، وتعزيز التعلمات والكفايات الأساسية.

من جهة أخرى، تميزت سنة 2021 بإطلاق جلالتكم **للورش المهيكل لتعميم الحماية الاجتماعية**. ويرمي هذا الورش الوطني إلى تحقيق الأهداف التالية، في بحر السنوات الخمس المقبلة:

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض سنة 2022؛
- تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024؛
- توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش؛
- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار.

وقد جرى اتخاذ عدد من التدابير والمبادرات في إطار تنزيل هذا الورش، تجلت على الخصوص في نشر القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية وإصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة به. كما أعلنت الحكومة في نهاية سنة 2021، عن مخطط لإصلاح المنظومة الصحية يهدف إلى تجاوز مختلف أوجه الخصاص التي يعاني منها قطاع الصحة. ومن بين التدابير الكبرى المنصوص عليها في هذا المخطط، نذكر الرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الصحة العمومية، والتعميم التدريجي لطب الأسرة، وتعزيز صحة الأم والطفل. وإن تفعيل هذا المخطط على الوجه الأمثل يقتضي تحديد أهداف مرقمة تسمح بتقييم جداوئيته مع تحديد الموارد المعبأة من أجل تمويله.

غير أن نجاح تعميم الحماية الاجتماعية، بوصفه مشروعا مجتمعيا ذا أهمية بالغة لمستقبل بلادنا، يظل رهينا بمدى قدرة الفاعلين المعنيين على رفع عدد من التحديات، التي تهم على الخصوص، تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة والتقيد بالبرنامج الزمني المحدد.

وبخصوص **إشكالية مشاركة النساء في سوق الشغل**، يلاحظ أنه على الرغم من التحسن الظرفي الذي شهدته سنة 2021، إلا أن معدل نشاط النساء يظل بشكل بنيوي ضعيفا جدا، وبالتالي تظل النساء على هامش التنمية، وتبقى وضعيتهن متأرجحة بين البطالة والشغل الناقص. ومن بين العوامل المعرقلة لولوج النساء إلى سوق الشغل، والتي أثارت النقاش خلال سنة 2021، نذكر، على وجه الخصوص، مشكل التحرش الجنسي، لا سيما في أماكن العمل والوسط الجامعي. وقد سلط المجلس في هذا الصدد الضوء على الاختلالات التي تطبع مسار تقديم النساء لشكاية بسبب تعرضهن للتحرش، بحيث تضطررن غالبا إلى التزام الصمت إما خوفا من التعرض للانتقام، لا سيما عندما تكون العلاقة بين المتحرش وضحيته محكومة بتراتبية معينة، أو بسبب عدم تمكن الضحية من إثبات ما تعرضت له من تحرش.

على مستوى الحوار الاجتماعي، لم يُسجل خلال سنة 2021 أي تقدم ملموس سواء على صعيد الحوار الاجتماعي الثنائي أو ثلاثي الأطراف أو على مستوى النصوص القانونية الأساسية المؤطرة للعلاقات المهنية. أما بخصوص القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب، المنصوص عليه في دستور المملكة، فإن هذا النص الأساسي في التشريع الاجتماعي لم يخرج بعد إلى حيز الوجود، بالنظر إلى غياب توافق بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حوله.

من جهة أخرى، كشفت أزمة كوفيد-19 عن استعجالية مراجعة مدونة الشغل بما يسمح بمواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها سوق الشغل، خاصة التأطير القانوني لدينامية الرقمنة المتزايدة للعمل. كما يتعين أن يمكن هذا الإصلاح من تعزيز حماية حقوق العاملات والعاملين ووضع الآليات الحمائية اللازمة لتفادي تسبب الأزمات التي قد تحدث مستقبلا في وقوعهم في الهشاشة.

صاحب الجلالة،

بخصوص المحور البيئي، تميزت سنة 2021 بعقد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (الكوب 26) الذي استضافته غلاسكو بمشاركة 196 دولة، من بينها بلادنا، وتُوِّجَت أشغاله باعتماد ميثاق غلاسكو للمناخ. وينص هذا الميثاق على مجموعة من الالتزامات تهم على الخصوص تعزيز القدرة على الصمود أمام التقلبات المناخية، وتقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعبئة التمويلات اللازمة لتحقيق ذلك.

وقد قام المغرب **بتحيين مساهمته المحددة وطنيا** في 2021 في مجال مكافحة التغير المناخي، حيث التزم بتخفيض غير مشروط بالدعم الدولي لانبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 18.3 في المائة مقارنة بالسيناريو الأساسي، الذي يتوافق مع «المسار الطبيعي للأعمال». كما رفعت بلادنا سقف التزاماتها باستهداف تخفيض إجمالي لانبعاث غازات الدفيئة يصل إلى 45.5 في المائة في أفق 2030، وهو ما يستلزم حصول المغرب على 24 مليار دولار كمساعدة إضافية ضمن المشاريع المشروطة.

وفي مجال تدبير الموارد المائية، عرف المغرب خلال السنوات الأربع الأخيرة عجزاً مائياً سنوياً يتراوح بين 54 و85 في المائة، وهي وضعية مقلقة تشكل تهديداً حقيقياً من شأنه أن يعيق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا. وهو ما يستدعي العمل بشكل استعجالي على مباشرة الإصلاحات اللازمة، تفعيلا لتوجهات وتدابير البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي وتوصيات النموذج التنموي الجديد، وذلك من أجل تحسين حكامة قطاع الماء ونجاعة تدبيره، لاسيما ما يتصل بالأنشطة الفلاحية والمنزلية.

وبخصوص الطاقات المتجددة، تشكل القدرة المركبة للطاقات المتجددة حوالي 38 في المائة من المزيج الطاقي، علماً أن الإنتاج الكهربائي من الموارد المتجددة على الصعيد الوطني لا يتجاوز 20 في المائة. وهو ما يقتضي تسريع مسلسل تطوير الطاقات المتجددة مع الحرص على تنويع الموارد الطاقية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القطاع الحكومي الوصي أطلق خارطتي طريق تتعلقان بتثمين الكتلة الحيوية والهيدروجين الأخضر. ومن الأهمية بمكان أن يتم تطوير هاذين القطاعين بالنظر إلى ما يتيحانه من إمكانات في مجال مكافحة انبعاثات غازات الدفيئة وخلق فرص الشغل وتعزيز حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي.

كما تميزت نهاية سنة 2021 بتقديم المغرب **لاستراتيجية خفض الكربون على المدى الطويل بحلول** 2050 على أنظار الأمم المتحدة. وتتمحور هذه الاستراتيجية الجديدة حول سبعة توجهات استراتيجية، يهم أولها الإسراع في تطوير الطاقات المتجددة من أجل رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 80 في المائة من المزيج الطاقي بحلول سنة 2050.

وفي ما يتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما ما يتصل بالمحافظة على البيئة، سجل التقرير الوطني الذي أصدرته المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2021 حول هذا الموضوع ضعف وتيرة تطور المؤشرات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

صاحب الجلالة،

يواجه المغرب، على غرار بقية بلدان العالم، تداعيات الأزمة الصحية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة ذات تأثيرات شديدة الوطأة ومتعددة الأشكال. وفي هذا السياق، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخيرة، على تسليط الضوء على مجموعة من نقاط اليقظة ذات الطبيعة الظرفية والهيكلية.

وتتعلق نقطة اليقظة الأولى بصدمة التضخم التي شهدها المغرب مؤخراً على غرار بقية بلدان المعمور، مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وبالنسبة لبلادنا، فإن الارتفاع الهام في الأسعار الذي سجل مؤخراً يعزى بالأساس إلى عوامل خارجية. غير أن ذلك لا ينفي تأثير عوامل داخلية، لا سيما إشكالية ضعف تنظيم الأسواق الخاصة بالمنتجات الفلاحية وكثرة الوسطاء.

وبخصوص أسعار المحروقات، اتخذت السلطات العمومية جملة من الإجراءات على المدى القصير من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك وعلى تنافسية المقاولات المغربية، غير أن الوضعية الحالية تقتضي اعتماد إجراءات ذات وقع أقوى.

ومن أجل تقليص **آثار التضخم** الذي تشهده بلادنا، اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **جملة من التوصيات على المديين القصير والمتوسط.**

فعلى مستوى الإجراءات ذات الطابع الآني، يتعين التفكير في توزيع مساعدات تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، والإبقاء على الرسوم الجمركية المفروضة على أسعار بعض المنتجات الأساسية المستوردة في مستوى منخفض، وتعزيز مراقبة مدى احترام قواعد المنافسة في مختلف القطاعات، لا سيما قطاعات السلع والمنتجات الأساسية، مع الحرص على أن تكون العقوبات في حالة انتهاك هذه القواعد رادعة بما فيه الكفاية.

وعلى المدى المتوسط، وبغية مواجهة أي ارتفاع محتمل للأسعار مستقبلاً، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

- الإسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استهداف أمثل للدعم الموجه للفئات الأكثر هشاشة؛
- دراسة إمكانية إحداث صندوقٍ دائمٍ للتصدي للصدمات الكبرى (Fonds de stabilisation)؛
- القيام بالمزيد من الاستثمارات في القدرات الوطنية في مجال تخزين المنتجات الطاقية ودراسة السبل الممكنة لتعبئة قدرات التخزين المتوفرة لدى شركة «سامير»؛
- إصلاح وتنظيم فضاءات تسويق المنتجات الفلاحية؛
- دراسة جدوائية إحداث شركة وطنية للشحن البحري؛
- إحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح المتعلقة بالمواد الأساسية.

أما في ما يتعلق بنقطة اليقظة الثانية، فتهم ضرورة توفير الظروف الكفيلة بتطوير صناعة صيدلية وطنية تنافسية من أجل تعزيز السيادة الصحية لبلادنا. وانطلاقا من تحليل الاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع بالمغرب، يوصي المجلس باتخاذ التدابير التالية ذات الأولوية:

- ملاءمة الإطار القانوني من أجل تيسير تطوير منتجات جديدة، لا سيما ما يتعلق بالأدوية الجنيسة أو المثيلات الحيوية؛
- إرساء أفضلية وطنية لفائدة المنتجات المصنعة محليًا مع مراعاة تحقيق حد أدنى من القيمة المضافة المحلية؛
- تقليص الآجال القانونية لدراسة ملفات طلب الترخيص بالعرض في السوق، والحرص على الاحترام الصارم لهذه الآجال، ونزع الطابع المادي عن عمليتيّ تسجيل طلبات رُخَص العرض في السوق ومنحها؛
- ضمان الالتزام الصارم بقواعد المنافسة السليمة والحرص على أن تكون العقوبات في حالة انتهاك هذه القواعد متناسبة ورادعة بما فيه الكفاية؛
- مراجعة المقاربة المعتمدة وآلية المقارنة الدولية من أجل تحديد الأسعار المرجعية للأدوية، وتعزيز قدرات المصالح المكلفة بجمع ومعالجة والتحقق من المعلومات اللازمة لتحديد مستويات الأسعار المناسبة.

أما نقطة اليقظة الثالثة، فتتعلق بضرورة إرساء تحول للمنظومة الفلاحية بما يعزز بعدها الدامج وقدرتها على الصمود، وذلك في ظل فترات الجفاف المتواترة التي تهدد الإنتاج الفلاحي والسيادة الغذائية للبلاد، وتكرس ارتهانها بالواردات من المواد الغذائية وتنعكس سلباً على وضعية الساكنة القروية التي ترتهن بشكل قوي بالأنشطة الفلاحية.

ومن أجل التصدي بشكل ناجع لمكامن الضعف الرئيسية التي تكرس هشاشة المنظومة الفلاحية وصغار الفلاحين على وجه الخصوص إزاء التقلبات المناخية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التوصيات التالية:

- دراسة جدوائية إدخال أصناف من الحبوب أكثر مقاومة للجفاف، لا سيما تلك المنتشرة في إفريقيا، مثل أصناف الدخن أو الذرة الرفيعة، وإيلاء أهمية أكبر لزراعة الشعير، مع الحرص على توفير كل الإعانات والتحفيزات المطلوبة لتطوير هذه الزراعات؛
- إعطاء مكانة مركزية للبحث والتطوير في مجال اختيار البذور والزراعات الأكثر مقاومة للجفاف، وفي الجوانب المتعلقة باستعمال الأسمدة، وكذا في تطوير تقنيات السقي. وهذا يقتضي تعزيز ميزانية البحث في هذه المجالات، وكذا الموارد المالية والبشرية لمعاهد البحث المتخصصة؛
- تحسين إمكانية ولوج الفلاحين للمدخلات والبذور المنتقاة؛
- تنفيذ سياسة تحسيسية واسعة النطاق ومعتمدة على مبدأ القرب حول ضرورة ترشيد استهلاك الماء، وإعادة توجيه الزراعات للحد من التصدير غير المباشر للمياه (exportations d'eau virtuelle)؛
- تعزيز مصادر دخل ساكنة المناطق القروية وقدرتها على الصمود أمام التقلبات، وذلك من خلال (أ) وضع مخططات في العالم القروي لتنويع الأنشطة الاقتصادية بالانفتاح على قطاعات غير فلاحية؛ (ب) زيادة دعم الصناعة الغذائية من أجل تثمينٍ أفضل للمنتجات الفلاحية؛ (ج) إجراء مراجعة عميقة لصيغة عقود التجميع في المجال الفلاحي؛ (د) تقليصٍ تكاليف المدخلات بالنسبة للفلاحين، من خلال تخصيص مساعدات خلال فترات الارتفاع المفرط لأسعار هذه المدخلات؛

في ما يتعلق بالحكامة، يتعين إجراء تقييم استباقي لاستراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 وبرمجة عمليات تقييم مرحلية لتقدم إنجاز الاستراتيجية، على أن يعهد بهذا العمل لهيئات مستقلة.

وبخصوص نقطة اليقظة الرابعة، فإنها تهم موضوع التقاعد، حيث تم التشديد على ضرورة الإسراع بتفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باتخاذ جملة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

- العمل، بتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، على التعجيل بتحديد جدول زمني دقيق وملزم لجميع الأطراف لتنفيذ المراحل الكبرى لإصلاح منظومة التقاعد؛
- استصدار النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية لضمان التقائية أنظمة التقاعد؛
- العمل، في مرحلة لاحقة، ووفق الجدولة الزمنية المحددة للإصلاح الشمولي، على إحداث نظام وطني موحد للتقاعد يقوم على ثلاث دعامات: (أ) دعامة إجبارية أساسية يتم تدبيرها وفق قاعدة التوزيع، وتشمل الأشخاص النشيطين من القطاعين العام والخاص وغير الأجراء؛ (ب) دعامة إجبارية تكميلية قائمة على مبدأ المساهمة بالنسبة للدخول التي تفوق السقف المحدد؛ (ج) دعامة اختيارية تقوم على الرسملة في نطاق التأمين الخاص الفردي أو الجماعي؛

- إحداث حد أدنى للدخل في سن الشيخوخة لا يقل عن عتبة الفقر؛
- وضع آليات لحكامة وقيادة فعالة لأنظمة التقاعد، بقوة القانون، بهدف الحرص على استدامتها وملاءمتها للتطورات المالية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.

على مستوى التمويل: (أ) الأخذ بعين الاعتبار القدرات التمويلية للمشغلين والقدرة المساهماتية للمنخرطين؛ (ب) إعادة النظر في سياسة توظيف الأموال المتأتية من الاحتياطيات، واعتماد مقاربة موحدة للجوانب المتصلة بالغايات والتأثيرات المنشودة والتدبير والمراقبة؛ (ج) تخصيص ما بين 2 إلى 4 في المائة من الضريبة على القيمة المضافة لتمويل الحماية الاجتماعية بما فيها منظومة التقاعد.

أما نقطة اليقظة الأخيرة التي يتناولها هذا التقرير، فتتعلق بموضوع الانتقال الطاقي، باعتباره ورشاً استراتيجياً من شأن إنجاحه أن يساهم بشكل قوي في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا. وفي هذا الصدد، سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الاستراتيجية الطاقية لسنة 2009، عرفت تأخراً على مستوى التنفيذ، لاسيما في ما يتعلق بالغايات المتصلة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وفي ظل الأزمات المتتالية، بدءاً بالأزمة الصحية إلى الأزمة الحالية في مجال الطاقة، تفاقمت هشاشة قطاع الطاقة، مما انعكس بشدة على القدرة الشرائية للمستهلك والنسيج الاقتصادي وميزان الأداءات في بلادنا، كما أن ذلك يحمل مخاطر على مستوى سيادتها الطاقية. وعلاوة على ذلك، يعاني قطاع الطاقة، لا سيما قطاع الطاقات المتجددة، اليوم من غياب قيادة استراتيجية تعتمد إجراءات منسقة تقوم على الالتقائية بين مختلف الفاعلين المعنيين، بالإضافة إلى وجود ترسانة قانونية غير ملاءمة.

وفي ظل هذه الظروف، لا يزال المزيج الطاقي في بلادنا يتسم بهيمنة الطاقات الأحفورية، كما أن جهود الرفع من حصة الطاقات المتجددة تواجه صعوبات تحول دون تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

أخذاً بعين الاعتبار هذه الوضعية، **يتعين على بلادنا العمل بشكل استعجالي على مباشرة الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن، مع العمل على توخي الحذر في تقييم مختلف خيارات الاستثمار التي تعتزم اعتمادها مستقبلاً من أجل إنجاح انتقالها الطاقي وتعزيز اعتماد اقتصادها على الكهرباء.** وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ما يلي:

- **العمل وفق مقاربة منسقة على وضع استراتيجية وطنية طاقية متجددة، وذلك في انسجام تام مع التوصيات الواردة في النموذج التنموي الجديد. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:**
  - وضع هيكلة مؤسساتية جديدة لقطاع الطاقة تنتظم حول هيئة قوية ومستقلة للتقنين؛
  - إعادة تشكيل مزيج طاقي أمثل يرتكز على تسريع وتيرة تطوير الطاقات المتجددة والرفع من حصة الغاز الطبيعي، باعتباره طاقة انتقالية، لتحل محل مصادر الطاقة الأحفورية، التي تعد أكثر تلويثاً؛
  - الإسراع بإصلاح المقاولات والمؤسسات العمومية العاملة في القطاع الطاقي، بما يكفل مواكبة الاستراتيجية الطاقية الوطنية الجديدة.
- **تعزيز السيادة الطاقية للمغرب. ولبلوغ هذه الغاية، يوصي المجلس بما يلي:**
  - العمل على إرساء حكامة منسقة وموسعة على مستوى المشاريع الكبرى المهيكِلة في مجال الطاقة (أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي - أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، البنيات التحتية، وغير ذلك)، مع الحرص على إشراك جميع الأطراف والكفاءات المعنية؛

- إجراء تقييم معمق لجدوائية بناء محطة تحويل الغاز المسال إلى غاز طبيعي، وذلك بناءً على التطور المستقبلي للطلب الوطني على الغاز الطبيعي، ومن خلال اختيار الاستثمارات الأقل تكلفة لبنائها، لاسيما عبر إرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- تسريع إنجاز مشروع المقطع الأطلنتي الذي يربط المغرب وموريتانيا والسنغال والذي يعد جزءا من مشروع خط أنبوب الغاز المغرب- نيجيريا؛
- الإسراع بإحداث الجهاز الوطني المسؤول عن تدبير المخزون الأمني للمنتجات الطاقية؛
- تنفيذ سياسة منسقة خاصة بالنجاعة الطاقية.

■ **تعزيز مكانة المغرب في سوق الطاقات المتجددة، من خلال:**

- تسريع وتيرة إصلاح القانون المؤطر لقطاع الطاقات المتجددة والقانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية ونصوصهما التطبيقية، مع العمل على إشراك مجموع الفاعلين المعنيين بمجال الطاقات المتجددة في هذا المسلسل؛
- التحرير الكامل لقطاع الكهرباء المتأتية من مصادر متجددة ووضع قواعد واضحة وشفافة من شأنها خلق دينامية حقيقية لتنمية الطاقات المتجددة وجذب المستثمرين الدوليين؛
- وضع خارطة طريق مشتركة من أجل عرض تنافسي للكهرباء المتجددة وقائم على المقاربة الترابية ومخصص للمصنعين والمقاولات العاملة في مجال التصدير، وذلك من أجل مواجهة ضريبة الكربون التي سيفرضها الاتحاد الأوروبي ابتداءً من سنة 2023.

■ **تنويع مزيج الطاقة المتجددة، من خلال الإسراع بتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، وتسريع مسلسل تثمين الطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية، ودراسة جدوائية تطوير الطاقة النووية.**

صاحب الجلالة،

في إطار إنجازه لتقريره السنوي، أفرد المجلس الموضوعَ الخاصَ للتقرير لمسألة العمل عن بعد. ذلك أن تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 وتدابير الحجر المنزلي التي واكبتها لم تقتصر على التوازنات الاقتصادية فحسب، بل تعدتها لتشمل أيضاً العلاقات الاجتماعية والظروف المعيشية في جميع أنحاء العالم. وقد استدعى هذا الوضع من العديد من المقاولات اعتمادَ نمط العمل عن بعد على نطاق واسع، وهو ما شكل بداية تغيير هيكلي أسس لواقع جديد في أماكن العمل. وفي المغرب، أملت أزمة كوفيد-19 اللجوء إلى هذا الشكل الجديد من العمل في عدد من القطاعات، وقد شمل أساسا، حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، قطاع الخدمات وفئة الأطر.

وقد تمثل الهدف الرئيسي من الاشتغال على هذا الموضوع الخاص في الوقوف عند تطور العمل عن بعد في سياق الواقع المغربي، وذلك بغية تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بظاهرة ناشئة أو بانتقال مرتبط بالأزمة الصحية؛ ورصدِ مَواطن قوة وضعف هذا النمط من العمل؛ وإبراز ما يحمله من فرصٍ ومخاطر. هكذا، واسترشادا بالدروس المستخلصة والتجارب التي جرت مراكمتها على المستويين العالمي والوطني، يوصي المجلس بما يلي:

■ مراجعة مشروع المرسوم رقم 2.20.343 المتعلق بالعمل عن بُعد بإدارات الدولة، والعمل قدر الإمكان على تسريع وتيرة اعتماده، مع الحرص على إدراج العمل عن بعد كنمط عمل قائم الذات إلى جانب العمل الحضوري، وذلك بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين؛

- ملاءمة مقتضيات مدونة الشغل مع خصوصيات العمل عن بُعد، وإدراج هذه المراجعة في جدول أعمال الحوار الاجتماعي؛
- إعادة النظر في طريقة تقديم الإدارات العمومية لخدماتها من خلال إدماج آلية العمل عن بعد، مع وضع البنيات التحتية اللازمة لتجويد العمل والتواصل؛
- تشجيع فضاءات العمل المشتركة (coworking) في القطاع العمومي من أجل تيسير التعاون والتبادل بين الموظفين من مختلف القطاعات الحكومية، وتقليص التنقل، وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى؛
- تحسين الولوج للأنترنت ذي الصبيب العالي وخفض تكلفته، لا سيما في المناطق النائية؛
- إحداث مرصد مشترك (المشغلون، النقابات، المندوبية السامية للتخطيط، الجامعات) يهدف إلى توفير المعطيات اللازمة للأطراف المعنية للوقوف على العوائق وعوامل نجاح تجربة العمل عن بعد في ارتباط مع خصوصية الواقع المغربي.

صاحب الجلالة،

في ما يتعلق بالقسم الأخير من التقرير السنوي، المخصص لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2021، فإن الحصيلة المنجزة تكشف المعطيات التالية:

أولا، أنجز المجلس أربع إحالات:

- إحالة واردة من رئيس الحكومة، من أجل إنجاز رأي حول مشروع القانون رقم 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية؛
- إحالة واردة من رئيس مجلس النواب من أجل إعداد دراسة حول موضوع «تقييم نَجاعةِ أداءِ مَرافق الدولة المُسيَّرَة بصورة مستقلة»؛
- إحالتان واردتان من مجلس المستشارين: الأولى من أجل إنجاز دراسة حول موضوع «تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب: رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مُؤَهَّلَة ومُزدَهِرة ومُبَادِرَة»، والثانية لإعداد رأي حول «التعويض عن فقدان الشغل: أية بدائل في ضوء مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية؟».

وبالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2020، فقد أنجز المجلس، في إطار إحالات ذاتية، سبعة آراء تتناول المواضيع التالية:

- «مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب»؛
- «الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين»؛
- «مواجهة السلوكات الإدمانية: واقع الحال والتوصيات»؛
- «التنقّلُ المُستَدامُ: نحو وسائل نقل مُستدامة ومتاحَة»؛
- «من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه»؛
- «نحو تحوّل رقميّ مسؤول ومُدمِج»؛
- «من أجل مقاربة مُبتَكَرة ومندمِجة لتسويق المنتجات الفلاحية».

من جهة أخرى، انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2021 على إعداد حصيلة مرحلية توثق لعشر سنوات من عمله. ويتعلق الأمر بعمل استرجاعي واستشرافي في الآن ذاته، يرمي إلى:

- الوقوف عند التراكم الذي حققته المؤسسة منذ إحداثها على المستوى المعرفي والمؤسساتي والتدبيري؛
- تسليط الضوء على مختلف إسهامات المجلس في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ببلادنا، وإطلاقها أو إغنائها للتفكير حول جملة من الإشكالات والقضايا المطروحة على بلادنا؛
- تثمين الخبرة الجماعية المميزة التي تم تطويرها على امتداد سنوات من العمل؛
- استشراف الآفاق المستقبلية لعمل المجلس.

وفي إطار برنامج العمل برسم سنة 2022، سيتناول المجلس، بالإضافة إلى التقرير السنوي، الموضوعات التالية: «الصحة العقلية وأسباب الانتحار بالمغرب»؛ «تقييم نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الولاية الحكومية 2016-2021»؛ «اقتصاد الرياضة»؛ «الاقتصاد الدائري»؛ «التهيئة المستدامة للساحل»؛ «نقل الكفاءات والمعارف داخل المؤسسات»؛ «تثمين الرأسمال البشري»؛ «إصلاح المرفق العام في خدمة التنمية الترابية»؛ «المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية»؛ «التنوع البيولوجي والتنمية السوسيواقتصادية للأنظمة البيئية الغابوية»؛ «الأخبار الزائفة».

تلكُمْ، يا صاحب الجلالة، العناصِرُ الرئيسيةُ للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2021، المعروض على أنظار جلالتكم كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس خلال دورتها العادية 135 المنعقدة يوم الخميس 30 يونيو 2022.

تمهيد

طبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2021.

وفي هذا الصّدد، أنجز المجلسُ تحليلاً للتطوّرات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع اقتراح جملة من التوصيات والتوجهات المتعلقة بالسياسات العمومية ذات الصلة. وهو تحليل يعبّر عن وجهة نظر المجتمع المدنيّ المنَظَّم والغنيّ بتنوع الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية والعلمية لمختلف الفئات المُكوِّنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي القسم الأول من التقرير، أنجز المجلسُ تحليلاً للظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2021، مسلطاً الضوء على المنجزات التي تم تحقيقها مع الوقوف على أوجه القصور التي تم تسجيلها في هذه المجالات الثلاثة. وبخصوص الشق المتعلق بنقاط اليقظة، تم اقتراح جملة من التوصيات من أجل إثارة الانتباه إلى التدابير التي تكتسي طابعا أولويا من وجهة نظر المجلس وتتطلب بالتالي إيلاءها عناية خاصة.

أما في ما يتعلق بالموضوع الخاص للتقرير، فقد جرى تخصيصه لموضوع العمل عن بعد الذي فرض نفسه كنمط جديد للعمل منذ انتشار جائحة كوفيد-19، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة تبعا للبلدان وطبيعة القطاعات والفئات السوسيومهنية.

وفي القسم الثالث، يقدم المجلس تقريراً عن أنشطته برسم سنة 2021، كما يعرِض الخطوط العريضة لبرنامج عمله لسنة 2022.

القسم الأول

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2021

1 أهم التطورات التي طبعت سنة 2021

1.1. الاقتصاد المغربي خلال سنة 2021

1.1.1. لمحة عن السياق الاقتصادي الدولي

سجل الاقتصادي العالمي انتعاشاً واضحاً خلال سنة 2021، حيث انتقل معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي من انكماش بلغت نسبته 3.1 في المائة سنة 2020، وهي السنة التي شهدت بدء تفشي جائحة كوفيد-19، إلى زيادة تقارب 6.1 في المائة في سنة 2021[1]، وذلك على الرغم من الموجة الأخيرة للفيروس.

وجاء هذا التعافي على وجه الخصوص نتيجة تخفيف القيود الصحية في العديد من البلدان، والتقدم المحرز في مجال تلقيح السكان، وإن كانت وتيرة سير عمليات التلقيح متفاوتة من بلد إلى آخر، وكذا نتيجة جهود إنعاش الاقتصاد التي بذلت في إطار السياسات النقدية والميزانياتية.

ويُعزى التباين المسجل في وتيرة التعافي الاقتصادي إلى التفاوت القائم بين البلدان من حيث قدراتها المالية وإمكاناتها اللوجيستية في المجال الصحي. وفي هذا الصدد، كانت وتيرة الانتعاش أعلى في البلدان المتقدمة، وبخاصة منطقة الأورو، الشريك الرئيسي للمغرب (زائد 5.2 في المائة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، مقارنة بالبلدان الناشئة والنامية، لا سيما الصين والبرازيل، اللتان سجلت وتيرة الانتعاش بهما بعض التباطؤ خلال النصف الثاني من السنة[2].

غير أن عملية التعافي تباطأت نهايةَ العام جرَّاء موجة المتحور «أوميكرون» وكذا بسبب استمرار الاضطرابات التي همَّت الشحن والجوانب اللوجيستيكية المتعلقة بالنقل الدولي، والتي حالت دون أن تستأنف سلاسل القيمة العالمية سيرها الاعتيادي بصورة كاملة. واستمرت هذه الاضطرابات خلال سنة 2022، وهو ما قلص من توقعات الانتعاش، لا سيما في ظل ما تعرض له الاقتصاد العالمي أيضاً من تداعيات سلبية جرّاء الحرب الروسية الأوكرانية.

وحسب مؤشرات المبادلات الخارجية التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، سجلت التجارة العالمية انتعاشاً ملحوظاً منذ بداية سنة 2021 (13.5 في المائة بالنسبة للواردات و14 في المائة بالنسبة للصادرات في النصف الأول من سنة 2021)، لكنه سرعان ما تباطأ بشكل ملموس في النصف الثاني من السنة (8 في المائة بالنسبة للواردات و6 في المائة بالنسبة للصادرات) بسبب عدة عوامل، من أهمها العقبات المرتبطة بأزمة الشحن والجوانب اللوجستيكية بالموانئ. أما بالنسبة لقطاع السياحة العالمي فقد ظل يعاني من الانعكاسات السلبية للقيود المفروضة على التنقل وإغلاق الحدود لمواجهة جائحة كورونا.

وبالموازاة مع معدل النمو وحركة التجارة العالمية، شهدت سنة 2021 تقلبات كبرى على مستوى التضخم وأسعار المواد الأولية. وهكذا، سجل معدلُ التضخم ارتفاعاً كبيراً في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء. فقد

1 – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (World economic outlook).

2 – المصدر السابق.

بلغ متوسط التضخم العالمي 4.3 في المائة سنة 2021 (3.1 في المائة في البلدان المتقدمة و5.7 في المائة في البلدان النامية)[3]. ومن ناحية أخرى، ورغم أن التضخم أضحى يتخذ طابعاً معمَّماً ومتواصلاً (سُجِّل ارتفاعٌ حاد للأسعار في النصف الأول من سنة 2022)، فإن طبيعته تختلف باختلاف خصائص اقتصاديات الدول. وفي هذا الصدد، فإن البلدان المتقدمة التي اعتمدت إجراءات هامة على صعيد السياستين الميزانياتية والنقدية لإنعاش الاقتصاد وجدت نفسها في مواجهة طلب متواصل في ظل استمرار القيود الصحية المفروضة على العرض والاضطرابات المتصلة بالتجارة العالمية. في المقابل، فإن التضخم في العديد من البلدان النامية التي ظلت فيها إجراءات إنعاش الطلب محدودة، اتخذ بالأحرى طابعاً «مستورداً»، جرَّاء ارتفاع أسعار المواد الأولية الطاقية والمواد الغذائية المستوردة، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الشحن.

وقد كان لأسعار المواد الأولية، لا سيما البترول والغاز، دور محوري في عودة وانتشار نطاق ضغوط التضخم على الصعيد العالمي. وفي سياقٍ مطبوعٍ بالتناقض بين انتعاش الطلب في البلدان المتقدمة الكبرى وفي الصين، وضعف ردة فعل بلدان منظمة أوبيب+ بخصوص زيادة عرضها في هذا المجال، ارتفع سعر برميل النفط (برنت) بنسبة 49 في المائة بين دجنبر 2020 ودجنبر 2021، ليتجاوز 74 دولاراً للبرميل الواحد، قبل أن يواصل ارتفاعه ليبلغ 115.6 دولار للبرميل في مارس 2022، بزيادة 55.5 في المائة عن مستواه في دجنبر 2021. وقد أدى هذا الارتفاع، الذي وازاه ارتفاع أسعار القمح ومواد أولية أخرى، إلى ضغوط تضخمية قوية في جميع أنحاء العالم. وقد استمرت هذه التوترات بل وزادت حدتها خلال النصف الأول من سنة 2022 جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

2.1.1. السياق الوطني خلال سنة 2021

1.2.1.1. انتعاش ملموس في النمو رغم أن استدامته لم تتأكد بعْد في ظلِّ سياقٍ مطبوعٍ بمستوى عالٍ من عدم اليقين

بعد انكماش بلغت نسبته 7.2 في المائة سنة 2020، سجل الاقتصاد الوطني انتعاشاً واضحاً في 2021، بمعدل نمو في الناتج الداخلي الإجمالي بلغ 7.9 في المائة. وعلاوة على انعكاسات التحفيزات النقدية والميزانياتية التي جرى اعتمادها منذ تفشي الجائحة، فإن الانتعاش المسجل يعزى أيضاً إلى تأثير موسم فلاحي استثنائي زادت خلاله القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بنسبة 17.8 في المائة، والأداء الجيد للقطاعات غير الفلاحية، التي ارتفعت قيمتها المضافة بنسبة 6.6 في المائة بعد انخفاض قدره 6.9 سنة قبل ذلك. وتبعاً لذلك، يبدو أن مجموع الفروع الاقتصادية استعادت المستوى الذي بلغته من حيث القيمة المضافة خلال سنة 2019 (السنة التي سبقت الأزمة)، ما عدا قطاعي الإيواء والمطاعم[4].

ومع ذلك، لا تزال مظاهر عدم اليقين تحيط باستمرار وتيرة هذا الانتعاش خلال سنة 2022، لاسيما أن 60 في المائة من المقاولات لا تتوقع العودة إلى نشاطها الطبيعي إلا ابتداءً من سنة 2023 (المندوبية السامية للتخطيط)، بينما بلغ مؤشر ثقة الأسر خلال الفصلين الأولين من سنة 2022 أدنى مستوياته منذ سنة 2008، إذ ترى هذه الأخيرة بأن وضعيتها المالية قد تدهورت. وهكذا:

- على المدى القصير، تشير التوقعات التي نشرتها مؤخراً بعض المؤسسات الوطنية والدولية بخصوص سنة 2022 إلى تسجيل مستويات أدنى بكثير من تلك المعلن عنها في نهاية سنة 2021. كما أنها تظل أدنى بكثير من معدل النمو المعلن عنه في مشروع قانون المالية لسنة 2022، والمحدد في 3.2 في المائة

3 - WEO Database, FMI.

4 – المندوبية السامية للتخطيط، الحسابات الوطنية لسنة 2021.

(فرضية). وفي هذا الصدد، يتراوح معدل نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022 بين 1 في المائة حسب بنك المغرب، و1.1 في المائة حسب صندوق النقد الدولي[5] و1.3 حسب المندوبية السامية للتخطيط[6] والبنك الدولي[7]، عوض نسبة 2.9 حسب التوقعات المعلنة في دجنبر 2021[8]. وقد يعزى التباطؤ المسجل خلال سنة 2022 على الخصوص إلى تداعيات الحرب في أوكرانيا وكذا إلى آثار الجفاف الشديد الذي تشهده البلاد، على الرغم مما تم تسجيله من تساقطات متأخرة.

- على المدى المتوسط: يظل المستوى المنخفض لنسبة النمو المقدرة بحوالي 1 في المائة خلال سنة 2022 أقل بكثير من الهدف المعلن عنه في البرنامج الحكومي (4 في المائة في المتوسط خلال الفترة ما بين 2021 و2026). وهذا يعني أنه يتعين على المغرب أن يحقق، خلال الأعوام الأربعة المتبقية من الولاية الحكومية، متوسط نمو سنوي يبلغ 4.8 في المائة.
- على المدى الطويل، لا يُتوقَّع أن يستعيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي المستوى الذي بلغه قبل الأزمة (أي سنة 2019) إلا في حدود سنة 2023، وذلك بالاستناد إلى ما صدر من توقعات بخصوص الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للسنتين القادمتين[9]. ونتيجةً لذلك، سيتعين على بلادنا مضاعفة جهودها خلال السنوات القادمة من أجل استدراك هذا التأخير مع المضي في تحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد، التي ترمي إلى مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي المسجَّل في سنة 2019، بحلول سنة 2035. ولتدارك هذا التأخر، سيتعين على المغرب تحقيق معدل نمو يتجاوز في المتوسط 6.6 في المائة بين سنتي 2022 و2035.

ولا شك أن طموح الانتقال إلى عتبة جديدة من النمو تجسد أهداف النموذج التنموي الجديد، يقتضي إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على نحوٍ يجمع بين تحديث النسيج الإنتاجي والانفتاح على قطاعات جديدة ذات محتوى تكنولوجي عالٍ.

الرسم البياني رقم 1: معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، بالنسبة المئوية)

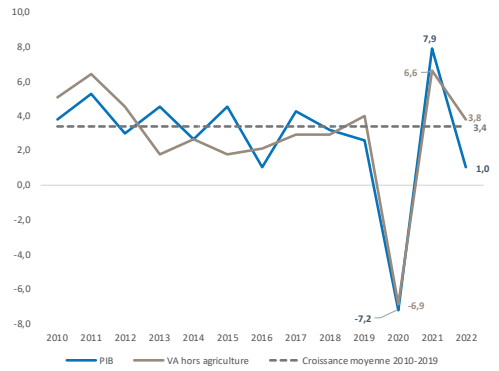

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب

5 – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (World economic outlook).

6 – الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2023.

7 - Rapport de suivi de la situation économique, Banque mondiale – Printemps 2022.

8 – توقعات النمو برسم سنة 2022 مستمدة من تقرير بنك المغرب حول السياسة النقدية، دجنبر 2021.

9 – بناءً على توقعات بنك المغرب بخصوص الناتج الداخلي الإجمالي.

الرسم البياني رقم 2: مقارنة معدلات النمو المحققة أو المتوقعة بالأهداف المعلنة وفقاً لجداول زمنية مختلفة (٪)

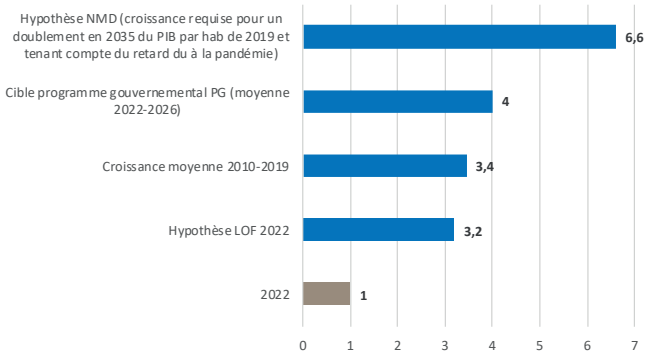

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، بنك المغرب، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

2.2.1.1. وضعية النسيج الإنتاجي خلال سنة 2021: آثار متباينة حسب القطاع وحجم المقاولة

على الرغم من تدابير الإنعاش التي اعتمدتها السلطات العمومية، فقد توقفت العديد من المقاولات عن مزاولة نشاطها خلال سنة 2021. ويعزى ذلك بشكل خاص إلى حالة عدم اليقين الناجمة عن موجة «أوميكرون» وبطء وتيرة رفع القيود الاحترازية والإبقاء على القرارات المتخذة وطنياً ودولياً لتعليق التنقل على الصعيد الدولي، وغير ذلك من العوامل.

وفي هذا الصدد، وحسب البحوث التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط مؤخراً حول تأثير الأزمة على نشاط المقاولات، فإن 28 في المائة من المقاولات توقفت عن نشاطها خلال سنة 2021 لمدة بلغت في المتوسط 143 يومًا.

وقد كانت مدة هذا التوقف أطول بالنسبة للمقاولات الأكثر هشاشة، أي المقاولات الصغيرة جداً، حيث بلغ 158 يومًا في المتوسط بالنسبة لـ 30 في المائة منها. وحسب نوع النشاط، وإذا كانت معظم المقاولات العاملة في قطاعات التعليم والصحة والطاقة والتجارة قد تمكنت من مزاولة أنشطتها دون توقف خلال سنة 2021، فإن نسبة كبيرة من المقاولات العاملة في قطاعات الإيواء والفنون وأنشطة العروض والترفيه والبناء توقفت عن نشاطها لفترات أطول خلال سنة 2021.

وفي السياق ذاته، سجلت 43 في المائة من المقاولات انخفاضا في أنشطتها يفوق 50 في المائة أو أكثر خلال سنة 2021 مقارنة بفترة ما قبل الأزمة الناجمة عن تفشي كوفيد-19. وتُعتبر المقاولات الصغيرة جدا الأكثر تضرراً (50 في المائة مقابل 13 في المائة بالنسبة للمقاولات الكبرى)، ناهيك عن القطاعات المتأثرة بالقيود الاحترازية الصحية، كقطاعات الإيواء والمطاعم والفنون وأنشطة العروض والترفيه.

الرسم البياني رقم 3: متوسط عدد أيام توقف نشاط المقاولات خلال سنة 2021، حسب حجم المقاولات

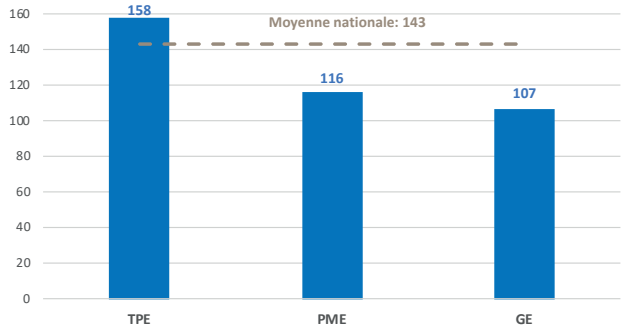

المصدر: استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وفي هذا السياق، تأثرت خزينة المقاولات سلباً، حيث أفادت المندوبية السامية للتخطيط أن حوالي مقاولة واحدة من بين كل مقاولتين اشتكين صرَّحت بانخفاض سيولتها خلال سنة 2021، مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، علماً أن نسبة كبيرة من المقاولات كانت قد استهلت العام بعجز في خزينتها (40 في المائة من المقاولات التي شملها البحث خلال سنة 2020 لا تتوفر على أي احتياطي في الخزينة).

ويهدد هذا الوضع بقاء العديد من المقاولات الصغيرة جداً، وذلك بالنظر إلى ضعف احتياطياتها المالية وعجز بعضها عن سداد ديونها. وقد بلغ معدل القروض معلقة الأداء التي لا تزال في ذمة المقاولات 11.4 في المائة في سنة 2021، وهو مستوى أعلى من نسبة 10.8 في المائة المسجلة في فترة ما قبل الأزمة (سنة 2019).

3.2.1.1. أداء الاقتصاد الوطني في مجال التصدير: انتعاش عام كان له تأثير ملموس على مستوى أسعار صادرات الفوسفاط ومشتقاته

سجلت الصادرات زيادة بلغت 25 في المائة، متجاوزة بذلك مستويات ما قبل الأزمة. وساهمت صادرات الفوسفاط ومشتقاته في هذه الزيادة بنسبة تفوق 45 في المائة. غير أن تطور هذه الفئة من الصادرات يعزى إلى ارتفاع مهم للأسعار، ذلك أن مبلغ 19.058 مليون درهم الذي سجلته الصادرات الإضافية من الأسمدة خلال سنة 2021 تأتَّى من ارتفاع أسعار هذه الأخيرة، والتي تجاوزت 71 في المائة، في وقت انخفض فيه في المقابل حجم صادراتها بنسبة 6.6 في المائة.

وبخصوص صادرات قطاع السيارات، فقد ارتفعت بنسبة 15.6 في المائة من حيث القيمة، على الرغم من أن هذا التطور واكبه انخفاضٌ في صادرات الأسلاك والمقاعد والأجزاء الداخلية للسيارات.

وعلى الرغم من الارتفاع المسجل خلال سنة 2021 على مستوى صادرات قطاعيْ الطيران والنسيج، فقد ظلت في مستوى أقل من الذي سُجل سنة 2019، وذلك بفارق بلغ على التوالي 9.8 و1.4 في المائة.

الرسم البياني رقم 4: صادرات أبرز المنتجات

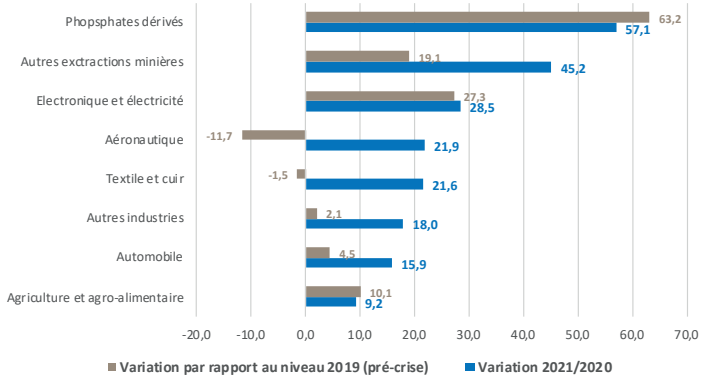

المصدر: مكتب الصرف

4.2.1.1. انتعاش الاستثمار لكن في سياق يطبعه مستوى عالٍ من عدم اليقين

لا يزال المحيط الاقتصادي مطبوعاً بعدم اليقين الذي يقلص من وضوح الرؤية أمام المستثمرين. ومع ذلك، سجل الاستثمار، على أساس التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، انتعاشًا بنسبة 9.3 في المائة سنة 2021 بعد انكماش بلغت نسبته 10 في المائة في السنة السابقة.

ورغم هذا الانتعاش، تُظهر العديد من المؤشرات وجود تراجع في بعض الفروع، من قبيل قروض التجهيز، التي تراجعت للمرة الثانية على التوالي خلال سنة 2021 (ناقص 4.9 في المائة)، جرّاء انخفاض القروض الممنوحة للمقاولات العمومية. وبالموازاة مع ذلك، ظلت واردات سلع التجهيز، على الرغم من ارتفاعها خلال سنة2021، في مستويات أقل بقليل من تلك المسجلة سنة 2019، وهو ما أدى إلى توقف منحاها التصاعدي المسجل بين سنتي2015 و2019.

ومن حيث الآفاق المستقبلية، يشكل ارتفاع مستوى الشكوك وما تواجهه المقاولات من صعوبات مالية عائقاً أمام الاستثمار خلال سنة 2022. وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فإن 71 في المائة من المقاولات في القطاع الخاص لا تعتزم القيام بأي استثمار خلال سنة 2022.

ومن ناحية أخرى، أبانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن درجة معينة من القدرة على الصمود. فرغم سياق الأزمة، فاقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنتي 2020 و2021 تلك المسجلة سنة 2019، مع تسجيل زيادة ملموسة في 2021.

الرسم البياني رقم 5: التطور السنوي لقروض التجهيز (بالنسبة المئوية)

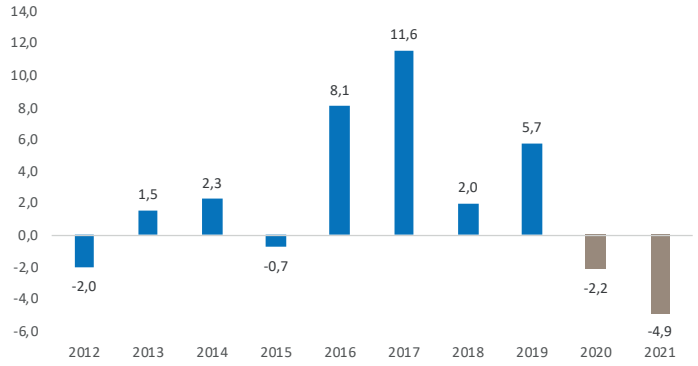

المصدر: بنك المغرب

الرسم البياني رقم 6: واردات سلع التجهيز (بالدرهم)

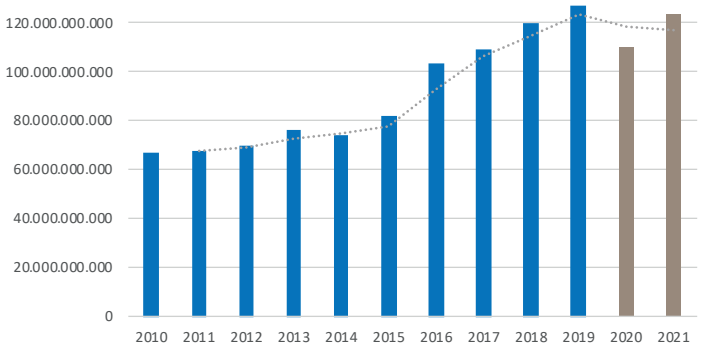

المصدر: مكتب الصرف

5.2.1.1. تغييرات في بنية المقاولات الموجودة وحديثة النشأة

لقد كانت للجائحة تداعيات ملموسة على بنية النسيج المقاولاتي الموجود وعلى توزيع المقاولات حديثة النشأة. وتشمل التغييرات التي سُجلت مؤخراً على مستوى المقاولات حديثة النشأة[10]، ارتفاع حصة الأشخاص الاعتباريين (68 في المائة) مقارنة بحصة الأشخاص الذاتيين (31 في المائة) في المقاولات حديثة النشأة منذ تفشي أزمة كوفيد. ويمكن أن يعزى هذا التغيير، الذي ينبغي الانكباب على دراسة محدداته، إلى عدة أسباب من بينها ميْل حاملي المشاريع الجدد إلى اختيار أشكال قانونية أكثر تنظيماً وهيكلةً لإنشاء المقاولة، بعد أن وقفوا على الصعوبات التي واجهها خلال الأزمة أرباب أشكال مقاولاتية أكثر هشاشة، من قبيل المقاولين الأفراد وأصحاب المشاريع متناهية الصغر. غير أنه ينبغي الانكباب على هذه الظاهرة بالتحليل المعمق وإنجاز دراسات ميدانية لدى المقاولات من أجل تحديد أسبابها.

وبخصوص المقاولات الموجودة، سجلت سنة 2021 ارتفاعاً استثنائياً في التقييدات المعدّلة في السجل التجاري، وذلك بالأخص لأسباب تتعلق بتفويت الحصص أو الأسهم أو تغيير النشاط. وفي هذا الصدد، كان عدد التعديلات بسبب تغيير النشاط خلال سنة 2021 أعلى بنسبة 52 في المائة من متوسط العدد المسجل على مدى السنوات الخمس الماضية.

ومن ناحية أخرى، جاءت التقييدات المعدلة في السجل التجاري أيضاً لأسباب تتعلق بتعديل رأس المال (أغلب الحالات كانت للزيادة في رأس المال)، مما قد يعكس سعي بعض المقاولات إلى تقوية وضعها المالي بما يمكنها من تعزيز قدرتها على الصمود.

الرسم البياني رقم 7: إنشاء المقاولات (حصص الأشخاص الاعتباريين والذاتيين بالنسبة المئوية)

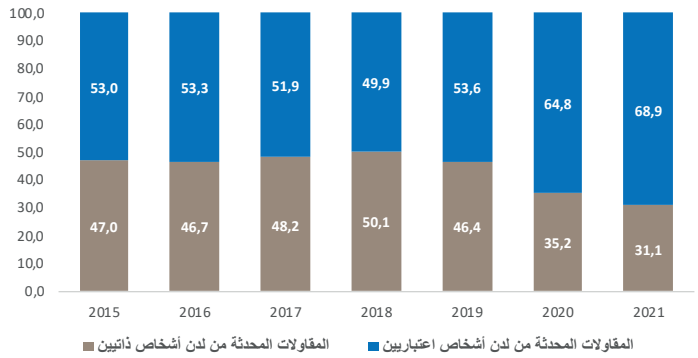

المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

الرسم البياني رقم 8: بعض أسباب التقييدات المعدّلة في السجل التجاري

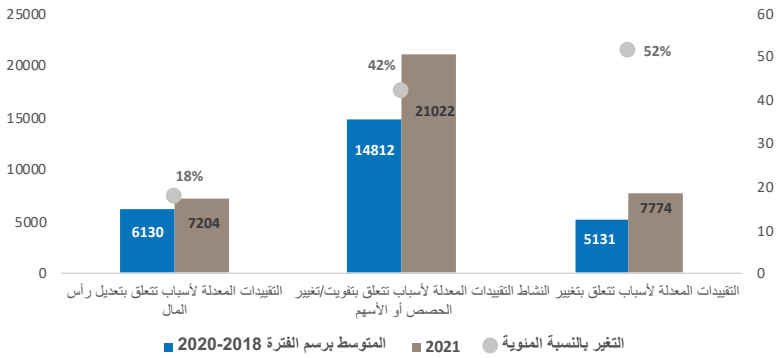

المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

10 – معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

6.2.1.1. مناخ الأعمال خلال سنة 2021

6.2.1.1. أ. مشروع الميثاق الجديد للاستثمار: ورش طموحٌ تظل آثاره الإيجابية مشروطة بحسن تنفيذه

بعد عدة سنوات من الانتظار، شكلت سنة 2021 منعطفاً حاسماً في تسريع وتيرة تقدم مشروع الميثاق الجديد للاستثمار. فقد أكد جلالة الملك على أهمية هذا الورش في خطاب افتتاح البرلمان في 8 أكتوبر 2021. وبعد ذلك، تم تقديم التوجهات الرئيسية لميثاق الاستثمار الجديد في مجلس حكومي بتاريخ 25 نونبر 2021. ومنذ ذلك الحين، عُقدت ثلاثة اجتماعات بين الوزارات المعنية خلال سنة 2022 خُصِّصَت لهذا المشروع.

ويهدف مشروع الميثاق الجديد إلى المساهمةَ في تحقيق رؤية النموذج التنموي الجديد، وذلك من خلال رفع حصة الاستثمار الخاص إلى ثلثي إجمالي الاستثمار في أفق 2035، بدلاً من نسبة الثلث المسجلة في الوقت الراهن[11].

ويتضمن مشروع الميثاق جُملةً من التدابير، تشمل على وجه الخصوص:

- آليةَ دعم رئيسيةٍ في شكل تعويضات مشتركة لدعم المشاريع التي تنسجم مع التوجيهات الملكية السامية وأهدافَ النموذج التنموي الجديد وكذا الأولويات التي حدَّدتها الحكومة؛
- تعويضاً مجاليّاً إضافيّاً يروم تشجيع الاستثمار في الأقاليم الأكثر هشاشة، وذلك بُغية ترسيخ العدالة المجالية؛
- تعويضاً قطاعيّاً إضافيّاً لدعم الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الوطني الواعدة.

كما ينص مشروع الميثاق على اتخاذ إجراءات أخرى، لاسيما لفائدة الصناعات ذات الطابع الاستراتيجي من قبيل صناعات الدفاع، أو الصناعة الصيدلانية، إلى جانب تدابير خاصة للدعم موجهة إلى المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة، فضلاً عن تدابير أخرى للنهوض بالاستثمارات المغربية بالخارج.

وتظل الآثار الإيجابية لهذا المشروع مشروطة بحسن تنفيذه وبتتبعه وتقييمه بشكل صارم ومنتظم، إلى جانب إشراك جميع الأطراف المعنية، بمن فيها ممثلو المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة والمقاولون الذاتيون. ويستدعي الأمر كذلك العمل على ضمان التقائية أهداف الميثاق مع الأهداف التي حددها صندوق محمد السادس للاستثمار، والذي يشكل الذراع المالي لإصلاح الاستثمار بينما يشكل الميثاق الإطار القانوني الذي تستند إليه عملية الإصلاح هذه. ولا ينبغي لهذا الميثاق تجاهُل أي آلية تتيح إعادة هيكلة وتحديث القطاع غير المنظم، الذي لا يزال يلقي بثقله بشكل ملحوظ على الاقتصاد الوطني.

6.2.1.1. ب. تراجع المغرب في ترتيب مؤشر الفساد

لا تزال ظاهرة الفساد مستمرة بمعدلات مرتفعة في المغرب، كما أن تمثلات المواطنات والمواطنين لهذه الظاهرة لم تعرف تحسناً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة.

وتكشف النتائج الأخيرة للبحث الذي أنجزته منظمة الشفافية الدولية أن المغرب شهد تراجعاً في أدائه على مستوى مؤشر مدركات الفساد، حيث حصل على 39 نقطة من أصل 100 في سنة 2021. ونتيجة لذلك، فقد تراجع المغرب بمرتبة واحدة مقارنة بترتيبه السابق خلال سنة 2020 وبسبعِ مراتب عن ترتيبه في 2019، وهو ما وضع بلادنا في المرتبة 87 عالمياً من أصل 180 دولة حسب مؤشر مدركات الفساد.

وقد احتلت كُلٌّ من الدانمرك وفنلندا ونيوزيلندا الصدارة في التصنيف الدولي، بينما جاءت جنوب السودان في ذيل القائمة (الرتبة 180). وعلى مستوى البلدان العربية، حلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، تليها قطر والمملكة العربية السعودية.

11 – البلاغ الصادر عن الديوان الملكي بخصوص جلسة العمل التي ترأسها جلالة الملك والتي خصصت لمشروع الميثاق الجديد للاستثمار، بتاريخ 26 فبراير 2022.

6.2.1.1. ج. بالرغم من تقلص التأخر المسجَّل في آجال الأداء مقارنة بسنة 2019، تُواصل العديد من المقاولات عدم الالتزام بالآجال القانونية للأداء

تشير النتائج المستخلصَة من البحث الذي أنجزته شركة التأمين الفرنسية للتجارة الخارجية (COFACE) حول سلوك المقاولات في مجال الالتزام بآجال الأداء بين المقاولات إلى أن هذه الآجال في المغرب تظل طويلة، حيث بلغت 79 يوماً في المتوسط خلال سنة 2021. ورغم أن هذه النتيجة تُعَدُّ تَحَسُّناً مقارنة بالمتوسط المسجل سنة 2019 (93 يوماً)، إلا أنّ التأخر في الالتزام بآجال الأداء يظل ممارسةً واسعةَ النطاق لا سيما بين المقاولات. فخلال سنة 2021، اعتبرت 32.7 في المائة فقط من المقاولات أنه تم الالتزام بآجال الأداء المحدَّدة قانوناً في 60 يوماً. في المقابل، أقَرَّت 41 في المائة من المقاولات بتسجيل تأخر في الأداء بما يزيد في المتوسط عن 90 يوماً، وقد تجاوزت مدة التأخر في آجال الأداء عند 12.3 في المائة من هذه المقاولات 150 يوماً في المتوسط.

وعلاوةً على ذلك، ورغم تقلص آجال الأداء مقارنةً بسنة 2019، فقد سُجِّل تراجعٌ في التمثلات المتعلقة بتطور آجال الأداء، وهو ما يُلاحَظُ بدرجة أكبر بالنسبة للمقاولات التي ينتمي زبناؤها إلى القطاع الخاص.

وبخصوص التأخر في الأداء (المدة الفاصلة بين تاريخ الأداء الفعلي وتاريخ استحقاقه)، أفاد ما يقرب من 45 في المائة من المقاولات التي شملها البحث الذي أنجزته شركة التأمين الفرنسية للتجارة الخارجية (COFACE) بتسجيل تأخر في الأداء بما يزيد عن ثلاثة أشهر في المتوسط.

والجدير بالذكر أن التأخر في الأداء يشكل تهديداً كبيراً لبقاء المقاولات، ذلك أن التقديرات تشير إلى أن مبلغ الفواتير غير المسدَّدة بالنسبة لنحو 25 في المائة من المقاولات يشكل أكثر من 20 في المائة من رقم معاملاتها.

وينبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من الآجال المُسجلة، فإن معظم المقاولات تلجأ إلى إبرام اتفاقات تسوية بالتراضي وتتجنب فرض غرامات عن التأخر في الأداء. وكثيراً ما تلجأ المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة إلى هذا السلوك، لا سيما مع زبنائها الكبار، وذلك رغبةً منها في الحفاظ على علاقاتها التجارية ومن ثَمَّ على أهم مصادر دخلها.

وبخصوص آجال الأداء المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، تُبيِّن أحدث المؤشرات التي كشف عنها مرصد آجال الأداء أن متوسط آجال الأداء المُصرح بها في نهاية شتنبر 2021 يبلغ 39.4 يوماً، مقابل 40.4 في نهاية يونيو من السنة نفسها.

وأمام استمرار عدم احترام آجال الأداء، أعد القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة مشروع القانون رقم 69.21 في نهاية سنة 2021[12]، يتضمن إصلاحاً للإطار القانوني المتعلق بآجال الأداء، وذلك تفعيلاً للتوصيات الصادرة عن مرصد آجال الأداء.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون الجديد يستثني الأشخاص الذاتيين والاعتباريين، من مجال تطبيق آجال الأداء، الذين يقل أو يعادل رقم معاملاتهم السنوي مليونيْ درهم. وتتمثل أهم مقتضيات مشروع هذا القانون في ما يلي: 1) تحديد أجل أداء المبالغ المستحقة ابتداء من تاريخ إصدار الفاتورة عوض تاريخ تنفيذ الخدمة؛ 2) اعتماد أجل 120 يوماً كحد أقصى للأداء بصفة انتقالية لمدة سنتين ابتداءً من فاتح يناير 2022؛ 3) منح بعض القطاعات أجلا استثنائيا يحدد في 180 يوماً، وذلك في إطار اتفاقات مهنية ستوقع قبل نهاية 2023؛ 4) فرض غرامة مالية بنسبة 3 في المائة بالنسبة للشهر الأول من التأخر عن الأداء، مع زيادة 1 في المائة عن كل شهر إضافي، يتم تطبيقها على مبلغ الفواتير بالدرهم، التي تفوق قيمتها عشرة آلاف درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛ وأخيراً 5) إلزام المقاولات بالتصريح السنوي بوضعية أدائها، تحت طائلة التعرض لعقوبات.

12 – تمت إحالة هذا المشروع إلى مجلس المنافسة لإبداء الرأي بشأنه بتاريخ 16 دجنبر 2021.

7.2.1.1. رقمنة المقاولة: إدماج متفاوت وغير مكتمل

على الرغم من توفرها على ربط جيد بشبكة الأنترنت، تسجل المقاولات على الصعيد الوطني محدودية على مستوى إدماج تكنولوجيات المعلومات. وحسب البحثين اللذين أنجزتهما المندوبية السامية لتخطيط في 2019 ونهاية 2020[13]، فإن أكثر من نصف المقاولات تعتمد بشكل ضعيف على تكنولوجيات المعلومات والتواصل في مختلف جوانب نشاطها، لا سيما في مجال تدبير الموارد البشرية، والمعاملات مع الإدارات العمومية، أو مع الموردين والزبناء. ويَبرز هذا الضعف بشكل أكبر لدى المقاولات التي يقل عمرها عن 10 سنوات.

وعلاوة على ذلك، لم تتجاوز نسبة المقاولات الموجودة على شبكة الأنترنت عبر امتلاك موقع أو صفحة إلكترونية خاصة بها 31 في المائة سنة 2019، ولم يسبق لأكثر من نصفها القيام بطلبيات أو عمليات أداء عبر منصاتها الإلكترونية.

كما يتجلى ضعف رقمنة المقاولة المغربية في محدودية عمليات توظيف الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والتواصل. فحسب المندوبية السامية للتخطيط، لم تقم 6 من أصل 7 مقاولات بعمليات توظيف مختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والتواصل قبل أزمة كوفيد-19.

وتقتضي هذه الوضعية، التي تتعارض مع طموح البلاد في الانخراط في دينامية «التصنيع 4.0»، إزالة العوائق التي تعيق رقمنة الاقتصاد والمجتمع المغربي، لاسيما الاختلالات التي تعتري التكوين والتمويل والتوعية وتأمين المعاملات عبر الأنترنت.

8.2.1.1. تمويل الاقتصاد: تباطؤ القروض البنكية على الرغم من اعتماد سياسة نقدية تيسيرية

ظلَّت الشروط النقدية ميسَّرة على العموم خلال سنة 2021، وهو ما يتَّضح من استقرار سعر الفائدة الرئيسي عند 1.5 في المائة، إلى جانب الحفاظ على الاحتياطي الإلزامي عند صفر في المائة، فضلاً عن خفض متوسط سعر الفائدة الإجمالي مقارنةً بسنة 2020. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الظروف، سجلت القروض البنكية تباطؤاً مقارنة مع السنة المنصرمة، حيث تراجع معدل نموها من 4.6 في المائة إلى 2.8 في المائة.

ورغم الشروط النقدية التيسيرية وتدابير الدعم التي تم اعتمادها من أجل إنعاش وتمويل المقاولات، فإن ذلك لم يحل دون تباطؤ القروض الموجّهة إلى مقاولات القطاع الخاص غير المالية. وقد سَجَّلت هذه القروض تراجعاً من 4.7 في المائة إلى 4.2 في المائة، بالموازاة مع انخفاض القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد بنسبة 0.6 في المائة، بعد ارتفاع بنسبة 8.9 في المائة خلال سنة 2020.

وعلاوةً على ذلك، لم يتم تعميم تخفيض متوسط سعر الفائدة على جميع فئات المقترضين، بل إن متوسط سعر الفائدة المُطَبَّق على المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة سجل زيادةً طفيفةً، بينما عرف السعر المُطبَّق على المقاولات الكبيرة انخفاضاً ملحوظاً.

وقد اتَّسع الفارق بين أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة وتلك الممنوحة للمقاولات الكبرى من 0.7 نقطة مئوية إلى 1.03 نقطة مئوية من سنة إلى أخرى، وهو ما يفصح عن زيادة محتملة في مكافأة المخاطرة المطبقة على المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة في ظل ظرفيةٍ صعبةٍ تتسم بعدم اليقين.

13 – مذكرة إخبارية حول إدماج تقنيات المعلومات الجديدة على مستوى الشركات بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، فبراير 2022.

وبالنسبة لبرنامج «انطلاقة»، فقد بلغ الغلاف المالي الذي تم منحه إلى غاية نهاية سنة 2021 ما مجموعه 3.8 ملايير درهم، لفائدة حوالي من 23.000 مستفيد (ة)، بزيادة مهمة مقارنة بعدد المستفيدين في نهاية سنة 2020 البالغ 15.000 مستفيد(ة). ومع ذلك، فقد ارتفع معدل رفض طلبات التمويل في إطار البرنامج المذكور بشكل ملحوظ، حيث انتقل من 25 في المائة سنة 2020 إلى 39 في المائة خلال سنة 2021، وهي السنة التي كان يُفترض أن يبلغ فيها الدعمُ الموجَّه للإنعاش والاستثمار أعلى مستوياته.

وتنشأ عن هذه الوضعية تصورات سلبية عن النظام البنكي لدى حاملي المشاريع ولدى المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة[14]، وتعكس في الوقت ذاته عدم ثقة النظام البنكي في جودة المشاريع المقترحة ونمط حكامتها وكذا غياب الشفافية المالية[15]. كما يعكس هذا التطور المحدود للقروض الممنوحة للمقاولات حقيقةً مفادها أن مختلف البرامج التي أُطلِقت لتيسير تمويل إنعاش الاقتصاد وحاملي المشاريع الجدد لم تكن فعالة بالقدر الكافي.

كما تقتضي هذه الوضعية، بالموازاة مع تدابير التمويل المعتمدة، التعجيل بوضع سياسةٍ لمواكبة المقاولين وحاملي المشاريع تستند إلى شبكة واسعة من الشركاء تغطي مجموع التراب الوطني، وتضطلع فيها المراكز الجهوية للاستثمار بدور مركزي. ولضمان المزيد من الفعالية، ينبغي أن يُعْهَدَ بتقديم خدمات المواكبة إلى موظفين مؤهلين في ميدان المواكبة والاستشارة، إلى جانب تبادل المعلومات بكل شفافية بين الأبناك وحاملي المشاريع، وذلك لتجنب المشاكل المتعلقة بتباين المعلومات والمخاطر المعنوية التي قد تؤثر على الثقة بين النظام البنكي والمقاولين.

9.2.1.1. تأثيرات متباينة على التوازنات الماكرو-اقتصادية

ظلت التطورات المتعلقة بالتوازنات الماكرو-اقتصادية متباينة خلال سنة 2021. فبالنسبة للحسابات الخارجية، وبعد الانخفاض المسجل خلال سنة 2020 الناجم عن التراجع الكبير للواردات، تفاقم العجز التجاري بمقدار 39 مليار درهم في سنة 2021، مع الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي الوطني، الذي يعاني من إشكال بنيوي يتمثل في ارتفاع حجم المدخلات المستوردة. ومع ذلك، تظل نسبة تغطية الصادرات للواردات مستقرة نسبيا مقارنة بالسنة الماضية، وهي 62.3 في المائة.

ومن جانبها، سَجَّلت مداخيل الأسفار انخفاضاً بنسبة 5.9 في المائة، جرَّاء القيود المفروضة على التنقل وظهور المتحوِّر أوميكرون. في المقابل، أبانت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج عن قدرة كبيرة على الصمود، حيث سَجَّلت ارتفاعاً قوياً بنسبة 37.5 في المائة، أي ما يعادل 93.7 مليار درهم.

ونتيجة لذلك، بلغ عجز الحساب الجاري 2.3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[16]، بعد ما سجَّل 1.1 في المائة خلال سنة 2020 (النسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي لسنة الأساس 2014). أما المبلغ الجاري للأصول الاحتياطية الرسمية (AOR)، فبلغ 330.8 مليار درهم، أي ما يُعادِل 6 أشهر و22 يوماً من واردات السلع والخدمات.

وعلى صعيد المالية العمومية، سَجَّلت سنة 2021 انخفاضاً ملموساً في عجز الميزانية مقارنةً بسنة 2020، حيث تراجع من 7.1 في المائة إلى 5.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2021 (سنة الأساس 2014)[17]، وذلك في سياق انخفاض نفقات الاستثمار.

14 – جلسة إنصات عقدت مع ممثلي المقاولات الصغيرة جدا والمقاولين الذاتيين (الاتحاد العام للمقاولات والمهن)، خلال إعداد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول انعكاسات أزمة كزفيد19-.

15 – معطيات مستقاة من عرض السيد والي بنك المغرب خلال اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، يوم 15 فبراير 2022.

16 – الميزانية الاقتصادية الاستشرافية.

17 – استنادا إلى الناتج الداخلي الإجمالي لسنة الأساس 2007، تراجع عجز الميزانية من 7.6 في المائة في 2020 إلى 5.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2021.

وقد جاء هذا التراجع على الرغم من انخفاض مداخيل الضريبة على الشركات، وارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 61.4 في المائة، وزيادة التحويلات الموجهة إلى الجماعات الترابية بنسبة 16.5 في المائة، وزيادة النفقات على السلع والخدمات بنسبة 6.4 في المائة.

وبخصوص المبلغ الجاري لدين الخزينة، فقد ارتفع بنسبة 6.3 في المائة خلال سنة 2021، وهو ارتفاع يشمل زيادةً في الدين المحلي بنسبة 7.7 في المائة وزيادة في الدين الخارجي بنسبة 2.2 في المائة. وعلى الرغم من هذه الزيادة، تراجعت نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي من 71.1 في المائة إلى 68.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2021. كما يلاحَظ أن دين الخزينة يمتد في معظمه على المديين المتوسط والطويل وأن حصة الدين الخارجي فيه لا تتعدى 23 في المائة، وهي نسبة قريبة من تلك المسجلة في السنة التي سبقت الأزمة (21.6 في المائة في سنة 2019).

10.2.1.1. التشغيل خلال سنة 2021: انتعاش جزئي لمناصب الشغل التي تم إحداثها بالموازاة مع تفاقم معدل البطالة

عموماً، عرفت سنة 2021 إحداث 230.000 منصبَ شغلٍ صافٍ، بعد فقدان 432.000 منصبَ شغلٍ صافٍ خلال سنة 2020، وذلك بنسبة تفوق بـ 90 في المائة متوسط 121.000 منصب شغل المسجل خلال السنوات الثلاث التي سبقت الجائحة. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة في مناصب الشغل الصافية المحدثة تشكل مجهوداً استدراكيا لتعويض مناصب الشغل المفقودة خلال سنة 2020، إلا أنها تظل غير كافية لاستيعاب تدفقات الأشخاص الوافدين سنويا على سوق الشغل، الذين يبلغ عددهم، في الظروف العادية، حوالي 300.000 سنويًا.

وفي هذا الصدد، ارتفع معدل البطالة بنسبة أكبر خلال سنة 2021، ليصل إلى 12.3 في المائة مقارنةً بـ 11.9 في المائة خلال سنة 2020 و9.2 في المائة قبل الأزمة (2019)، وذلك علماً أن معدل النشاط (45.3 في المائة) ظل في مستوى أقل من المتوسط المسجل خلال السنوات الثلاث التي سبقت الأزمة (46.2 في المائة).

وتنتشر البطالة بشكل أكبر في صفوف الشباب (31.8 في المائة)، وحاملي الشهادات (19.6 في المائة)، والنساء (16.8 في المائة). وقد ارتفع معدل التشغيل على الصعيد الوطني من 39.4 في المائة سنة 2020 إلى 39.7 في المائة خلال سنة 2021، غير أنه ظل أقل من المستوى المسجل في فترة ما قبل الجائحة (41.6 في المائة في سنة 2019).

الرسم البياني 9: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل (بالنسبة المئوية)

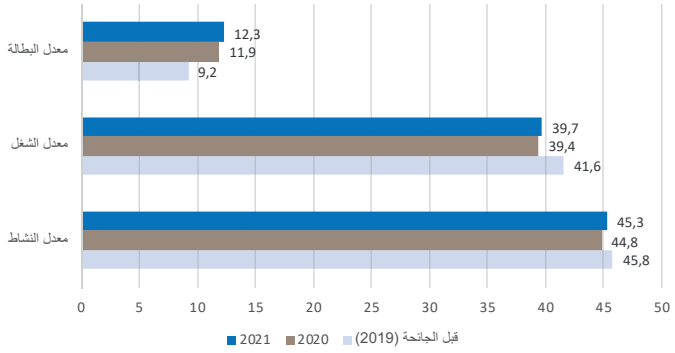

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

والجدير بالذكر أنه على الرغم من انتعاش معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2021، فقد سَجلت نحو 39 في المائة من المقاولات تراجعاً في عدد مستخدميها المشتغلين مقارنة بفترة ما قبل الأزمة. وتُسجَّل هذه النسبة بمستويات أعلى في صفوف المقاولات الصغيرة جداً، حيث تصل إلى 43 في المائة، مقابل 24 في المائة بالنسبة للمقاولات الكبرى و34 في المائة بالنسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وتبرز هذه الوضعية بحدة أكبر في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة ومن القيود الاحترازية الصحية، لا سيما في قطاعَيْ الإيواء والبناء، حيث تراجع عدد المستخدمين فيهما بمقدار النصف.

وفي ما يتعلق بالأجور، خَفَضت نحو 24 في المائة من المقاولات، لا سيما الصغيرة جدا[18]، أجور العاملين بها خلال سنة 2021.

وعلاوةً على ذلك، فإن اعتماد نمط العمل عن بُعد لم يكن معمماً، حيث بلغت نسبة الأجراء الذين زاولوا عملهم عن بعد، حسب المندوبية السامية للتخطيط، 12 في المائة خلال سنة 2021، كما أن عدد المقاولات التي اعتمدت هذا النمط من العمل لم تتجاوز 17 في المائة. وقد سُجِّلت تفاوتات في اعتماد صيغة العمل عن بُعد بين المقاولات حسب حجمها، حيث لم تعتمده سوى 12 في المائة من المقاولات الصغيرة جداً خلال سنة 2021، مقابل 39 في المائة من المقاولات الكبرى. وبالإضافة إلى خصوصيات كل قطاع، فإن هذا التباين يعكس ضعف قدرة العديد من المقاولات الصغيرة جداً على الاستثمار في مجال الرقمنة وملاءمة نمط اشتغالها وعملية إنتاجها، ناهيك عن الفراغ القانوني المسجل في مجال العمل عن بُعد بالمغرب.

وفي ما يتعلق بالبرنامج الحكومي (2021 – 2026) في هذا المجال، فإنه يستهدف إحداث مليون منصب شغل صافٍ مباشر وغير مباشر خلال الفترة التي يغطيها هذا البرنامج. ولبلوغ هذه الغاية، تتوقع الحكومة تحقيق معدلٍ نمو بنسبة 4 في المائة في المتوسط على مدى السنوات الخمس، مع إحداث تغيير في النموذج المعتمد من خلال زيادة تشجيع الاستثمار في الصناعات القائمة على كثافة الرأسمال والمهارات عوض الصناعات والقطاعات القائمة على كثافة اليد العاملة.

ويقتضي إحداثُ مليونِ منصب شغل صافٍ، مع المراهنة على تطوير الصناعات القائمة على كثافة الرأسمال، بالضرورة إحداث مناصبِ شغلٍ غير مباشرة. ويستلزم كسب هذا الرهان تحسين مستوى الاندماج الصناعي في المراحل القبلية والبعدية لسلسلة إنتاج الفروع المحلية، من خلال سن تحفيزات ملائمة؛ ومواصلة التدابير المعتمدة الرامية إلى دعم استبدال الواردات، لاسيما ما يتعلق ببنك المشاريع؛ وتعزيز الأفضلية الوطنية على مستوى الصفقات العمومية، وذلك بما يعزز تأثير الاستثمارات العمومية على مجال التشغيل.

18 – المندوبية السامية للتخطيط.

2.1. الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2021

1.2.1. أبرز القطاعات الاجتماعية

1.1.2.1. التربية والتعليم : ضرورة مباشرة إصلاح جريئ يرمي إلى تحسين تكوين الأساتذة

اتسم قطاع التربية والتعليم بمواصلة تنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العملي، الذي يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية ألا وهي : الإنصاف وتكافؤ الفرص، الارتقاء بجودة التربية والتكوين، وحكامة المنظومة والتعبئة.

من جهة أخرى، اتسم تدبير الحياة المدرسية خلال سنة 2021، بشكل الخاص، بالعودة التدريجية للدراسة الحضورية، وبتأجيل موعد الدخول المدرسي برسم موسم 2022-2021 لمدة شهر، وذلك في إطار التدبير الاستباقي للوضعية الوبائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

يذكر أنه رغم الجهود المبذولة، لا يزال قطاع التربية والتعليم يعاني من عدد من اختلالات بنيوية. وفي هذا الصدد، يسلط التقرير السنوي للمجلس الضوء على إشكاليتين أساسيتين لهما تأثير سلبي على القطاع، ألا وهما : تكوين المدرسين وجودة تعلمات التلامذة.

هيئة التدريس في صلب أزمة التعليم بالمغرب

تشكل مسألة تكوين وتوظيف وتعزيز كفاءات هيئة التدريس، بدون شك، إحدى الإشكاليات الرئيسية التي يواجهها قطاع التربية والتعليم بالمغرب. وهي قضايا كانت حاضرة على دائما في مختلف مشاريع الإصلاح والنقاشات التي شهدها القطاع، غير أنها أضحت تُطرح بحدة أكبر في السنوات الأخيرة.

أولا، يسجل ضعف آليات التوقع والاستباق في ما يتعلق بتطور أعداد هيئة التدريس. ذلك أنه بين سنتي 2006 و2016، بلغ العجز في عدد الأساتذة 19.500 أستاذ(ة). ويعزى هذا الوضع إلى الأعداد المهمة للأساتذة المحالين على التقاعد، والاستمرار في قبول طلبات التقاعد النسبي بالإضافة إلى محدودية التوظيفات الجديدة. فعلى سبيل المثال، وصل عدد الأساتذة في الموسم الدراسي 2017-2016 ما مجموعه 210.367 مقارنة بـ 222.736 في الموسم الدراسي السابق 2016-2015 أستاذاً(ة). وذلك في الوقت الذي انتقل فيه عدد التلامذة من 5.82 مليون إلى 5.95 مليون تلميذ وتلميذة من سنة لأخرى، وهو الأمر الذي أدى حتما إلى تفاقم إشكالية الاكتظاظ بالأقسام[19].

أمام هذا الخصاص، تم انطلاقا من سنة 2016 توظيف أساتذة من أجل سد الخصاص في جو من الاستعجال، مما أدى إلى التساهل بشكل كبير في سقف الكفاءات المطلوبة[20] لقبول المرشحين، لا سيما في ما يتعلق بإتقان اللغات.

وقد بدأت انعكاسات هذا التوظيف على المدرسة العمومية تتجلى بشكل ملموس في السنوات اللاحقة. فمن ناحية، لقي تخويل الأساتذة الجدد صفة «أستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين» عوض صفة موظف خاضع للنظام العام للوظيفة العمومية، ردود فعلية سلبية جدا من لدن قطاع عريض من هؤلاء الأساتذة، بحيث شهدت سنة 2021، على غرار السنوات التي قبلها، العديد من أشكال الاحتجاج من قبل الأستاذة المعنيين (اضرابات، وقفات ومسيرات احتجاجية، وغير ذلك)، مما أدى إلى حرمان التلامذة من العديد من ساعات الدراسة[21].

19 - https://www.csefrs.ma/wp-content/uploads/2021/11/30-11-Rapport-metier-de-lenseignant-AR-1.pdf

20 – المصدر نفسه

21 – حسب تقديرات الفدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلامذة بالمغرب، فقد تم فقدان 40 يوما من أيام الدراسة منذ بداية السنة الدراسة 2022-2021 جراء الحركات الاحتجاجات التي نظمتها هيئة التدريس
https://lematin.ma/express/2022/greve-enseignants-eleves-ont-ete-prives-40-jours-cours/373283.html

نتائج التلامذة المغاربة شاهدا على أزمة التعليم

رغم الجهود المبذولة منذ عقدين من الزمن وتدابير تسريع وتيرة تعميم التعليم ببلادنا، فإن عدد سنوات التعلم الفعلي التي يستفيد منها التلامذة تظل في حدود 6.2 سنوات، في حين أن هذه المدة تفوق 11 سنة في البلدان المتقدمة. وتشير تقديرات البنك الدولي في هذا الصدد، إلى أنه حتى قبل الأزمة الصحية، ثمة حوالي 4.4 سنوات من التعلم تضيع على التلامذة المغاربة.

غير أن الأزمة الصحية زادت من حدة الوضع، إذ منذ مارس 2020، شهدت وتيرة التمدرس الفعلي للتلاميذ العديد من الانقطاعات، سواء على المستوى الوطني، بسبب تأجيل انطلاق الموسم الدراسي، أو على المستوى المحلي. وبالنسبة للتعليم عن بُعد الذي جرى اللجوء إليه لأكثر من 6 أشهر فقد سجل أغلب المتدخلين في المنظومة التربوية ضعف فعاليته من ناحية جودة التعلمات، وهو ما يعزى بشكل خاص إلى ضعف آليات التواصل الرقمي والموارد الرقمية.

وتؤكد نتائج نسخة سنة 2019 لدراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي (TIMSS) ضعف المستوى الدراسي في المغرب، إذ تم تصنيف التلاميذ المغاربة من القسم الرابع ابتدائي والسنة الثانية إعدادي ضمن البلدان الخمسة الأخيرة. يذكر أن تصنيف المغرب بشكل ممنهج ضمن مراتب متأخرة منذ بدء مشاركته في هذه الدراسة سنة 2011، يعكس استمرار وجود إشكالية بنيوية تعاني منها المنظومة التربوية بالمغرب.

كما تؤكد هذه النتائج، مخرجاتُ البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة (PNEA) التي نشرت سنة 2021، والتي كشفت عن «ضعف مُعَمَّم في المكتسبات اللغوية والرياضية والعلمية للتلامذة، الأمر الذي يسائل البرامج الدراسية ومناهج التدريس والممارسات البيداغوجية».[22]

وكشف التقييم أيضا عن وجود فارق مهم بين مكتسبات التلاميذ المتمدرسين في التعليم الخصوصي وزملائهم في التعليم العمومي، لكن دون أن يكون مستوى تلامذة القطاع الخصوصي مُرضيا بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، أبرز التقييم أنه في نهاية الطور الابتدائي نجد أن 24 في المائة فقط من تلامذة التعليم العمومي لديهم استيعاب جيد للرياضيات، مقابل 52 في المائة في صفوف تلامذة التعليم الخصوصي. أما في نهاية السلك الإعدادي، فإن هاتين النسبتين تبلغان 9 في المائة و49 في المائة على التوالي (دائما بالنسبة للرياضيات).

وينسحب الأمر ذاته على باقي التعلمات، سواء تعلق الأمر باللغات أو العلوم، خاصة بالنسبة للتلامذة المتمدرسين في نهاية الطور الإعدادي. فبالنسبة للغة العربية، وعكس ما قد يفترض من كونها مادة يتمتع فيها التلامذة بمستويات جيدة، فإن مكتسباتهم من هذه اللغة تبقى محدودة : حيث إن 9 في المائة فقط من تلامذة السنة الثالثة من طور الثانوي الإعدادي بالتعليم العمومي لديهم مستوى مُرْضٍ في اللغة العربية، مقابل 38 في المائة من تلاميذ التعليم الخصوصي.

في المجمل، وفضلا عن تسليط الضوء على مظاهر الضعف العام والمثير للانشغال الذي يعتري أداء المدرسة، فإن هذا التقييم مَكَّنَ من تحديد حجم التفاوتات القائمة بين التعليمين العمومي والخصوصي، حيث قدرها في أربع سنوات من التعلم كفارق بين القطاعين.

إن هذا الضعف المتنامي لمستوى التلامذة والتفاوت الجلي بين المستوى المدرسي والرصيد الفعلي من التعلمات والكفايات، يفسر استمرار ظاهرة الهدر المدرسي، التي باتت تتفاقم سنة تلو أخرى، بحيث بلغ عدد التلاميذ

22 – البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات لتلامذة لسنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي (PNEA2019)، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، سنة 2021.

المنقطعين عن الدراسة برسم الموسم الدراسي 2020-2019 ما مجموعه 304.545 تلميذا وتلميذة، منهم 76.500 غادروا المستوى الابتدائي.

كما أن التلامذة المغادرين لمقاعد الدراسة لا يستفيدون جميعهم من «مدرسة الفرصة الثانية» وذلك بالنظر إلى عدة أسباب، منها قلة المقاعد المتوفرة وضعف آليات التتبع الاجتماعي للأسر. وحسب إحصائيات القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية برسم سنة 2019-2018، فقد بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من برنامج «مدرسة الفرصة الثانية» 28.486 مستفيدا(ة)، وهو رقم ضعيف جدا إذا ما قورن بالعدد السنوي للتلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة والذي يتجاوز 300.000 تلميذ(ة). كما أن التلاميذ حين ينقطعون عن التعليم قبل بلوغ الطور الإعدادي، يصطدمون بعدم إمكانية الالتحاق بمعاهد التكوين المهني، مما تتزايد معه احتمالات عودتهم إلى وضعية الأمية.

كما أن ظاهرة الهدر المدرسي التي يشهدها المغرب تساهم في تزايد أعداد الشباب الذين لا يمارسون عملا ولا يتلقون تعليما أو تكوينا، أي ما يسمى بـ [23] (NEET). وحسب دراسة أنجزها المرصد الوطني للتنمية البشرية ونشرت نتائجها سنة 2021[24] فمن أصل 6 ملايين شاب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، فإن نسبة فئة (NEET) بلغت 28.5 في المائة سنة 2019 أي ما يعادل 1.7 مليون شاب(ة).

كما تعزى النسبة المرتفعة للشباب من هذه الفئة إلى افتقارهم إلى المهارات المهنية التي يتطلبها سوق الشغل[25]، بحيث يجدون أنفسهم في وضعية بطالة طويلة الأمد، قد تدفعهم إلى العدول عن البحث عن فرصة شغل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التكوين بالتناوب، الذي يزاوج بين تلقين المعارف العامة والمهنية والتكنولوجية بمؤسسات التكوين المهني وبين اكتساب مهارات عملية عن طريق ممارسة نشاط مهني داخل المقاولة، يتسم بمحدوديته بالنظر إلى عدة عوامل، نذكر منها بشكل خاص ضعف انخراط المقاولات في بلورة عرض التكوين، ومدى توفر المؤطرين في المقاولة ودرجة تحفيزهم، وكذا مستوى التنسيق بين مؤسسة التكوين المهني والمقاولات المستقبلة للمتدربين من أجل ضمان تتبع المكتسبات وتقييمها، وغير ذلك.

وفي وقت يشهد تنزيل إصلاح جديد لقطاع التكوين المهني، يرتكز على إحداث مدن المهن والكفاءات، يتعين إيلاء الأهمية اللازمة لتأهيل مؤسسات التكوين المهني الموجودة، مع الحرص بشكل مواز على الارتقاء بمستوى التكوين في هذه المؤسسات. كما ينبغي جعل تكوين المكونين وهيئة التدريس مسألة محورية، حتى لا يصبح اللجوء إلى المدرسين العرضيين قاعدة، بدل أن يكون ممارسة استثنائية داعمة تدخل في باب تنويع الكفاءات المتدخلة في عملية التكوين.

علاوة على ذلك، اتسم تدبير التعليم العالي بالتردد وغياب رؤية استراتيجية على المديين المتوسط والطويل، إذ شهد القطاع تنفيذ إصلاح يروم الانتقال من نظام (إجازة - ماستر- دكتوراه) (LMD) إلى نظام البكالوريوس. لكن تم التخلي عن هذا الإصلاح نهاية سنة 2021، أي بعد أقل من سنتين على الإعلان عنه. ويطال هذا الغياب في الرؤية الاستراتيجية أساسا الدراسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، والتي تتسم بارتفاع معدل انقطاع الطلبة عن الدراسة وارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخريجين، بحيث إن 18 في المائة من خريجي المسالك الجامعية ذات الولوج المفتوح ظلوا في وضعية بطالة أربع سنوات بعد الحصول على الشهادة، مقابل 8 في المائة لدى خريجي المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود[26].

23 – Not in Education, Employment, or Training

24 - ONDH, Etude sur les NEET au Maroc, 2021

25 – بلاغ المرصد الوطني للتنمية البشرية المنشور على إثر تنظيمه بمعية اليونيسيف وبمشاركة وزارة الثقافة والشباب والرياضة لندوة رقمية لعرض نتائج دراسة وضعية الشباب (NEET) بالمغرب، يوم الجمعة 29 يناير 2021

26 – إدماج خريجي التعليم العالي بالمغرب، تقرير وطني 2018، ملخص، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تاريخ الصدور سنة 2021

2.1.2.1. الصحة والحماية الاجتماعية : استمرار الضغط الممارس على منظومة الصحة العمومية على إثر الأزمة الصحية وحملة التلقيح

بسبب استمرار الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ومع ظهور متحور «دلتا»، ثم متحور «أوميكرون»، أدى تدهور الوضعية الوبائية سنة 2021 إلى ضغط كبير على المنظومة الاستشفائية، خاصة في ما يتعلق بأَسِرَّة الإنعاش والعناية المركزة بالمدن الأكثر تضررا. ففي شهر غشت 2021 على سبيل المثال، وفي أوج موجة المتحور «دلتا»، تجاوز متوسط نسبة ملء أسرة العناية المركزة 60 في المائة على الصعيد الوطني، مع وجود تفاوتات كبيرة بين الجهات حسب درجة انتشار الفيروس في كل واحدة منها.

بالموازاة مع ذلك، شهدت سنة 2021 انطلاق حملة التلقيح ضد فيروس كوفيد-19، والتي مكنت في نهاية السنة من تلقيح حوالي 80 في المائة من الساكنة المستهدفة بجرعتين.

وبهذا الخصوص، فقد بذل المغرب جهودا مهمة من أجل ضمان التزود بجرعات اللقاح، بما في ذلك اللقاحات التي كان الحصول عليها موضوع تسابق حقيقي بين البلدان على المستوى الدولي. كما شكل تنظيم حملة التلقيح، سواء على مستوى أخذ المواعيد أو سلاسة وشفافية سير العملية بمراكز التلقيح، نقطة إيجابية أخرى في هذا الإطار. ويشار في هذا الصدد أيضا إلى توسيع نطاق حملة التلقيح لتشمل تلقيح الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة بجرعات ملائمة حسب السن، من أجل حمايتهم من التعرض للأشكال الخطيرة للفيروس، والتقليص من احتمالات إصابتهم بالعدوى، وضمان استمرارية السنة الدراسية.

ورغم كل هذه الجهود والعمل التواصلي المكثف الذي جرى القيام به على المستوى المؤسساتي من أجل تشجيع المواطنات والمواطنين على الإقبال على التلقيح، ورغم توفير اللقاحات في مجموع التراب الوطني، إلا أنه تم تسجيل تراجع كبير في انخراط المواطنات والمواطنين في حملة التلقيح ونوع من التحفظ عن هذه العملية، لاسيما بالنسبة للجرعة الثالثة المُعَزِّزَة[27]. وقد ساهم انتشار معلومات، خاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إلى زرع الشك في فعالية اللقاح والتخويف من آثاره الجانبية، وتضخيم عدد الحالات التي قد تكون أصيبت بتلك الآثار.

غير أنه باستثناء جهود التواصل الرسمي عبر وسائل الإعلام التقليدية (القنوات التلفزيونية والإذاعات) من أجل تكذيب المعلومات المغلوطة حول التلقيح، لم يتم استعمال بالقدر الكافي وسائل التواصل الجديدة، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات التواصل الآني، من أجل تكذيب المغالطات وطمأنة المواطنين والمواطنات بشأن سلامة اللقاحات وفعاليتها.

كما شكلت قرارات اعتماد جواز التلقيح وإغلاق الحدود مصدر خلط وارتباك، في بعض الأحيان، لدى المواطنات والمواطنين جراء قلة وضوح التواصل المؤسساتي، مما كان له تأثير سلبي على الانخراط المواطناتي في هذه الدينامية.

بالموازاة مع ذلك، أعلنت الحكومة مع نهاية سنة 2021 عن استراتيجيتها للقطاع الصحي الرامية إلى تصحيح العديد من الاختلالات التي تعتري هذا القطاع[28]. ومن بين التدابير الرئيسية التي جاءت بها هذه الاستراتيجية، الرفع من ميزانية الصحة العمومية في بحر السنوات الخمس المقبلة بهدف تحسين ظروف عمل مهنيي الصحة وتجهيز المستشفيات العمومية بالمعدات الطبية والتعميم التدريجي لطب الأسرة وتعزيز صحة الأم والطفل.

27 – لم تتجاوز نسبة المواطنين الذين تلقوا الجرعة الثالثة المعززة 10 في المائة من الساكنة مع نهاية سنة 2021

28 – تقديم رئيس الحكومة للعناصر الأساسية لإصلاح منظومة الصحة في إطار عرضه للبرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان، 11 أكتوبر 2021

ورغم أن هذه المبادئ التوجيهية تم تجسيدها في شكل إجراءات ملموسة مضمنة في هذه الاستراتيجية[29]، إلا أن هذه الأخيرة لم تعط أهدافا مرقمة. وهو الحال على سبيل المثال بالنسبة لهدف الرفع من ميزانية الصحة العمومية، والتي تظل أدنى من المستوى الذي تنص عليه المعايير الدولية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، فإن الإستراتيجية المشار إليها لم تحدد النسبة السنوية لهذه الزيادة.

من جهة أخرى، تتسم حكامة المنظومة الصحية وعرض العلاجات بأوجه قصور واختلالات متعددة، كما أشار إلى ذلك المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي برسم 2020-2019. وتتعلق هذه النواقص بإحداث وتشغيل وفعالية هيئات وآليات التخطيط والحكامة المنصوص عليها في القوانين المؤطرة للمنظومة الصحية. هكذا، لوحظ عدم إحداث أغلب هيئات الحكامة المنصوص عليها في الاستراتيجيات السابقة كالمجلس الوطني الاستشاري للصحة، واللجنة الوطنية لعرض العلاجات. كما أن الهيئات التي تم إحداثها إما لم يتم تفعيلها أو أنها ذات دينامية ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن بعض آليات الحكامة لا تؤدي بالشكل الأمثل الدور المنوط بها، على غرار الخريطة الصحية التي وضعها القطاع الحكومي المكلف بالصحة والتي لا تتجاوز مرحلة المسح الشامل لعرض الرعاية الصحية الحالي، في حين أن هذه الخريطة يجب أن تكون أداة لاتخاذ القرار ووضع التوقعات بالنسبة لعرض العلاجات.

على صعيد آخر، تعاني عملية التخطيط الاستراتيجي للقطاع من جملة من أوجه الخصاص تهم مراحل الإعداد والتتبع. وفي هذا الصدد، أبرز المجلس الأعلى للحسابات أنه بالنسبة للاستراتيجيات السابقة أو الجاري تنفيذها تبين أن عملية التخطيط الاستراتيجي غير مؤطرة وغير موثقة بشكل كاف من طرف وزارة الصحة. كما أن تتبعها لم يستند إلى مؤشرات ملائمة تسمح بقياس درجة تحقيق الأهداف المحددة مسبقا. ودائما حسب المجلس الأعلى للحسابات، لوحظ ضعف في إعداد حصيلة إنجازات مرحلية، والقيام بمهام التقييم عند منتصف ونهاية المدة، وهو ما يحد من عملية تقييم مدى تحقيق الأهداف التي حددتها الاستراتيجيات المختلفة التي نفذتها الوزارة.

3.1.2.1. السكن الاجتماعي : إنهاء العمل بالتحفيزات الضريبية الممنوحة من لدن الدولة لفائدة المنعشين العقاريين

بالنسبة للسكن الاجتماعي المحددة قيمته في 250.000 درهم، فقد جرى توقيع 1507 اتفاقيات بين سنتي 2010 ونهاية سنة 2021، مكنت من بناء 2.107.543 وحدة سكنية. وقد استأثر القطاع الخاص بأزيد من 96 في المائة من الاتفاقيات المبرمة مع الدولة. غير أنه يلاحظ أن عدد الوحدات السكنية التي حصلت على شهادة المطابقة منذ إطلاق البرنامج سنة 2010 إلى نهاية سنة 2021، لم يتجاوز 567.794 وحدة سكنية[30].

أما بالنسبة للسكن الاجتماعي ذي القيمة العقارية المنخفضة (FVI) المُحَدَّد سعره في 140.000 درهم، فقد تم التأشير في إطاره على 82 اتفاقية بين سنتي 2008 و2021 من أجل بناء 40.010 وحدات سكنية. ومع نهاية سنة 2021، حصلت 28.000 وحدة سكنية فقط ضمن هذا البرنامج على شهادة المطابقة. ويحوز القطاع الخاص حصة أقل في هذا البرنامج مقارنة مع السكن الاجتماعي المحددة قيمته المالية في 250.000 درهم، إذ تبلغ حصته من الاتفاقيات المبرمة 63 في المائة، مما يشير إلى ضعف الطلب على هذا الصنف من السكن. من جانبه، لم يشهد برنامج المساكن الموجهة للطبقة الوسطى تقدما ملموسا ما بين سنتي 2010 و2021، إذ لم يتم توقيع أي اتفاقية خلال السنة. وفي المجمل، فقد جرى التأشير على 32 اتفاقية منذ 2013 ترمي إلى

29 – المصدر نفسه

30 – وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة : أبرز مؤشرات قطاع العقار سنة 2021

بناء 11.328 وحدة سكنية من الصنف المتوسط، حصلت 253 وحدة منها فقط على شهادة المطابقة مع نهاية سنة 2021. كما أن أصناف أخرى من المساكن، كالسكن الاجتماعي المُعد للكراء أو السكن الاجتماعي بالوسط القروي لم تشهد تسجيل تقدم ملموس، وظلت تحظى بأهمية أقل مقارنة مع السكن الاجتماعي المحدد سعره في 250.000 درهم[31].

بالموازاة مع ذلك، شهدت سنة 2021 نهاية العمل بالتحفيزات الضريبية التي منحتها الدولة للمنعشين العقاريين للسكن الاجتماعي. وقد استفاد من هذه التحفيزات صنف معين من السكن أكثر من غيره، وهو الأمر الذي ينبغي أن يحذو بالقطاع الوزاري المكلف بسياسة الإسكان إلى إنجاز تقييم معمق من أجل فهم أسباب ضعف إقبال المنعشين العقاريين والساكنة المستهدفة على هذا الصنف من السكن. صحيح، أن البحوث التي جرى إنجازها، أشارت إلى عدم رضا المستفيدين من برنامج السكن الاجتماعي ذي القيمة العقارية المنخفضة (140.000 درهم) عن جودة الشقق المسلمة، غير أن استعجالية مكافحة جميع أشكال السكن غير اللائق (دور الصفيح، المباني الآيلة للسقوط وغيرها) تقتضي إعادة النظر في معايير جودة هذا الصنف من المساكن لكن مع الحرص على إبقاء سعره في متناول الأسر المستهدفة، لا سيما وأن برنامج القضاء على مدن الصفيح لم يحقق بعد كل أهدافه.

واليوم، وبعد أن بلغ برنامج السكن الاجتماعي مداه وبدء التفكير في شكل جديد لتدخل الدولة من أجل النهوض بالسكن اللائق للجميع، فقد أضحى من الضروري العمل عند وضع أي سياسة جديدة للسكن الاجتماعي، على إدماج الفئات الهشة والمهمشة، من قبيل الأشخاص بدون مأوى، والشباب المهمش الذين يوجدون في وضعية تفكك أسري. ذلك أن التهميش الاجتماعي يشكل حلقة مفرغة تزيد من حدتها أخطار أخرى، من قبيل التعرض للاستغلال من لدن الشبكات الإجرامية، وإدمان المخدرات، والتسول، والعنف، وغير ذلك.

وحسب العديد من التجارب الدولية، يشكل السكن اللائق وسيلة مهمة لإعادة إدماج الأفراد داخل المجتمع، كما أن له انعكاساً إيجابياً على مسار إعادة اندماجهم المهني والمدرسي، وغير ذلك. ولبلوغ هذه الغاية، من الضروري تعزيز السكن الاجتماعي المعد للكراء، مع ضمان ملاءمة سومته الكرائية مع وضعية الأفراد المعنيين وقدرتهم المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه بين سنتي 2010 و2021، تم توقيع اتفاقية واحدة فقط خاصة بالسكن الاجتماعي المعد للكراء، من أجل بناء 50 شقة، وهو عدد يبقى دون حجم الحاجيات من هذا النوع من المساكن، ولا تسمح بتقديم سكن بديل عن السكن غير اللائق لفائدة فئات اجتماعية ليس بمقدورها اقتناء مسكن.

2.2.1. المساواة بين الجنسين والمناصفة

رغم الارتفاع الهام في معدل تمدرس النساء في المغرب، إلا أن بلادنا تشهد منذ بضع سنوات تراجعا في مشاركة المرأة في سوق الشغل. فعلى الرغم من انفتاح الاقتصاد المغربي وتنويعه في العقدين الأخيرين، ظلت النساء على هامش هذا التطور، وبقيت وضعيتهن تتأرجح بين البطالة والشغل الناقص.

وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فقد بلغ معدل النشاط لدى النساء 20.9 في المائة سنة 2021، وهو معدل يظل رغم ارتفاعه الطفيف مقارنة مع السنوات الفارطة، منخفضا جدا وأدنى من المعدل المسجل لدى بلدان مشابهة. من جهة أخرى، يظل معدل البطالة في صفوف النساء مرتفعا، إذ انتقل من 16.2 في المائة سنة 2020 إلى 16.8 في المائة سنة 2021، مقابل 10.9 في المائة لدى الرجال. ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد معدل البطالة في صفوف النساء بالوسط الحضري (25.6 في المائة سنة 2021 مقابل 24.7 في المائة سنة 2020).

31 – المصدر نفسه

وفي الواقع، فإن الارتفاع الطفيف المسجل سنة 2021 في معدل نشاط النساء يكتسي طابعا ظرفيا، إذ يعزى للانتعاش الذي أعقب الأزمة الصحية والتدابير التقييدية المفروضة. في المقابل، يكتسي المنحى التنازلي لمعدل نشاط النساء المسجل منذ سنة 2000 طبيعة بنيوية، إذ انتقل من 24.5 في المائة سنة 2000 إلى 20.9 في المائة سنة 2021. وحسب إحدى الدراسات الصادرة في سنة 2021[32] فإن معدل نشاط النساء في بلادنا أدنى من المستوى الذي يجب أن يكون عليه بالنظر للمستوى التنموي الحالي للمملكة. كما اعتبرت هذه الدراسة أنه على المغرب رفع معدل نشاط النساء بما بين 15 و20 نقطة فوق المعدل المسجل حاليا، حتى يتمكن من خلق دينامية تنموية حقيقية دامجة لفائدة النساء.

غير أن الحد من هذا المنحنى التنازلي لمعدل نشاط النساء يقتضي اتخاذ تدابير مستعجلة كفيلة بتجاوز عدد من العراقيل والاختلالات التي تهم الجوانب التالية :

- توزيع اجتماعي للأعمال المنزلية يضع هذه الأخيرة على عاتق المرأة؛
- التمييز في الأجور (بالقطاع الخاص)؛
- التمييز على مستوى الترقي المهني والولوج إلى مناصب المسؤولية؛
- مشاكل التحرش والسلامة في الفضاءات العمومية ووسائل النقل، أو رفض الزوج لعمل الزوجة (8 في المائة من الحالات حسب المندوبية السامية للتخطيط) وأحيانا تفضيل المرأة عدم العمل.

وإذا كانت العناصر المشار إليها تسعف نسبيا في تفسير انخفاض مستوى مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل، إلا أنها لا يمكن أن تكون السبب الوحيد لهذا المنحى التنازلي المستمر في معدل نشاط النساء ببلادنا، على اعتبار أنها تعتبر ظواهر مجتمعية متأصّلة. لذلك، يمكن تفسير هذا التراجع المستمر بالعديد من العوامل الأخرىالكامنة، والتي تهم بشكل خاص الصعوبات المتزايدة التي تجدها النساء، لا سيما المتزوجات أو اللائي يُعِلْنَ أطفالهن، من النساء المتراوحة أعمارهن بين 25 و 44 سنة، في التوفيق بين متطلبات العمل والأعباء المنزلية و/أو رعاية الأطفال بعد الوضع. ينضاف إلى ذلك التحولات الاجتماعية التي أدت إلى ابتعاد الأسرة النووية عن الأجداد، الذين كانوا غالبا ما يساعدون في رعاية الأطفال، مما كان يسمح للمرأة بالعودة إلى العمل بعد عطلة الأمومة.

بالإضافة إلى ذلك، تجد النساء المنتميات إلى الفئات السوسيو-اقتصادية ذات الأجور المنخفضة أنفسهن مضطرات إلى إجراء نوع من التحكيم بشأن جدوائية خوض غمار الخروج إلى سوق الشغل. ومن ثم، قد تفضل العديد منهن العدول عن العمل، بعد ما يتبين لهن أن الأجرة المتوقع الحصول عليها، والتي تظل متواضعة بالنسبة للكثير من النساء العاملات، أقل من التكاليف المتزايدة التي ستنجم عن خروجهن للعمل (تكلفة النقل، خدمات رعاية أو حضانة الأطفال، وغير ذلك.)

وهناك عوامل أخرى يمكن أن تفسر المنحى التنازلي لمشاركة المرأة في سوق الشغل، نذكر منها التراجع الذي شهدته في السنوات العشر الأخيرة مساهمة بعض القطاعات من قبيل النسيج والملابس في الناتج الداخلي الإجمالي، والحال أنها كانت من بين أكثر القطاعات تشغيلا للموارد البشرية النسائية. إذ من شأن هذا التراجع أن يدفع ببعض النساء إلى العدول عن الشغل، لا سيما بالنسبة لذوات التأهيل الضعيف أو اللائي لا يمكنهن التحول بسهولة نحو الاشتغال في قطاعات أخرى.

32 – دراسة أنجزتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والقطاع الحكومي المكلف بالاقتصاد والمالية تحت عنوان «التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب»

أخيـرًا، يمكن أن يشـكل مسـتوى تأهيل الموارد البشـرية النسـائية المتأتية مـن الهجرة القروية عامـلاً آخر محتملا يفسـر انخفـاض معدل نشـاط النسـاء. ذلـك أن غالبيـة النسـاء القرويـات اللواتي يهاجـرن نحو المـدن يعانين من ضعـف التأهيـل، ممـا يزيـد من صعوبـة اندماجهن في سـوق الشـغل ويـؤدي إلى عدم تشـجيعهن علـى البحث عن فرص الشـغل.

محاربة التحرش الجنسي بالفتيات والنساء، شرط أساسي لصون كرامتهن وتأمين مستقبلهن

مـا زال التحـرش الجنسـي في المغرب موضوعاً لا تسـلط عليه الأضـواء بالقدر الكافي لكونه إشـكالية تندرج ضمن الطابوهـات وكذا بسـبب غياب الوعـي الجماعي لدى مختلف شـرائح المجتمع بانعكاسـاته الاقتصادية والاجتماعية والنفسـية علـى الضحايـا. وعلى المسـتوى القانوني، تم بشـكل متأخـر اعتماد مقتضيـات تعتبر التحرش الجنسـي شـكلاً مـن أشـكال العنـف، غير أن هـذه المقتضيات لا تـزال تلقى نوعاً مـن المقاومـة الاجتماعية التـي تنحو نحو الانتقـاص من خطـورة الوقائع وتحميل المسـؤولية للضحايا.

وتزيد حساسـية الموضوع، جراء الأفكار والقواعد الاجتماعية السـائدة، من هشاشـة وضع النسـاء ضحايا التحرش وتضطرهـن فـي أغلـب الأحيان إلى التـزام الصمت. ويستشـري هذا السـلوك في الفضـاءات العموميـة كما يتجلى بشـكل أعمـق، فـي أماكـن العمـل والوسـط الجامعي، بحيـث تدفـع التراتبيـة الإدارية التي قـد تحكـم العلاقة بين المتحـرش وضحيتـه والخوف من التعرض لانتقام يتضرر معه المسـار المهني أو الدراسـي، إلـى عدول الضحية عن فضح مـا تعرضت له مـن تحرش.

وقـد تناقلـت وسـائل الإعلام سـنة 2021 قضايـا لطالبات أجبرن علـى القبول بإقامة علاقة جنسـية مع أسـاتذتهن كشـرط للتمكـن مـن النجـاح والانتقال إلـى المسـتوى الجامعي الموالـي. وقد مكنت هـذه القضايا من الكشـف عن جملـة مـن حـالات التحـرش، تعود لعدة سـنوات خلـت، تعرضت خلالها نسـاء إلى الاسـتغلال من خلال ممارسـات ضـارّة أقـدم عليها بعـض أعضاء هيئة التدريـس وذلك رغم تقديمهن لشـكايات لدى إدارة المؤسسـة التي كن يتابعن فيهـا دراسـتهن. إن مثـل هذه الأفعـال ويمكن أن تـدف المرأة إلى العـدول عن متابعة دراسـاتها العليـا وأن يقصيها من سـوق الشـغل، ناهيك عن الانعكاسـات النفسـية السـلبية للتحرش على الضحايا.

وفـي مواجهـة سـلوكيات التحـرش الجنسـي، غالبًـا ما يصعـب إثبـات الوقائع، وهـو ما يثنـي الضحايا عـن التقدم بشـكاية لـدى المصالـح المختصـة. ومـن أجل تجاوز هذه الصعوبة وتشـجيع النسـاء علـى فضح مـا تعرضن له من تحـرش، أضحت العديد من التشـريعات الأجنبية تُلقي بمسـؤولية الإثبات على الطرف المشـتكى بـه بمجرد ما يقدم الطرف المشـتكي وقائع يشـتبه في كونها تحرشـا جنسـيا.

وفـي آرائـه حول المسـاواة بين الجنسـين، خاصـة حول القضاء علـى العنف ضـد الفتيات والنسـاء، توقف المجلس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئي عند الصعوبات التي تعترض المسـار الذي تسـلكه النسـاء ضحايـا العنف من أجل فضـح مـا تعرضن له وإيداع شـكاياتهن. وبالنسـبة للتحرش في الوسـط الجامعـي، ينضاف إلى هـذه الصعوبات قلة وعـي الضحايـا أنفسـهن بخطورة الأفعال التـي تتعرضن لها، ووجود نـزوع لديهن لالتزام الصمـت خوفا من التعرض لانتقـام المتحـرش، خاصـة عندما تكون لهذا الأخير سـلطة تراتبيـة على الضحية.

أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الفترة ما بين 27 يناير و10 فبراير 2022، استشارة عبر منصته الرقمية «أشارك» حول موضوع التحرش الجنسي في أماكن التكوين وأماكن العمل33 (انظر الملحق رقم 1). وفي هذا الصدد، نقلت نتائج الاستشارة تمثلات المواطنات والمواطنين المشاركين بخصوص هذه الظاهرة، وبعض المعطيات بخصوص التجارب والشهادات، وكذا الاقتراحات والحلول الأنسب بالنسبة إليهم. وقد مجموع التفاعلات مع الموضوع 38.238 من بينهم 742 مشاركا في الاستبيان الخاص بهذه الاستشارة.

وإذا كان عدد المشاركين الذين صرحوا بكونهم تعرضوا للتحرش الجنسي أو كانوا شهودا عليه (64.25 في المائة) قد لا يعكس حجم تواتر الحالات في الواقع، إلا أنه يعكس حقيقة وجود الظاهرة على أرض الواقع وبكون المعنيين يعتبرونها مشكلة اجتماعية وليست تجربة شخصية معزولة. وتجمع الآراء حول تمثل الظاهرة، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو التجربة، حيث يدين أغلب المشاركين هذه الممارسة (87.23 في المائة) ويعطونها نفس التعريف (92.58 في المائة). وهناك عدد كبير من المشاركين يرون أن صمت الضحايا يشجع هذا النوع من الممارسات (79.51 في المائة). غير أن الشهادات تظهر أن هذا الصمت هو مفروض على الضحايا أكثر من كونه اختيارا تعتمده الضحية (فقط 35.78 في المائة من الحالات كانت موضوع متابعة، بينما 97 في المائة من المشاركين يرون أنه لا ينبغي أن يظل مسألة خاصة)، وأن الإشكال يكمن في الشعور بالإفلات من العقاب (75.60 في المائة). ويتعزز هذا الشعور بالصعوبات التي يواجهها الأشخاص الذين يختارون الإبلاغ عما حدث لهم من أجل انتصافهم (الشكايات التي ظلت بدون جواب 63.96 في المائة، عقوبات تأديبية 9.42 في المائة، عقوبات جنائية 7.47 في المائة)، كما يخشون من الوصم أو التعرض لأعمال انتقامية.

3.2.1. وضعية الفئات الهشة

1.3.2.1. الأطفال والشباب : التشغيل والإدمان، ظاهرتان تهددان مستقبل الأطفال واليافعين

يتعرض الأطفال والشباب لعدد من الآفات والمخاطر التي يمكن أن تعوق نموهم وأن تنجم عنها عواقب وخيمة على مستقبلهم. ومن بين هذه المخاطر، نذكر على وجه الخصوص تشغيل الأطفال والإدمان.

فبخصوص تشغيل الأطفال، لا تزال هذه الممارسة منتشرة رغم أن المغرب كان من أولى الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل، والتي تقر الدول الأطراف فيها بـ»حق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي». وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فخلال سنة 2021، من بين 7.493.000 طفل(ة) الذين تتراوح أعمارهم ما بين7وأقل من 17 سنة، بلغ عدد الأطفال النشيطين المشتغلين بالمغرب 000.148 طفل(ة)[34].

وإذا كان هذا العدد قد سجل تراجعا ب26.5 في المائة مقارنة مع سنة 2020، فإن ذلك يعزى أساسا إلى فترة الحجر الصحي التي أملتها جائحة كوفيد-19 وما نجم عنها من تقييد للتنقل. وينتمي أغلب هؤلاء الأطفال المشتغلون إلى الوسط القروي (80.4 في المائة)، كما أن أغلبهم انقطعوا عن الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الاجتماعي له تأثير قوي على التعرض لخطر التشغيل في سن الطفولة. فمن خلال تحليل هذه الظاهرة اعتمادا على الفئات السوسيومهنية التي ينتمي إليها رب الأسرة، يتبين أن 50.4 في المائة من الأطفال ينحدرون من فئات المستغلين الفلاحيين، و11.4 في المائة من فئة غير النشيطين.

33 – نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع «التحرش الجنسي في الجامعات»

34 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، 2022

أما بالنسبة للسلوكات الإدمانية، لاسيما لدى المراهقين، فإنها تشكل عوامل اختطار تضر بشكل كبير برفاه الفرد، وقد يكون لها انعكاسات شديدة الوطأة على مستقبل الشخص المعني. وعلى غرار البالغين، تنقسم عادة السلوكات الإدمانية في صفوف الأطفال والشباب، إلى فئتين هما الإدمان على المواد المشروعة وغير المشروعة، ثم الإدمان بدون استخدام مواد معينة، لاسيما الإدمان على الألعاب.

هذا، وتكشف آخر البحوث التي أنجزها القطاع الحكومي المكلف بالصحة[35] حول الموضوع، عن خطورة استعمال المواد ذات التأثير العقلي والنفسي في صفوف المراهقين المتمدرسين. وفي هذا الصدد، فإن 7.9 في المائة من التلاميذ المتراوحة أعمارهم بين 13 و17 سنة هم مدخنون، علماً أن 63.3 في المائة منهم بدأوا التدخين قبل بلوغ 14 سنة. وصرح 9 في المائة من المستجوبين أنهم استهلكوا القنب الهندي مرة واحدة على الأقل في حياتهم (64 في المائة بدأوا استهلاكه قبل بلوغ سن 14 سنة). وأفاد 13.3 في المائة من المستجوبين أنهم سبق أن جربوا استهلاك الكحول، بينما صرح 5 في المائة منهم أنه سبق لهم استهلاك المؤثرات النفسية والعقلية.

من جهة أخرى، بدأ الاستخدام المَرَضِي للشاشات وألعاب الفيديو والأنترنت يتنامى في بلادنا، رغم أن هذه الإشكاليات لا تحظى بالاهتمام الكافي حاليًا. وقد بينت دراسة وبائية أجراها مكتب دراساتٍ خاص في سنة 2020 على عينة من 800 مراهق تتراوح أعمارهم بين 13 و19 سنة بالدار البيضاء، أن 40 في المائة يستخدمون الأنترنت بشكل يخلق لهم العديد من الإشكاليات وأن حوالي 8 في المائة يوجدون في وضعية إدمان.

كما أن الاختلالات البنيوية التي تشهدها المدرسة المغربية منذ أزيد من عقدين من الزمن تقلص بشكل كبير من الدور الذي يجب ان تضطلع به هذه الأخيرة في مواكبة وتحسيس الشباب بأخطار الإدمان.

من جهة أخرى، يشكل ضعف آليات وبنيات الدعم المخصصة لتيسير المشاركة في الحياة الاجتماعية والجمعوية عاملا يساهم في عزلة الشباب وشعورهم بالإحباط، مما يعرضهم لمخاطر الانحراف والجريمة والتطرف.

ومن أجل تجاوز النقص الحاصل في فضاءات التنشئة الاجتماعية للشباب وضمان ومشاركتهم وتأطيرهم، ينبغي إرساء مقتضيات تشريعية وتنظيمية في مجال التعمير وإعداد التراب الوطني ينص على الطابع الممنهج وإلزامي في تجهيز الأحياء، سواء في الوسط الحضري أو القروي، بفضاءات الترفيه والتثقيف: فضاءات خضراء، ملاعب رياضية، معاهد موسيقية، مسارح، مكتبات عمومية، خزانات وسائطية، دُورُ الشباب، وغير ذلك. ويجب أن تتم عملية تحديث أماكن العيش الخاصة بالشباب على مرحلتين: تهم أولاهما إعادة النظر في هندسة هذه الفضاءات وتطوير تهيئتها، بينما تشمل المرحلة الثانية ملاءمة عرضها ومضامينها مع الاحتياجات الجديدة للشباب، مع توفير الميزانية اللازمة لضمان تنشيط تلك الفضاءات طيلة السنة. بالموازاة مع ذلك، يجب الحرص على خلق أماكن للعيش ذات وظيفة ثقافية موجهة للشباب ومتاحة الولوج أمام الجميع.

وفي السياق ذاته، من الضرورة بمكان وضع إطار قانوني خاص بالجمعيات العاملة في مجال مواكبة الشباب وتمكينها من الموارد اللازمة، حتى يكون بمقدورها الاضطلاع بمهامها على الوجه الأكمل.

2.3.2.1. الأشخاص في وضعية إعاقة

إذا كان اعتماد بلادنا لسياسة عمومية مندمجة بشأن حماية واحترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وما تلاها من اعتماد القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها سنة 2016 قد جاء ليبعث الأمل في مسيرة الإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة وضمان فعلية

35 – – نتائج البحث المتوسطي حول استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى في الوسط المدرسي (MedSPAD)، المغرب، 2017، المسح الصحي العالمي لطلبة المدارس (GSHS-2016)

حقوقهم، فإن أزمة كوفيد-19 حملت منذ بداياتها معاناة خاصة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، لاسيما الأطفال منهم. فعلى المستوى التربوي، فإن التدابير المتخذة لضمان الاستمرارية البيداغوجية لفائدة التلامذة لم تدمج بشكل خاص التلامذة ذوي الإعاقة أو المصابين باضطرابات نفسية في خدمات الرعاية الصحية، بسبب غياب آلية خاصة بهم.

هذا الوضع لا يكرس فقط استمرار التفاوتات بين الأشخاص في وضعية إعاقة وبقية السكان، بل يسهم كذلك في اتساعها من حيث الاستفادة من التعليم والرفاه. فإذا كان نحو 40 في المائة من السكان الذين لا يعانون من أي إعاقة غير متمدرسين أولم يتعدوا مرحلة التعليم الأولي، فإن هذه النسبة ترتفع إلى 71.6 في المائة بين صفوف السكان في وضعية إعاقة. وتبلغ نسبة الذين تمكنوا من الوصول إلى مستوى التعليم العالي 1.5 في المائة مقابل 6.4 في المائة بالنسبة لبقية السكان. وتخفي هذه الأرقام فوارق أخرى يتم تسجيلها حتى بين الرجال والنساء من نفس الفئة، أو بين من يقيمون في الوسط الحضري والوسط القروي.

وعلى أرض الواقع، لاتزال النساء في وضعية إعاقة أكثر عرضة للتمييز والتهميش مقارنة بالرجال حيث تبلغ نسبة الأمية المسجلة في صفوف النساء 79.9 في المائة مقابل 54 في المائة للرجال. بل أكثر من ذلك، تكون هذه الفئة من النساء أكثر عرضة للهشاشة الوسط القروي، إذ يصل معدل الأمية في صفوفهن مستوى مرتفعاً للغاية (91.7 في المائة) مما ينم عن تعرضهن لإقصاء مزدوج، لا من حيث النوع الاجتماعي أو من حيث الانتماء إلى العالم القروي.

وفي ضوء ما سبق، ينبغي أن تشكل التربية الدامجة الركيزة الأساسية لسياسة مكافحة إقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة. وجدير بالذكر أن الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم (2015-2030) تؤكد على التزام الدولة بإدماج الأطفال في وضعية إعاقة في المدارس للحد مما يتعرضون له من إقصاء وتمييز، من خلال مراعاة ظروفهم وشدة الإعاقة التي يعانون منها، ومدهم بالموارد والأدوات الكفيلة بضمان الإنصاف لهذه الفئة من المتعلمين وتمكينهم من الظروف المثلى لتحقيق النجاح في مسارهم الدراسي.

ووفاء بهذا الالتزام، أطلقت السلطات العمومية سنة 2019 البرنامج الوطني للتربية الدامجة، بهدف توسيع العرض التربوي لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة وضمان تكوين الأطر التربوية والإدارية والجمعوية المعنية بالتكفل بهؤلاء الأطفال. وحسب القطاع الوزاري المكلف بالتربية الوطنية، يبلغ عدد الأطفال ذوي إعاقة الذين يتابعون تعليمهم في الأقسام العادية حوالي 80 ألف تلميذة وتلميذ، بينما يتابع فقط حوالي 8 آلاف تلميذة وتلميذا دراستهم بالأقسام الدامجة، التي يناهز عددها 700 قسم. غير أن ترجمة هذه الالتزامات على أرض الواقع تشوبها العديد من العوائق والاختلالات.

وفي هذا الصدد، يشير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020 إلى أن البرنامج الوطني للتربية الدامجة يعاني من ضعف التكوين الأساسي والمستمر للموارد البشرية، لا من حيث عدد الموارد البشرية التي يتعين تكوينها أو المعدات اللازمة. علاوة على ذلك، وعلى صعيد التوقعات المالية، سُجل غياب أي تقديرات مالية مفصلة خاصة بتنزيل هذه البرامج أو تشاور مع المسؤولين عن البرنامج حول الجانب التشغيلي لتحديد احتياجات المؤسسات التعليمية، لا سيما فيما يتعلق باقتناء المعدات التعليمية والسمعية البصرية المخصصة لأقسام التأهيل والدعم.

4.2.1. المهاجرون

تَواصَل ضغطُ الهجرة على المغرب خلال سنة 2021، حيث سجلت العديد من محاولات اقتحام الحدود الإسبانية. فقد حاول بضعة آلاف من الشباب المغاربة والمهاجرينمن بلدان جنوب الصحراء العبور إلى إسبانيا سنة 2021، وهو ما أحدثتوتُّراتٍ في تدبير تدفقات الهجرة بين البلدينعلى الحدود بين المغرب وإسبانيا. وقد أحْصَتْ وزارةُ الداخلية 42.071 محاولةَ هجرةٍ سِرِّيَةٍ أُحْبِطَتْ بين شهري يناير ونونبر من سنة 2021، كما جرى تفكيكُ 156 شبكة إجرامية تَنشطُ في مجال الهجرة غير النظامية[36].

كما شهدت سنة 2021 نشر المندوبية السامية للتخطيط لنتائجَ البحث الوطني الذي أنجزته حول الهجرة القسرية بالمغرب والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين، يَتَّضِحُ من خلالها أن نحو 27 في المائة من هذه الفئة من المهاجرين لهم مستوىً تعليمي عالٍ إلى حد ما، فيما تبلغ نسبة الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي تأهيلي 23.5 في المائة، بينما تصل نسبة المهاجرين ذوي المستوى التعليمي المنخفض إلى 12.8 في المائة. وتفيد نتائج البحث أيضاً أن حوالي ربع المهاجرين (31.8 في المائة)، تلقَّوا تكويناً مهنياً في إحدى مؤسسات التكوين المهني أو المجتمع المدني. كما يُستفاد من البحث أن الفرنسية هي اللغة الأولى التي يتحدث بها المهاجرون بنسبة 52.5 في المائة، تليها اللغتان العربية (22.8 في المائة) والإنجليزية (19.3 في المائة).

وتُظهِر نتائج البحث أيضاً أن أزيد من نصف هؤلاء المهاجرين (53.1 في المائة) كانوا نشطين مشتغلين خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت مغادرتهم لبلدانهم الأصلية (59.8 في المائة لدى الرجال مقابل 43.3 في المائة في أوساط النساء). ويتَّضح من البحث كذلك أن 48 في المائة من المهاجرين يزاولون منذ وصولهم إلى المغرب نشاطاً مهنياً مأجوراً بالأساس.

وإن لم يكن التأثير المباشر للهجرة على سوق الشغل بالمغرب محدَّداً بالأرقام، يظهر البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط أن مستوى تأهيل المهاجرين في وضعية غير نظامية وطالبي اللجوء يُشير إلى قدرتهم على الاندماج بشكل ناجح في سوق العمل، ومن ثَمَّ الإسهام بصورة إيجابية في الاقتصاد المغربي. غير أن الوضع غير النظامي لهؤلاء يجعل جزءاً كبيراً منهم يشتغلون في القطاع غير المهيكل في أنشطة تتطلب مؤهلات بسيطة، وهو ما يُضيِّع على اقتصاد الوطني فرصاً مهمة.

5.2.1. مكافحة الجريمة وإعادة إدماج السجناء

بخصوص مكافحة الجريمة، أفادت المديرية العامة للأمن الوطني بأنه سُجِّلت برسم سنة 2021 نسبةٌ قياسيةٌ في معدل الزجر (أي نسبة النجاح في استجلاء حقيقة الجرائم)، حيث تجاوز 95 في المائة في المظهر العام للجريمة، و80 في المائة في الجرائم المقرونة بالعنف.

وقد أوضحت مصالح الأمن الوطني أيضاً بأنه تجاوز عددُ المُحالين على مختلف مصالح النيابة العامة 1.4 مليون شخص، وهو ما يشكل زيادةً في الأشخاص المحالين إلى القضاء بنسبة تناهز 43 في المائة، وفي الأشخاص المبحوث عنهم والموقوفين بنسبة 36 في المائة، وذلك مقارنةً بالسنة الماضية.

ومن ناحية أخرى، فقد عَرَفَتْ سنة 2021 تراجعاً في مؤشرات الجريمة المرتبطة بالابتزاز والاحتيال الإلكتروني بنسبة 5 في المائة مقارنةً بالسنة الماضية، فيما سَجَّل الابتزاز الجنسي عبر الأنترنت زيادةً قدرها 12 في المائة، وهو ما أتاح توقيف 270 شخصاً متورطاً، بينما ناهز عدد الضحايا 508 أشخاص من بينهم 95 مواطنا أجنبياً.

36 – معطيات مقدمة خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2022 أمام أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، يوم الأربعاء 3 نونبر 2021

وفي مجال مكافحة المخدرات، سُجّل تراجع في نهاية سنة 2021 من حيث كمية المحجوزات من المواد المخدرة، بينما تزايد عددُ ما أُحبِط من محاولاتِ الاتجار في المؤثرات العقلية بشكل كبير في السنة ذاتها.

ومن بين الموقوفين والمحالين على المحاكم في إطار مكافحة المخدرات يوجد عددٌ كبيرٌ من الأشخاص لا يَدْخُلون في دائرة الاتجار في المخدرات، ولكنهم اعتُقِلوا بسبب حيازتهم المخدرات للاستهلاك الشخصي. وتُشير المعطيات الإحصائية لرئاسة النيابة العامة إلى أن أزيد من نصف الأشخاص المُعتقَلين في قضايا مخدرات سنة 2020 تم اعتقالهم بسبب حيازة المخدرات للاستخدام الشخصي. بَيْدَ أن القانونَ يُجِيزُ عادةً للقاضي إعفاءَ متعاطي المخدرات من المتابعة الجنائية إذا وافق، بعد الفحص الطبي، على الخضوع للعلاج من الإدمان للمدة التي تتطلبها حالته، وذلك إمَّا داخل مؤسسة علاجية أو في عيادة خاصة مُرَخَّصة من طرف وزارة الصحة العمومية.

وعن أسباب عدم تطبيق هذا الإجراء، فقد أوضحت السلطات العمومية خلال جلسة الإنصات التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الشأن بأن الأمر يُعزى إلى أن حجم ما يُعرض يومياً على المحاكم من متابعاتٍ قضائيةٍ كبيرٌ للغاية لا تقوى معه السلطات العمومية، بسبب ضعف إمكانياتها، على تفعيل ومتابعة إصدار الأمرِ بتلقي العلاج الطبي، ولا سيما في ظل نُدرة المراكز الصحية المختصة.

وفضلاً عن ذلك، انتهت جلساتُ الإنصات إلى أن ثَمَّةَ نقصا في برامج تكوين القضاة في مجال الإدمان، ناهيك عن التصورات النمطية بصفة عامة، والتي تعتبر المدمنين على تعاطي المخدرات منحرفين عوض أن تنظر إليهم على أنهم مرضى في وضع هشّ يَحِقُّ لهم الحصول على الحماية والرعاية الصحية الملائمتين.

6.2.1. الحوار الاجتماعي ونزاعات الشغل

رغم التحولات التي يشهدها سوق الشغل حاليا، في ارتباط مع التغيرات الناجمة عن أزمة كوفيد-19، اتسمت سنة 2021 على العموم بنوع من الجمود على مستوى الحوار الاجتماعي. وهو جمود يمكن أن يعزى إلى الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في شتنبر من السنة نفسها.

فبخصوص القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب، وعلى الرغم من أن هذا المقتضى منصوص عليه في الدستور، يظل هذا النص الأساسي في التشريع الاجتماعي منذ 2011 ودون أن يتم إحراز تقدم في بناء توافق بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بهذا الشأن ينتظر التفعيل. ويذكر في هذا الصدد، بأنه لم يتم طلب رأي المؤسسات الاستشارية المعنية حول هذا النص، والحال أن استشارة هذه الهيئات من شأنها أن تساهم في بناء توافق بين الشركاء الاجتماعيين الممثلين داخل هذه المؤسسات.

كما أنه لم يتم فتح ورش إصلاح مدونة الشغل. ولعل ذلك يعزى إلى ظرفية سوق الشغل التي تأثرت بشكل كبير بتداعيات الأزمة الصحية وبالتدابير التقييدية التي جرى اتخاذها والتي أثّرت على بعض القطاعات من قبيل السياحة والطيران المدني.

إن أي إصلاح لمدونة الشغل، يتعين أن يأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من الأزمة الصحية وتأمين المواكبة التشريعية والتنظيمية لدينامية الرقمنة المتزايدة في مجال العمل. كما ينبغي مراجعة الأنظمة الأساسية في القطاع العام، يُدرَج ضمن مقتضياتها العمل عن بعد وخصوصياته، مع إيلاء أهمية خاصة لحقوق هذا الصنف من العاملات والعاملين في مجال الحماية الاجتماعية والأمن في فضاء العمل، واحترام الحيز الزمني المخصص للعمل وغير ذلك.

من جهة أخرى، وبغية الإسهام في بناء منظومة حوار اجتماعي مستدامة ومتقدمة، اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول مشروع القانون رقم 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية ورأيه حول مقترح القانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي، مجموعة من التوصيات، نذكر منها على الخصوص إصدار قانون-إطار للحوار الاجتماعي يحدد المبادئ والقواعد الملزمة لجميع أطراف الحوار الاجتماعي ويبين مسؤولياتهم، ويرسي آليات الحوار؛ ومأسسة منظومة شاملة ومندمجة للحوار الاجتماعي في القطاع العام وطنيا وقطاعيا وجهويا وداخل المقاولة؛ بالإضافة إلى تعميم الاتفاقيات الجماعية وفتح الحوار الاجتماعي على فاعلين جدد من قبيل ممثلي المجتمع المدني والباحثين الجامعيين ومراكز التفكير، وذلك تجسيدا لقيم المشاركة المواطنة والتعاون.

3.1. الوضعية البيئية خلال سنة2021

1.3.1. الأحداث البارزة على الصعيد الدولي

1.1.3.1. حصيلة الكوب 26

على الصعيد الدولي، تميزت سنة 2021 بعقد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (الكوب 26) الذي استضافته غلاسكو الذي شهد مشاركة 196 دولة وعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى طاولة المفاوضات، بينما سُجل غياب ثلاثة من بين أكثر الدول تلويثاً للبيئة في العالم وهي الصين وروسيا والبرازيل.

وقد تُوِّجَت أشغال هذا المؤتمر باعتماد ميثاق غلاسكو للمناخ بعد أسبوعين من المفاوضات. وينص هذا الميثاق على مجموعة من الالتزامات تهم على الخصوص تعزيز القدرة على الصمود أمام التقلبات المناخية، وتقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعبئة التمويلات اللازمة لتحقيق ذلك. كما يطمح ميثاق غلاسكو بشكل خاص إلى تسريع تتبع الطموحات المناخية ويتوقع مراجعتها انطلاقا من سنة 2022 بدل 2024. وتبعاً لذلك، فإن بعض البلدان الموقِّعة على اتفاق باريس قد قامت بتحيين إعلاناتها والرفع من أهدافها في هذا الشأن.

وعلاوة على ذلك، تم توقيع اتفاقات أخرى، لا سيما في ما يتعلق بالسيارات الخالية من الانبعاثات، حيث تعهدت ثلاثون دولة وكذا العشرات من مصنعي السيارات بأن تكون جميع مبيعات السيارات الجديدة خالية من الانبعاثات بحلول سنة 2040. في المقابل، لم يوقع أكبر مصنعي السيارات في العالم على هذا الالتزام.

وقد تميز ميثاق غلاسكو عن باقي الاتفاقيات السابقة في ما يتعلق بحماية الطبيعة والنظم البيئية والحفاظ عليها واستعادتها حيث تم توقيع اتفاقية جماعية من قبل نحو مائة دولة، بهدف وقف إزالة الغابات وقطع الأشجار لأهداف صناعية بحلول سنة 2030 بتمويل من القطاع العام والخاص، بلغ 19.2 مليار دولار. في هذا الصدد، تعهدت 26 دولة باحترام الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بإحداث تغيير في اتجاه إرساء منظومة فلاحية أكثر استدامة وأقل تلويثا، كما ترافعت 45 حكومة من أجل تعزيز حماية الطبيعة. فضلا عن ذلك، أكدت 95 مقاولة للصناعة الغذائية أنها ترغب في تغيير ممارساتها بشكل أمثل من أجل الحفاظ على الأوساط الطبيعية.

كما أسفرت المفاوضات عن توقيع تعهد عالمي للميثان، باعتباره ثاني أهم غازات الدفيئة، حيث التزمت 80 دولة بخفض انبعاثات غاز الميثان بنسبة 30 في المائة على الأقل.

أمـا فـي ما يتعلق بالوقـود الأحفوري، فقد التزمت حوالي 40 دولة بالتخلي عن اسـتخدام الفحم، بحلول سـنة 2030 بالنسـبة للـدول المتقدمـة وبحلـول عام 2040 بالنسـبة لبلدان الجنوب. كمـا تعهدت هذه الـدول بالتوقف عن تمويل محطـات الطاقـة الجديـدة التي تعمل بالفحم، سـواء فوق أراضيها أو على المسـتوى الدولي. وبالتالي، سـيتم توجيه مـا يعـادل 16 مليار أورو من الاسـتثمارات المخصصة للفحم نحـو الطاقات المتجددة.

وفـي مـا يتعلـق بالطاقات المتجددة، تم تشـكيل ائتلاف للفاعلين في هـذا المجال (مقـاولات ودول ومنظمات دولية) تحـت اسـم «مبـادرة الشـبكات الخضراء: شـمس واحدة، عالـم واحد، شـبكة واحدة»، بهـدف تعزيز الاسـتثمار في مجـال الطاقـات المتجددة على مسـتوى الإنتـاج والتخزين وربط الشـبكات الكهربائية.

عـلاوة علـى ذلـك، التزمـت مجموعـة تتكون مـن 50 دولـة، من بينهـا المغـرب، بتطوير أنظمـة صحية قـادرة على الصمـود فـي وجه التقلبات ومنخفضـة الكربون. وبالإضافة إلـى الالتزامات الوطنية، تعهدت 54 مؤسسـة تنتمي إلى 21 دولـة وتمثـل أكثـر من 14.000 مستشـفى ومركز صحـي، بتحقيق الحيـاد الكربوني.

وعلـى الرغـم من هـذه النتائج، لم تمكن الكـوب 26 على وجه الخصوص مـن تعزيز التزامات الدول المتقدمة بشـأن المسـاعدات المادية لدول الجنوب المعرضة لمخاطـر التغيرات المناخية.

2.1.3.1. الميثاق الأخضر الأوروبي

جـرى إتمـام الميثـاق الأخضـر الأوروبي الـذي يهدف إلـى الحد من انبعاثـات غـازات الاحتباس الحـراري بالقانون الأوروبـي للمنـاخ والصنـدوق الأخضر للمناخ خلال سـنة 2021. وتهدف هاتـان الآليتان إلى تسـريع تحقيق الأهداف الطموحـة التـي حددهـا الميثـاق، وهـي الحيـاد المناخي بحلـول سـنة 2050 وخفض انبعاثـات غـازات الاحتباس الحـراري فـي الاتحـاد الأوروبي بنسـبة لا تقل عن 55 في المائة بحلول سـنة 2030 مقارنة بمسـتويات سـنة 1990. بالإضافـة إلـى ذلك، تم اعتماد سلسـلة مـن التدابير في يوليوز 2021 من أجل مواءمة سياسـات وتشـريعات الاتحاد الأوروبـي مـع هـدف الحيـاد المناخـي، من بينها الوصـول إلى 40 فـي المائة من حصـة الطاقات المتجـددة بحلول سـنة 2030 وفـرض ضريبة الكربـون داخل حدود الاتحـاد الأوروبي.

2.3.1. التطورات البيئية على الصعيد الوطني

1.2.3.1. المساهمة المحددة وطنيا برسم سنة 2021

قـام المغـرب بتحييـن مسـاهمته المحددة وطنيـا في يونيـو 2021 في مجـال مكافحة التغيـر المناخي حيـث التزم بتخفيـض غيـر مشـروط بالدعـم الدولـي لانبعاثـات غـازات الدفيئـة بنسـبة 18.3 فـي المائـة مقارنة بالسـيناريو الأساسـي، الـذي يتوافـق مع «المسـار الطبيعي للأعمـال». وقد رفـع المغرب سـقف التزاماته باسـتهداف تخفيض إجمالـي لانبعـاث غـازات الدفيئة يصـل إلى 45.5 في المائـة في أفق 2030، وهو ما يسـتلزم حصـول المغرب على 24 مليـار دولار كمسـاعدة إضافية ضمن المشـاريع المشـروطة.

الرسم البياني رقم 10: تطور انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بإجراءات التخفيف المشروطة وغير المشروطة[37]

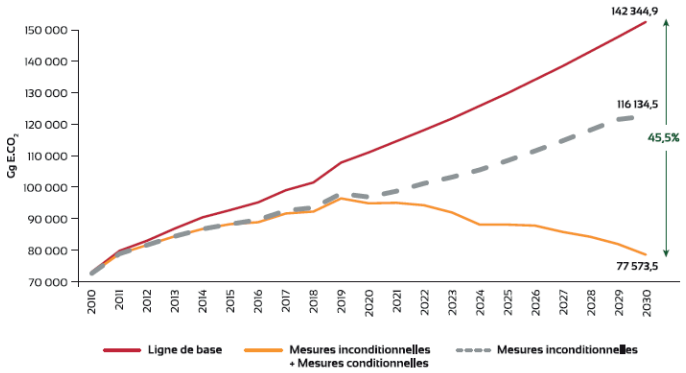

المصدر : المساهمة المحددة وطنيا في صيغتها المحينة - يونيو 2021

إن المحاور الرئيسية للمساهمة المحددة وطنيا في صيغتها المحينة في مجال التكيف مع تأثيرات التغير المناخي، والتي تعتبر أولوية بالنسبة للمغرب، تشمل العديد من برامج التكيف في القطاعات الأكثر تضررا. وهو ما يستلزم تعبئة ما يعادل كلفة تنفيذ تقدر بـ 40 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة، أي ما يعادل 35 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب سنة 2020. ومن بين القطاعات الأساسية المعنية بهذه البرامج، هناك المياه والفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية، والغابات والصحة والإسكان، وكذا الأوساط والنظم البيئية الهشة كالواحات والسواحل والجبال.

وفي مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، يعتمد سيناريو التخفيف المفضي إلى تحقيق الهدف الرئيسي على 34 إجراءً غير مشروط و27 إجراءً مشروطاً بالتمويل الدولي. وتقدر التكلفة الإجمالية لإجراءات التخفيف المدرجة في المساهمة المحددة وطنيًا بـ 38.8 مليار دولار أمريكي، منها 21.5 مليار دولار ضمن الإجراءات المشروطة. ويظل التحدي الرئيسي هو تمويل الاستثمارات الكبرى التي تتجاوز الإمكانيات المالية لفاعل واحد، بل تستوجب تدخل الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الوطنية والدولية، بما في ذلك الآليات المالية الجديدة للمناخ وخاصة الصندوق الأخضر للمناخ، والأدوات المالية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف.

وهناك تحد آخر لا يقل أهمية وهو إنجاح تنفيذ إجراءات التخفيف غير المشروطة، ولا سيما تلك المتعلقة بتحويل النموذج الطاقي من خلال تقليص اعتماده على واردات الوقود الأحفوري، وكذا تلك المتعلقة بتقليص الكربون من خلال تعزيز جاذبية بلادنا تجاه المستثمرين في قطاعات النقل المستدام عبر إنشاء منظومة لتسعير الكربون في القطاعات ذات النسب العالية من الانبعاثات، تكون مصحوبة بتدابير الدعم للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

2.2.3.1. تدبير الماء: الجفاف وإجراءات مكافحة ندرة المياه

لا يزال تدبير الموارد المائية يمثل تحديًا حقيقيًا لبلادنا في مواجهة انخفاض منسوب الأمطار والارتفاع المتواصل في درجات الحرارة، منذ سنة 2001، والإفراط في استغلال المياه الجوفية. ويُصنف المغرب ضمن البلدان المهددة بإجهاد مائي حاد بحلول سنة 2040[38]، وهي وضعية مقلقة تهدد رفاه المواطنين والمواطنات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا. وإدراكا لأهمية الأمن المائي لبلادنا، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، أطلق المغرب، منذ عدة سنوات، أوراشا تهم إصلاح هذا القطاع الاستراتيجي.

37 – المساهمة المحددة وطنيا في صيغتها المحينة – يونيو 2021.

38 – https://www.wri.org/insights/ranking-worlds-most-water-stressed-countries-2040

الإطار رقم 1: الجهود المبذولة لمواجهة آثار الإجهاد المائي

يتوفر المغرب حاليًا على عدد كبير من البنيات التحتية المخصصة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتأمين السقي وإنتاج الكهرباء والوقاية من الفيضانات ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وحسب معطيات وزارة التجهيز والماء[39]، تتوفر بلادنا على بنيات تحتية مائية تتوزع على الشكل التالي: 149 سدا كبيرا و136 سدا صغيرا و9 محطات لتحلية مياه البحر.

وفي إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة ما بين 2020 و2027 ومن أجل تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، تم تشييد سدود جديدة، وهناك سدود أخرى في طور الإنجاز خلال سنة 2021[40] تتوزع على تسع جهات بالمملكة.

وفي ما يتعلق بالقطاع الفلاحي، وهو أول قطاع مستخدم للماء بمعدل طلب يصل إلى 87.3 في المائة[41]، فقد أطلق المغرب برنامج السقي وتهيئة الفضاء الفلاحي بغلاف إجمالي قدره 22.30 مليار درهم لتعبئة العديد من الاستثمارات التي تتوزع على أربعة برامج هي: البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، وبرنامج تعميم شبكة السقي، وبرنامج السقي الصغير والمتوسط، والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السقي.

غير أن قطاع الماء يواجه العديد من المخاطر التي تزيد من هشاشته، لا سيما مخاطر التغيرات المناخية وآثارها على الموارد المائية، دون أن ننسى التلوث المرتبط ببعض القطاعات كالفلاحة والصناعة والحرف التقليدية والمياه العادمة والنفايات الصلبة والنفايات المرتبطة بأنشطة المناجم.

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج التنموي الجديد حَث على تسريع وتيرة الإصلاحات بغية تعزيز الأمن المائي لبلادنا وإرساء دعائمه على قواعد متينة ومستدامة، عبر اقتراح مشروع «الماء»[42] الذي يتمحور حول خمسة مكونات هي كالتالي: إحداث وكالة وطنية لتدبير الماء؛ وإصلاح آليات تمويل البنيات التحتية لتعبئة المياه؛ والفصل ماليا بين قطاعي الماء والطاقة بإجراء إصلاح عميق للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، واعتماد تسعيرة ملائمة تعكس القيمة الحقيقية للماء تحث على عقلنة الاستعمالات؛ والحفاظ على المياه الجوفية وتعبئة الموارد غير التقليدية في المجالات الترابية خاصة عن طريق تحلية مياه البحر.

وأخيراً، وبالنظر إلى مواسم الجفاف المتعاقبة التي شهدتها بلادنا أو قد تشهدها مستقبلا، يتعين على السلطات العمومية العمل بشكل عاجل على تنظيم حملات إعلامية وتحسيسية بخطورة الوضعية التي تعاني منها الموارد المائية لحث القطاع العام والخاص والمجتمع المدني على اتخاذ إجراءات مسؤولة للمحافظة على هذه الموارد الحيوية، والاستفادة منها على النحو الأمثل، علما أن نهاية سنة 2021 سجلت معدل ملء للسدود الكبرى في المملكة بلغ 34.2 في المائة[43] مقارنة بمعدل 37 في المائة في سنة 2020.

39 – عرض السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء أمام لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بمجلس النواب، فاتح مارس 2022.

40 – مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية برسم سنة 2022.

41 – التقرير الرابع حول واقع حال البيئة في المغرب 2020، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

42 مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2 ص 217.

43 – الوضعية اليومية للسدود الرئيسية الكبرى، وزارة التجهيز والماء.

3.2.3.1. الطاقات المتجددة

حسب آخر المعطيات[44] الصادرة عن قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، بلغت القدرة المركبة للطاقات المتجددة 3.950 ميغاواط أي بحصة للطاقات المتجددة تصل إلى 37.8 في المائة من القدرة الكهربائية المنشأة. وتتوزع الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي على الشكل التالي: 1.770 ميغاواط للطاقة الكهرومائية، 1.430 ميغاواط للطاقة الريحية و750 ميغاواط للطاقة الشمسية. غير أن الإنتاج الكهربائي من الموارد المتجددة لا يتجاوز 20 في المائة.

وفي إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 58.15، تم إطلاق العديد من المشاريع سنة 2021. في هذا الصدد، منح القطاع الحكومي الوصي 20 ترخيصا يتعلق بمشاريع الطاقة الكهرومائية و15 ترخيصا خاصا بالطاقة الريحية، وترخيصين يتعلقان بالطاقة الشمسية. كما منح القطاع الحكومي تسعة تراخيص تتعلق بالإنتاج الذاتي.

الرسم البياني رقم 11: الحصة حسب نوع الطاقة في القدرة الكهربائية المتجددة بالنسبة المئوية

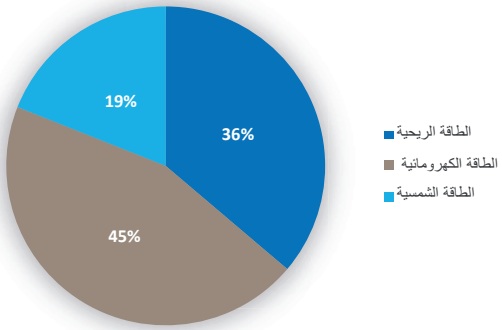

المصدر: وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد لعام 2050، قام المغرب بالرفع من أهدافه في ما يخص الكهرباء منخفضة الكربون حيث يستهدف الزيادة في حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة لتصل إلى 80 في المائة[45] بحلول سنة 2050. إن هذا الطموح لتطوير الطاقات المتجددة سيعزز التزام المغرب بتحويل نموذجه الطاقي عبر اعتماد العديد من الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع، نذكر منها على سبيل المثال، مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023 الذي يطمح بشكل خاص إلى ترسيخ موقع المغرب كقاعدة صناعية خالية من الكربون تعتمد على الاقتصاد الدائري وتعبئة جزء من الطاقات المتجددة في خدمة الصناعة.

غير أن هناك العديد من التحديات التي تستدعي التزامًا وطنيًا قويا من طرف الفاعلين العموميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإنجاح التحول الطاقي في بلادنا، والتي لا زالت تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري. وتجدر الإشارة إلى أن فاتورة الطاقة ارتفعت بنسبة 51.9 في المائة[46]. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع واردات زيوت الغاز والوقود بنسبة 54 في المائة وارتفاع الأسعار العالمية التي بلغت 5.149 درهما للطن في

44 – https://www.mem.gov.ma/Pages/secteur.aspx?e=2

45 – الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد المغرب 2050، أكتوبر 2021، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

46 – التقرير السنوي التجارة الخارجية للمغرب 2021، مكتب الصرف.

نهاية دجنبر 2021، مقابل 3.749 درهما للطن سنة 2020. ويظل أهم تحد هو تطوير واستخدام التكنولوجيات الملائمة اللازمة لضمان مرونة مشاريع الطاقات المتجددة وتحسين تنافسيتها.

والجدير بالذكر أن النموذج التنموي الجديد كان قد أرسى من بين طموحاته جعل المغرب رائدا في مجال الطاقة التنافسية والخضراء، وجعل الطاقة رافعة لجلب المستثمرين والتنمية مع تعزيز الأمن الطاقي لبلادنا سواء على المستوى الحجم أوالسعر[47]. ومن بين أهم التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، إرساء سياسة تعريفية قائمة على الشفافية والدينامية والتنافسية، وكذا الفصل بين أدوار الفاعلين بشكل واضح وإعادة هيكلة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء، بغية تمكينه من الاضطلاع بوظيفته الاستراتيجية في تحديث شبكة نقل الكهرباء ومواكبة إصلاح القطاع وتطوير إنتاج لا مركزي، يكون ناجعا وذكيا، من أجل الولوج إلى كهرباء تنافسية في المجالات الترابية، واعتبار المغرب بمثابة منصة جهوية في مجال المبادلات الطاقية والبحث والتطوير وتعزيز المحتوى الرقمي المحلي.

4.2.3.1. التثمين الطاقي للكتلة الحيوية

تعد الكتلة الحيوية (التحويل الطاقي للنفايات) أحد مصادر الطاقة المتجددة المراعية لمعايير المحافظة على البيئة، فهي تتيح بالنظر لقابليتها للتخزين، وضع مخططات لإنتاج الطاقةمما من شأنه أن يساهم في تفادي فترات انقطاع التزود الناجم عن مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. وتعتبر الكتلة الحيوية اليوم المصدر الأول للطاقة المتجددة على الصعيد الدولي حيث تمثل 10 في المائة من جميع مصادر الطاقة الأولية، بعد النفط والفحم والغاز الطبيعي، وقبل الطاقة الكهرومائية وباقي مصادر الطاقة المتجددة. وتساهم الكتلة الحيوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجالات الترابية على طول سلسلة القيمة منذ مرحلة التجميع وحتى التثمين النهائي للكتلة الحيوية.

ووعيا بأهمية هذا المصدر الجديد للطاقات المتجددة، كان جلالة الملك قد أعطى تعليماته السامية[48] لاستكشاف واستغلال جميع مصادر الطاقات المتجددة الكفيلة بتعزيز المزيج الطاقي في المغرب، بما في ذلك التثمين الطاقي للكتلة الحيوية.

غير أن واقع الحال يؤشر إلى أن التثمين الطاقي للكتلة الحيوية في المغرب لم يتطور بعُد بالقدر الكافي، ويقتصر على مبادرات فردية يقوم بها فاعلون خواص، على غرار إنتاج الغاز الحيوي في الضيعات الفلاحية، واستخدام بقايا الزيتون في مراجل المعامل، وكذا استخدام النفايات الخضراء، وبقايا زراعة الأشجار لإنتاج الطاقة في الحمامات والأفران، وبعض المشاريع المرتبطة بالمطارح الخاضعة للمراقبة ومحطات معالجة المياه العادمة (فاس والمكتب الشريف للفوسفاط بخريبكة).

في هذا الصدد، أنجز القطاع الحكومي المكلف بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة تشخيصًا شاملاً لوضعية الكتلة الحيوية خلال سنة 2021، وحدد قطاعات معينة ذات إمكانات واعدة في هذا المجال. كما وضع بتعاون مع الفاعلين في قطاع الكتلة الحيوية شروطا قبلية من أجل ضمان إنجاح مشاريع الطاقة المتجددة صغيرة الحجم التي تستخدم الكتلة الحيوية كمصدر رئيسي للطاقة. في هذا الصدد، أصدر القطاع الحكومي الوصي بعض التوصيات لتطوير هذا القطاع، نذكر منها على سبيل المثال: وضع إطار للتنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع، لا سيما الفاعلون المحليون؛ وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي وملاءمة مختلف المقتضيات القانونية

47 – مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، الصفحات 229-221.

48 – جلسة عمل خصصت لتنزيل استراتيجة الطاقات المتجددة، فاتح نونبر 2018.

وفقًا لاحتياجات القطاع؛ وتحسين الدعم المالي المقدم من طرف السلطات العمومية والأبناك الوطنية لمشاريع تثمين الكتلة الحيوية؛ وتنمية أنشطة البحث والتطوير في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، وضع القطاع الحكومي المعني سيناريوهات معينة لتطوير استخدام الكتلة الحيوية واحتساب إمكانات الطاقة الأولية لمختلف القطاعات (الصناعة الغذائية، والنفايات المنزلية العضوية، وتربية الماشية، والمياه العادمة، وغيرها)، وأصدر خارطة طريق وطنية للتثمين الطاقي للكتلة الحيوية والتي تنص على تنفيذ مجموعة من المشاريع النموذجية، تكون مصحوبة بسلسلة من التدابير على المستوى المؤسساتي والتنظيمي.

إن إنجاح تطوير قطاع التثمين الطاقي للكتلة الحيوية، من شأنه خلق فرص الشغل، وتحسين حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي واجتذاب المستثمرين من جهة، فضلا عن إسهامه في تحسين المؤشرات البيئية، والتخفيف من آثار التغيرات المناخية من جهة أخرى. ووفقًا لتقديرات[49] القطاع الحكومي الوصي، فإن تثمين الكتلة الحيوية القابلة للاحتراق والتخمير سيمكن، بحلول 2030، من تجنب ما بين 2.2 و5.5 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

5.2.3.1. إمكانات الهيدروجين الأخضر

نظرًا للموقع الجغرافي الاستراتيجي لبلادنا وإمكاناتها المهمة من الطاقات المتجددة، يمكنها أن تصبح فاعلا أساسيا في تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر على المستوى الإقليمي وأن تستقطب ما يناهز 4 في المائة من الطلب العالمي على الجزيئات الخضراء. ويصنِّف مجلس الطاقة العالمي في دراسته حول خارطة طريق Power-to-X المغرب، باعتباره واحدا من بين ستة بلدان ذات الإمكانات العالية في إنتاج وتصدير الهيدروجين والجزيئات الخضراء.

ومن بين أبرز استعمالات الهيدروجين الأخضر الموجه للأسواق الوطنية أو للتصدير، نذكر إنتاج الأمونياك الخضراء المستخدمة كمادة خام لصناعة الأسمدة بغية تعويض الواردات، وتصدير الميثانول وأنواع الوقود الاصطناعي الأخرى وخفض الكربون من قطاعات النقل البحري والجوي عبر استخدام الهيدروجين الأخضر والنقل الحضري والحرارة الصناعية.

لهذه الغاية، ومراعاة لأهمية الجزيئات الخضراء في إنجاح عملية الانتقال الطاقي، وضع القطاع الحكومي المكلف بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة سنة 2021 خارطة طريق لتطوير الهيدروجين الأخضر، بهدف ضمان تموقع المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر باعتباره حلا تكنولوجيا ناجعاً لتحويل تخزين الطاقة، وضمان انتقال القطاعات الاقتصادية والصناعية حول الجزيئات الخضراء. وتحقيقا لهذه الغاية، ستتولى اللجنة الوطنية للهيدروجين تتبع تنفيذ خارطة الطريق بالشراكة مع جميع الأطراف، لا سيما في ما يتعلق بالتطور التكنولوجي، والاستثمارات، والبنيات التحتية، والأسواق اللازمة لنجاحها، والتدابير التشريعية والتنظيمية والجبائية المشجعة.

علاوة على ذلك، اعتبرت الدراسة[50] التي صاحبت خارطة الطريق أن تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر يمكن أن يخلق 2.700 منصب شغل مباشر و13.500 منصب شغل غير مباشر سنة 2030، ويمكن أن يصل إلى 26.000 منصب شغل مباشر و130.000 منصب شغل غير مباشر في 2050. كما يمكن تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر من تقليص 11 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول سنة 2050، وإنتاج رقم معاملات سنوي قدره 22 مليار درهم سنة 2030 ليصل إلى 330 مليار درهم في سنة 2050.

49 – خارطة طريق وطنية من أجل التثمين الطاقي للكتلة الحيوية في أفق 2030، مارس 2021، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

50 – خارطة طريق الهيدروجين الأخضر رافعة للانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، يناير 2021 وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

6.2.3.1. استراتيجية خفض الكربون بحلول سنة 2050

تميزت نهاية سنة 2021 بتقديم المغرب لاستراتيجية خفض الكربون على المدى الطويل بحلول 2050 على أنظار الأمم المتحدة. وتعتبر هذه الاستراتيجية تجسيدا للعمل الذي انطلق منذ سنة تقريبا مع مجموع الأطراف المعنية والخبراء والفاعلين في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل بلورة رؤية مشتركة ومتكاملة تعكس أهم التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع المغربي ما بين 2020 و2050 من أجل إنجاح التحول نحو الحياد الكربوني.

وتتمحور هذه الاستراتيجية الجديدة حول سبعة توجهات استراتيجية، أولها الإسراع في تطوير الطاقات المتجددة من أجل الوصول إلى حصة للطاقات المتجددة تبلغ 80 في المائة من المزيج الطاقي بحلول سنة 2050. أما المحور الثاني فيتعلق بزيادة كهربة قطاعات الصناعة والبناء والنقل، وتقييم إمكانات تطوير الهيدروجين الأخضر لنزع الكربون في الصناعة والنقل البري. ويهم المحور الثالث، تعميم النجاعة الطاقية ونجاعة استخدام الموارد الطبيعية في جميع القطاعات؛ ويتعلق المحور الرابع بتحفيز الاقتصاد الدائري وتقليص النفايات واستعادتها؛ بينما يهم المحور الخامس تطوير الزراعة المستدامة والقادرة على الصمود والنظم الإيكولوجية للغابات وأحواض الكربون؛ أما المحور السادس فيتعلق بإعداد خطط النقل واللوجستيك متعددة الأنماط والاستثمار المكثف في تطوير البنيات التحتية الجديدة للنقل؛ وبخصوص المحور السابع والأخير، فيهم تعزيز جيل جديد من المدن الخالية من الكربون والذكية عبر إدماج ممنهج لتكنولوجيات الانتقال الرقمي في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى الأهداف الطموحة التي تقترحها هذه الاستراتيجية[51] ومن أجل إنجاح تنفيذ هذه التوجهات، فإن الحكامة المؤسساتية للانتقال نحو تنمية منخفضة الكربون على المدى الطويل يجب أن تتلاءم مع التطورات المستقبلية في القطاعات الرئيسية. ويتعين أن تراعي هذه الحكامة الاختصاصات الموكلة إلى الجماعات الترابية المحددة في إطار الورش الاستراتيجي للجهوية المتقدمة لتمكين الجهات والجماعات والمدن من تطوير طموحاتها المناخية على مستوى مجالاتها الترابية، اعتمادا على تطلعات ساكنتها، وانسجاما مع الخصوصيات المحلية، ومكامن الهشاشة المناخية المرتبطة بها.

ولا شك أن من بين عوامل إنجاح هذه الاستراتيجية انخراط القطاع المالي والبنكي الوطني لمواكبة الانتقال الناجع نحو الاستثمارات منخفضة الكربون والقادرة على الصمود أمام التغيرات المناخية.

7.2.3.1. تدبير النفايات : التطهير السائل

في مجال التطهير السائل، يجدر التذكير بأنه أعطيت الانطلاقة للبرنامج الوطني للتطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة سنة 2019 بتكلفة استثمارية تقدر بـ 42.76 مليار درهم بغية الرفع من معدل الربط بالشبكة ليصل إلى أكثر من 90 في المائة، بحلول سنة 2040. ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى:

- تقليص التلوث بنسبة 80 في المائة في المراكز المعنية بالبرنامج الوطني للتطهير السائل وفي المدن الساحلية؛
- تجهيز 1207 مركزاً قرويا بشبكات التطهير السائل، مما سيمكن في أفق 2040 من رفع نسبة الربط بشبكة التطهير السائل بهذه المراكز إلى 80 في المائة وتقليص نسبة تلوث المياه العادمة بحوالي 60 في المائة؛
- تعبئة حوالي 573 مليون متر مكعب سنويا من المياه العادمة المعالجة التي يعاد استخدامها.

51 – استراتيجية خفض الكربون متوسطة الأمد 2050، أكتوبر 2021، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وخلال سنة 2021، مكنت المشاريع التي تم تنفيذها بغلاف مالي قدره 844 مليون درهم[52] من تحقيق معدل ربط بالشبكة في الوسط الحضري بلغ حوالي 83 في المائة مقابل 82 في المائة سنة 2020، ومعدل معالجة للمياه العادمة قارب 58 في المائة مقابل 56 في المائة سنة 2020، و165 محطة مُشَغَّلَة لمعالجة المياه العادمة سنة 2021 مقابل بـ 158 سنة 2020. ووفقًا لأحدث الإحصائيات المتوفرة، وضع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب شبكة تطهير تصل إلى 260 كيلومترًا، بقدرة معالجة إجمالية تبلغ 471.400 متر مكعب يوميا في نهاية 2021.

غير أن تدبير النفايات، لا سيما في شقه المتعلق بإعادة استعمال المياه غير الاعتيادية، خاصة المياه العادمة، ينبغي أن يخضع للمزيد من التطوير في المجالات الترابية في إطار سياسة متناسقة بين مختلف الفاعلين بغية إعادة استعمال هذه المياه بشكل أمثل وتعزيز العرض من الموارد المائية التي قد تستخدم في بعض الصناعات أو لسقي المساحات الخضراء. وتنبغي الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كان قد أصدر في رأيه[53] المتعلق بالاقتصاد الدائري مجموعة من التوصيات، لا سيما تحديد أهداف وطنية وترابية في ما يتعلق بإعادة استخدام المياه العادمة، تكون ملزمة لجميع الأطراف وهو ما يقتضي إرساء إطار تشريعي ملزم للملوِّثين والمستعملين.

8.2.3.1. جودة الهواء

يهدف البرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء 2018-2030 إلى تقليص تلوث الهواء من خلال عدة رافعات، لا سيما تعزيز الإطار القانوني، والتواصل والتحسيس بشأن التلوث الهوائي، وإحداث 101 محطة لمراقبة جودة الهواء في أفق 2030. ويتوفر المغرب إلى اليوم على 29 محطة ثابتة و4 محطات متنقلة تتوزع على 15 مدينة وسبع جهات في المملكة. وخلال سنة 2021، تم تخصيص غلاف مالي قدره 20 مليون درهم لتعزيز شبكة مراقبة جودة الهواء على مستوى خمس جهات بالمملكة.

وبعد أزمة كوفيد 19، واستئناف النشاط الاقتصادي وحركة تنقل الأشخاص، شهدت أغلب المدن الكبرى في المغرب حركة تنقل كثيفة أثرت بشكل كبير على جودة الهواء، وذلك في ظل ضعف مراقبة المعايير على مستوى التلوث الطرقي والصناعي من طرف السلطات المختصة، وغياب المعطيات والمنشورات بخصوص إجراءات ونتائج الدراسات المتعلقة بجودة الهواء.

في هذا الصدد، يوصى بتعزيز المراقبة وبذل المزيد من الجهود في مجال التواصل العمومي بشأن نتائج قياس جودة الهواء المنجزة، من أجل تمكين المجتمع المدني ومختلف الفاعلين العموميين والخواص والمواطنات والمواطنين من بلورة رؤية واضحة حول مستويات تلوث الهواء.

9.2.3.1. تقدم طفيف في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب

أصدرت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2021 التقرير الوطني حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[54] الذي يتناول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعموماً، يسجل التقرير ضعف وتيرة تطور المؤشرات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

52 – مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية 2022.

53 – إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في مجال معالجة المياه العادمة والنفايات المنزلية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فبراير 2022.

54 – أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد-19، 2021 المندوبية السامية للتخطيط.

كما يلاحظ غياب المعطيات الإحصائية المحيَّنة، مما يُصعِّب عملية تتبع وتقييم التقدم المحرز على درب تحقيق هذه الأهداف.

ففي ما يتعلق بالموارد المائية، بلغ المؤشر الخاص بنسبة السكان الذين يلجون إلى المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر أكثر من 98 في المائة سنة 2020 (لم تتغير هذه النسبة تقريباً مقارنة بسنة 2019)، وهو تقدم طفيف بالمقارنة مع سنة 2019، علما أن النسبة المستهدفة هي 100 في المائة بحلول سنة 2030. وفي المقابل، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين نسبة المياه العادمة المعالجة المأمونة والتي بلغت 56 في المائة في 2020 (مقابل 55 في المائة في 2019).

أما في مجال الطاقات المتجددة، وحسب التقرير الدي أصدرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2021، فلم تتجاوز حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة 3.3 في المائة سنة 2018 (2.4 في المائة في 2017). وفضلاً عن ذلك، لا يزال هدف مضاعفة المعدل الوطني للنجاعة الطاقية بحلول عام 2030 صعب المنال، حيث بلغت كثافة الطاقة[55] 24.8 في المائة سنة 2018 (25.2 في المائة في 2017)، علماً أن القيمة المستهدفة تصل إلى 12.5 في المائة سنة 2030.

وفي ما يخص الجانب المتعلق بتدبير النفايات، فقد بلغ معدل الجمع المهني للنفايات المنزلية 95 في المائة سنة 2019 (مقابل 44 سنة 2008). أما معدل طمر النفايات المنزلية، فقد بلغ حوالي 63 في المائة سنة 2019 (مقابل 11 في المائة سنة 2008)، في حين لم يتجاوز معدل إعادة تدوير النفايات المنزلية 10 في المائة سنة 2019 (مقابل 6 في المائة في 2015).

ومن ناحية أخرى، يواجه المجال البحري الوطني مخاطر طبيعية وبشرية ترتبط على وجه الخصوص بالاستغلال المفرط للموارد. ويبدو أن هدف رفع نسبة المناطق البحرية والساحلية المحمية إلى 10 في المائة في أفق سنة 2030 يظل هدفا صعب المنال، في ضوء محدودية الجهود المبذولة في هذا المضمار.

وبخصوص المناطق الجبلية، فإنها لا تزال تعاني من الاستغلال المفرط لمواردها جراء الأنشطة الإنسانية المكثفة التي تزيد من حدّتها انعكاسات تغير المناخ. وفي هذا الصدد، بلغ مؤشر الغطاء النباتي الجبلي بالمغرب، وهو مؤشر لتتبع تنزيل الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة، 63.88 في المائة سنة 2017.

ووعيا بالأهمية التي تكتسيها إشكالية تنمية المناطق الجبلية بالمغرب، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الفترة ما بين 5 و29 أبريل 2022، عبر منصته الرقمية «أشارك» استشارة حول موضوع تنمية المناطق الجبلية (انظر الملحق رقم 2)[56].

ومن أبرز مخرجات هذه الاستشارة المواطنة، نذكر أن المشاركين أشاروا إلى الاستغلال المفرط الذي تتعرض له بعض الموارد بالمناطق الجبلية من قبيل الغابات (44 في المائة) والموارد المائية (37.53 في المائة). من جهة أخرى، اختار المشاركون التدبير المتعلق بـ«وضع سياسة عمومية مندمجة خاصة بتنمية المناطق الجبلية» على رأس التدابير الواجب اتخاذها من أجل ضمان تنمية منصفة ومستدامة لهذه المناطق الهشة.

55 – العلاقة بين الطاقة الأولية والناتج الداخلي الإجمالي، طن مما يعادله من النفط/1 مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي.

56 – الملحق رقم 2: نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» حول تنمية المناطق الجبلية.

2 نقاط اليقظة والتوصيات

يواجه المغرب، على غرار بقية بلدان العالم، تداعيات الأزمة الصحية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة ذات تأثيرات شديدة الوطأة ومتعددة الأشكال. وفي هذا السياق، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخيرة، على تسليط الضوء على مجموعة من نقاط اليقظة ذات الطبيعة الظرفية والهيكلية.

1.2. المحور الاقتصادي

1.1.2. صدمة التضخم المسجلة مؤخراً والقدرة الشرائية

أ) التطورات الأخيرة

شهدت سنة 2021 تسارعًا شبه مستمر لمعدل التضخم، لا سيما اعتبارًا من شهر أبريل. وقد تواصلت هذه الوتيرة التصاعدية خلال النصف الأول من سنة 2022، مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم، فإنه لم يتجاوز 1.4 في المائة كمتوسط سنوي طوال سنة 2021. ومع ذلك، فإن المعدلات التي سُجلت خلال الأشهر الأخيرة من السنة نفسها تشير إلى تسارع قوي، حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال الربع الأخير من سنة 2021، 2.5 في المائة، قبل أن يصل على التوالي إلى 3.1 و3.6 و5.3 في المائة، في يناير وفبراير ومارس 2022.

وتشير التوقعات أن معدل التضخم سيشهد ارتفاعاً أكثر حدة خلال سنة 2022، يقدر حسب بنك المغرب بـ 4.7 في المائة في المتوسط، قبل أن يتراجع إلى 1.9 في المائة خلال سنة 2023.

الرسم البياني رقم 12: تطور معدل التضخم في المغرب (بالنسبة المئوية)

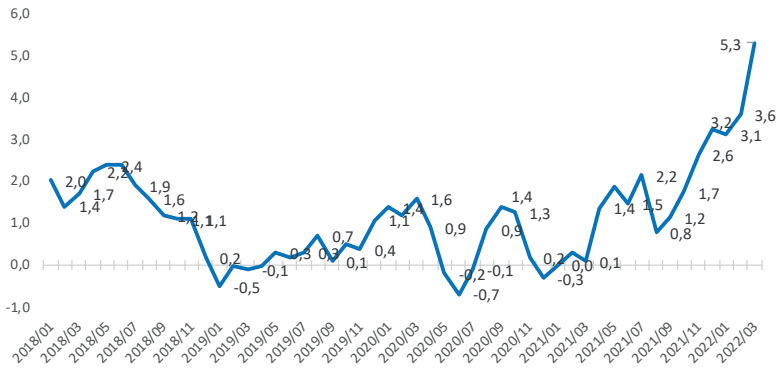

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وفي ما يتعلق بتمثلات المواطنات والمواطنين بشأن حدة التضخم، يرى 55 في المائة من المستجوبين أن تكلفة المعيشة قد سجلت ارتفاعاً مهما خلال سنة 2021. ويرتفع هذا التمثل ليصل إلى 97 في المائة خلال الأشهر الأولى من سنة 2022.

الرسم البياني رقم 13: تمثلات المواطنات والمواطنين بشأن حدة التضخم في المغرب خلال سنة 2021 وخلال الأشهر الأولى من سنة 2022

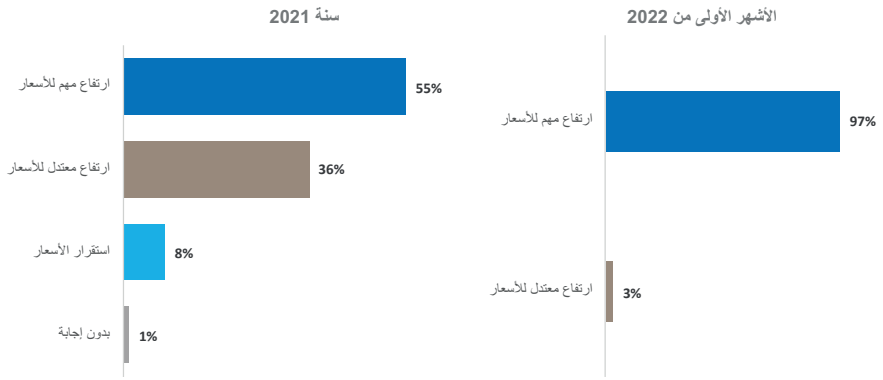

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن المغرب لا يشكل استثناءً في هذا الشأن. فالتضخم المسجل مؤخراً يعتبر ظاهرة عالمية برزت خلال سنة 2021 جرّاء تداعيات التدابير المعتمدة للتصدي لآثار تفشي جائحة كوفيد- 19، سواء على العرض (القيود المفروضة على السفر والتجارة الدولية، القواعد الصحية المرتبطة بالتباعد الجسدي وحظر التنقل، وغيرها)، أو على الطلب (التدابير المتعلقة بدعم الطلب). وقد أدى الانتعاش المسجل على مستوى الطلب، بالموازاة مع استمرار العمل بالقيود المفروضة على العرض والتجارة الدولية، إلى وقوع خلل في أسواق السلع والخدمات، ترتبت عنه زيادة في الأسعار، لا سيما أسعار المواد الأولية الطاقية والسلع الأساسية. وقد تفاقمت هذه الزيادة في الأسعار على المستوى الدولي جراء انعكاسات الحرب في أوكرانيا خلال النصف الأول من سنة 2022، لا سيما على أسعار المنتجات الطاقية والقمح، هذا دون إغفال خطر انتشار انعكاسات السقوط في دوامة التصاعد التناسبي للأسعار والأجور على مستوى الاقتصاديات الكبرى، خاصة الولايات المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، ارتفع معدل التضخم العالمي إلى 4.3 في المائة في المتوسط خلال سنة 2021 (3.1 في المائة في البلدان المتقدمة و5.7 في المائة في البلدان النامية)[57].

ب) الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار في المغرب منذ سنة 2021: تضخم يعزى إلى عوامل خارجية بالأساس

إذا كانت ضغوط التضخم تعزى عموماً إلى عوامل متعددة، فمن الواضح أنه بالنسبة لحالة المغرب، فإن الزيادات الكبيرة في الأسعار التي سجلت مؤخرًا تعود بالأساس إلى عوامل خارجية (تضخم مستورد).

ويبدو أن العوامل الداخلية لضغط الطلب على الأسعار بالمغرب، لها تأثير أقل مقارنة بالعوامل الخارجية، كما يتضح من خلال استمرار معدل البطالة في مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة، ومعدل استخدام القدرات الإنتاجية في قطاع الصناعة، الذي بلغ مستوى متوسطاً (72.3 في المائة)، أي أقل بقليل مما كان عليه في سنة 2019.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الوضعية لا تمنعنا من تسليط الضوء على بعض العوامل المعززة على الصعيد الداخلي. وفي هذا الصدد، فمن بين العوامل الداخلية التي قد يكون لها تأثير على الأسعار، لا سيما المكون

57- WEO database, FMI.

المتعلق بالمواد الغذائية، تجدر الإشارة إلى إشكالية ضعف تنظيم الأسواق الخاصة بهذه المنتجات وتعدد الوسطاء بين الفلاح والمستهلك النهائي. وفي هذا الصدد، فإن التعدد الكبير للوسطاء، في ظل غياب التنظيم والتأطير المناسبيْن (فراغ قانوني)[58]، يفاقم بشكل كبير المضاربة والسلوكات الريعية في أعلى سلسلة إنتاج القطاع الفلاحي، والتي تنعكس بشكل واضح على المنتج والمستهلك على حد سواء.

وفي السياق نفسه، وبخصوص أسعار المحروقات، صحيح أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات على المدى القصير من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك وعلى تنافسية المقاولات المغربية، غير أن الوضعية الحالية تقتضي اعتماد إجراءات ذات آثار أقوى. وعلاوة على ذلك، فإنه من الأهمية بمكان تسريع وتيرة إجراء بحوث للتقصي بشأن وجود أو عدم وجود سلوك منافٍ للمنافسة في هذا القطاع، علماً أن هذه البحوث تظل رهينة بالولوج إلى المعلومة المناسبة.

وبالموازاة مع العوامل الداخلية، التي كان لمعظمها إلى الآن تأثير محدود نسبيا، يعزى ارتفاع الأسعار الذي سجل بالمغرب بشكل أساسي إلى عوامل خارجية متعددة، تشمل ما يلي:

- التأثير الكبير للارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأولية الطاقية في السوق الدولية، لاسيما النفط والغاز الطبيعي، والذي انعكس بشكل سريع على الأسعار في السوق الوطنية، فضلاً عن محدودية قدرة بلادنا على تخزين المواد الطاقية بما يمكنها من تخفيف آثار الصدمات الخارجية في المجال الطاقي على الأسعار على المستوى الوطني. ومن جانبها، لم تُقْدِم منظمة أوبيب+ على زيادة ملموسة في حجم إنتاجها، الذي يظل غير كافٍ لتلبية الطلب العالمي الإضافي، مما تسبب في استمرار ارتفاع الأسعار في السوق الدولية.
- أثَّر ارتفاع أسعار الوقود على كلفة نقل البضائع على الصعيد المحلي، وكذا على أسعار مختلف المنتجات التي يعتمد إنتاجها بشكل مكثف على المدخلات الطاقية.
- تداعيات ارتفاع أسعار المواد الأولية الأخرى على الصعيد الدولي، لا سيما الحبوب والزيوت على المستوى الداخلي، دون إغفال تأثير المواسم الفلاحية السيئة التي شهدتها العديد من البلدان المنتجة، وكذا جراء الحرب في أوكرانيا والتطور السريع للطلب الصيني.
- انتقال التضخم في منطقة الأورو إلى المغرب، بسبب هيمنة حصة القارة الأوروبية في إجمالي واردات البلاد.
- استمرار ارتفاع تكلفة الشحن البحري، بسبب أزمة الحاويات، وتأثيرها القوي على أسعار الواردات ومن ثم على الأسعار الداخلية.
- بالإضافة إلى إشكالية توفر الحاويات، ساهم ارتفاع هامش ربح شركات النقل منذ بداية سنة 2021، وكذا هامش ربح كبريات الشركات التجارية العالمية، في ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.
- منذ اندلاع الأزمة الناجمة عن كوفيد-19، وكذا إثر نشوب الحرب في أوكرانيا، اعتمدت العديد من البلدان تدابير تقييدية ذات صبغة سيادية لتقليص صادرات بعض المنتجات الأساسية كالحبوب والزيوت، وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار هذه الفئة من المنتجات.

58 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع: «تسويق المنتجات الفلاحية».

الرسم البياني رقم 14: التضخم بالمغرب والاتحاد الأوروبي (بالنسبة المئوية)

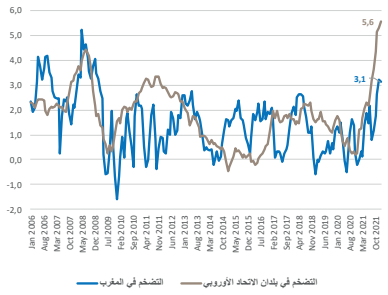

المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي (Eurostat)

الرسم البياني رقم 15: التضخم بالمغرب وتطور الرقم الاستدلالي لأثمان المواد الأولية الطاقية على المستوى العالمي (بالنسبة المئوية)

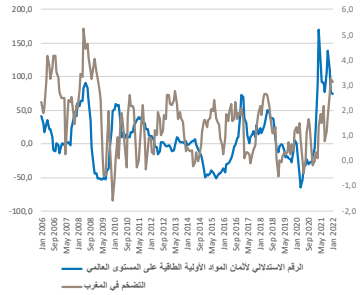

المصدر: البنك الدولي

الرسم البياني رقم 16: التضخم بالمغرب والرقم الاستدلالي لأثمان المواد الأولية الطاقية على الصعيد العالمي (بالنسبة المئوية

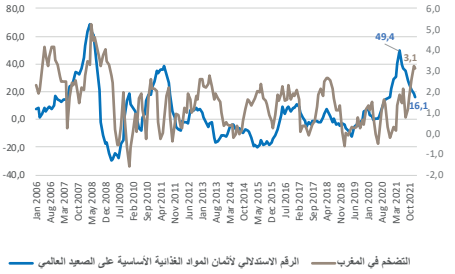

المصدر: البنك الدولي

الرسم البياني رقم 17: الرقم الاستدلالي للقيم المتوسطة للواردات (بالنسبة المئوية)

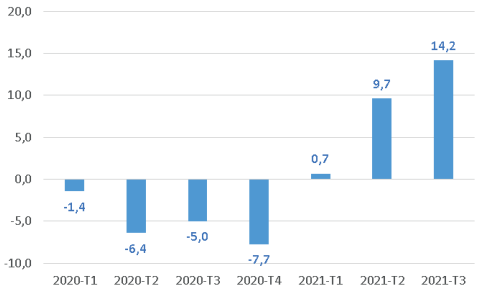

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي

الرسم البياني رقم 18: عدد التدابير التقييدية المفروضة على الصادرات على المستوى الدولي

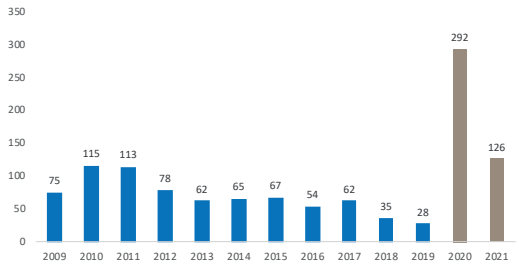

المصدر: Globaltradealert

ج) التوصيات

على المدى القصير: دعم القدرة الشرائية للفئات الأكثر هشاشة

يتطلب دعم القدرة الشرائية حال استمرار ارتفاع الأسعار، القيام بتدابير مستعجلة، تتخذ على الخصوص شكل مساعدات تستهدف الفئات الأكثر هشاشة التي عانت من تداعيات ارتفاع تكلفة المعيشة.

وعلاوة على ذلك، يمكن للسلطات العمومية الإبقاء على مستوى منخفض من الرسوم الجمركية المفروضة على أسعار بعض المنتجات الأساسية المستوردة والتقليص المؤقت من حجم صادرات السلع الأساسية التي شهدت أسعارها ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الأخيرة.

على مستوى تنظيم السوق، من الضروري العمل في الوقت الراهن على توسيع نطاق وتعزيز وتيرة عمليات مراقبة مدى احترام قواعد المنافسة في مختلف القطاعات، لا سيما قطاعات المواد والمنتجات الأساسية، وذلك من أجل التصدي لأي اتفاقات حول الأسعار أو استغلال تعسفي لوضع مهيمن، يمكن أن يزيد من حدة تدهور القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

على المدى المتوسط: تعزيز صمود القدرة الشرائية إزاء صدمات التضخم المستقبلية

لبلوغ هذه الغاية، يوصي المجلس بما يلي:

- الإسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل إرساء تدبير أفضل لوجهة النفقات المخصصة لدعم القدرة الشرائية مستقبلاً. ومع ذلك، فإن تنزيل هذه الآلية يسائل نجاعة معايير الاستهداف المعتمدة، لاسيما ما يتعلق بمآل الطبقة الوسطى، التي قد لا يتم إدراجها ضمن الشرائح المستهدفة، والحال أنها تعاني بشدة من تداعيات الزيادة في أسعار المنتجات الطاقية والسلع الأساسية.
- دراسة إمكانية إحداث صندوق دائم للتصدي للصدمات الكبرى (Fonds de stabilisation)، مع تحديد كيفيات تمويله. وسيكون من بين مهام هذا الصندوق المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الهشة خلال فترات الارتفاع المفرط لأسعار المواد الأساسية. وينبغي الاستناد في توزيع موارد الصندوق إلى معايير صارمة وقابلة للقياس وإلى قواعد الشفافية.
- إحداث هيئة لتقنين قطاع المحروقات من أجل ضبط أي سلوكات تتعلق بتحقيق هوامش الربح المفرطة التي تضر بالقدرة الشرائية.
- تسريع مسلسل الانتقال الطاقي، بغية تقليص الهشاشة إزاء تقلبات أسعار النفط والغاز.
- إرساء تدبير يتسم بطابع وقائي أكبر لمخزون المواد الطاقية، وهو ما يقتضي المزيد من الاستثمارات في القدرات المحلية في مجال التخزين ودراسة السبل الممكنة لتعبئة قدرات التخزين المتوفرة لدى شركة «سامير».
- تنظيم فضاءات وقنوات تسويق المنتجات الفلاحية، من أجل الحد من المضاربات من قبل الوسطاء، وذلك من خلال:
  - إصلاح وتنظيم فضاءات التسويق (أسواق الأحياء، الأسواق الأسبوعية، قنوات تسويق القرب، الباعة المتجولون، وغير ذلك) مع مراعاة المقاربة الترابية والارتباطات بين هذه الفضاءات وبين أسواق الجملة؛
  - تشجيع صغار الفلاحين على الانتظام في تعاونيات لتيسير ولوجهم إلى الأسواق؛

- الإسراع بإصلاح أسواق الجملة: اعتماد منظومة تدبيرية جديدة مفتوحة على المنافسة، وجعل ولوج المهنيين إليها مشروطاً باحترام دفترٍ للتحملات. ويتعين أن يتم هذا الإصلاح في إطار مقاربة شاملة تساهم فيها مختلف الأطراف الفاعلة (الدولة، المهنيون، الجهات، الجماعات، القطاع الخاص، وغير ذلك)؛
- وضع إطار تنظيمي دقيق ومُلزم من أجل تقنين وإعادة النظر في دور الوسيط ومهامه، وتحديد حقوقه وواجباته على مستوى سلسلة التسويق.

- إحداث «مرصد للأسعار وهوامش الربح»، قد يتم إلحاقه بمجلس المنافسة، للمساعدة في رصد أي سلوك للمراكمة غير المبررة لهوامش الربح على حساب المواطن (ة): ولن تقتصر مهام هذا المرصد على تتبع أسعار المنتجات الغذائية، بل يمكن أن تشمل أيضًا أسعار منتجات غير غذائية معينة. وقد تتمثل معايير اختيار هذه المنتجات على الخصوص في ما يلي:
  - منتوج ذو أهمية كبيرة أو متصاعدة ضمن سلة استهلاك الأسر؛
  - درجة تركيز سوق تداول هذا المنتوج أو وجود وضع مهيمن؛
  - الأسواق التي تتحكم فيها مقاولة واحدة أو عدد محدود جدًا من المقاولات في سلسلة القيمة برمتها مقارنة بالمنافسين، من خلال التحكم في معظم مكونات سلسلة الإنتاج: استيراد المدخلات والتخزين والإنتاج والتوزيع؛
  - الطابع الهيكلي للمنتوج بالنظر إلى أن التغيرات في سعره يمكن أن تكون لها انعكاسات كبيرة على أسعار قائمة واسعة من السلع والخدمات الأخرى؛
  - المنتجات الأساسية التي تضطر الأسر إلى شرائها حتى عندما ترتفع أسعارها بسبب غياب البدائل، مما يتسبب في تدهور قدرتها الشرائية، وغير ذلك.

- في ما يتعلق باللوجستيك والنقل الدولي، يوصي المجلس بإجراء دراسة جدوى إحداث أسطول شحن بحري تديره شركة وطنية، وذلك بغية تقليص ارتهان بلادنا بالشركات الأجنبية، وتفادي مخاطر حدوث انقطاع في عمليات التوريد، فضلاً عن التقليص من انعكاسات ارتفاع أسعار النقل التي تفرضها الشركات الأجنبية خلال فترات الأزمة.

2.1.2. تطوير صناعة صيدلية وطنية تنافسية

أ) وزن قطاع الصناعة الصيدلية في المغرب

سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها صناعة الأدوية بالنسبة لبلد مثل المغرب. إن الأدوية واللقاحات ومختلف المنتجات ذات الصلة ليست سلعًا استهلاكية عادية، بل إنها موارد إستراتيجية ينبغي أن تحظى بعناية خاصة في إطار السياسات العمومية.

وفي هذا الصدد، أصبح تطوير الصناعة الصيدلية بالمغرب، التي تندرج ضمن قطاعات «اقتصاد الحياة»، ضرورةً مُلِحَّةً من أجل ترسيخ السيادة الصحية لبلادنا وتمكين المواطن (ة) من الولوج إلى الأدوية بأسعار مناسبة، لاسيما أن الإمكانات التي يحملها هذا القطاع كبيرة، سواء على مستوى استبدال الواردات أو في مجال التصدير، خاصة نحو بقية بلدان القارة الإفريقية.

وتعتبر الصناعة الصيدلية ثاني نشاط كيماوي للمغرب بعد مشتقات الفوسفاط، كما أنها تحتل الرتبة الثانية على مستوى القارة الإفريقية. ويمتلك المغرب تجربة في هذا الميدان تمتد على أزيد من 50 سنة، حيث توجد 50 مؤسسة صيدلية صناعية على المستوى الوطني تعمل حسب معايير الجودة الأوروبية و / أو الأمريكية[59].

وعلى مستوى وزن قطاع الصناعة الصيدلية في الاقتصاد الوطني، يحقق هذا القطاع رقم معاملات يقارب 16 مليار درهم (2019) ويمثل ما يقرب من 1.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي. كما يوفر 12.000 منصب شغل مباشر ويضم 9155 منصب شغل ذا إنتاجية عالية[60].

ومنذ تفشي جائحة كوفيد-19، أبان قطاع الصناعة الصيدلية عن قدرة على الصمود، في وقت تراجعت فيه معظم القطاعات الأخرى. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على الأدوية، لا سيما الأدوية المتعلقة بفيروس كوفيد-19. غير أن هذه الوضعية تدفع إلى التساؤل بشأن مدى قدرة الترسانة القانونية الحالية على تجنب سلوكيات مراكمة هوامش الربح في مثل هذه الحالات حتى لا يتم المس بالقدرة الشرائية للمواطن (ة).

ب) أوجه محدودية القطاع بالمغرب

- يعاني قطاع الصناعة الصيدلية بالمغرب من عدة اختلالات:
  - ارتهان كبير بالواردات من الأدوية:
  - ينتج المغرب محلياً 60 في المائة من حاجياته من الأدوية، بينما لا يزال يعتمد بنسبة تصل إلى 40 في المائة على الواردات، لا سيما من الاتحاد الأوروبي (60 في المائة من واردات القطاع)[61]؛
  - سجل المغرب انخفاضًا ملحوظاً ومستمراً في معدل الاكتفاء الذاتي في مجال الأدوية، حيث تراجع من 75 في المائة في التسعينيات إلى 60 في المائة حاليًا[62]؛
  - يتم استيراد كل المواد الأولية تقريبًا، مع تركيز على الموردين من الهند والصين[63]، مما يزيد من مخاطر حدوث حالات انقطاع في التوريد، مما يشكل عقبة رئيسية أمام تطوير الصناعة الصيدلية الوطنية.
- محدودية القدرة على التصدير وتفاقم عجز الميزان التجاري للقطاع:
  - تمثل الصادرات بالكاد نسبة 11 في المائة من الإنتاج الوطني[64]؛
  - خلال الفترة ما بين 2015 و2019، تطورت صادرات القطاع بوتيرة (4.3 في المائة) أقل مقارنة بالواردات (6.4 في المائة سنويا). في هذا السياق، يستمر عجز الميزان التجاري في مجال الأدوية في التفاقم، إذ انتقل من 3707.2 مليون درهم سنة 2010 إلى 5.332 مليون درهم سنة 2019، مسجلا ارتفاعا بنسبة 30 في المائة تقريبا[65].

59 – وزارة الصناعة والتجارة.

60 – المصدر السابق.

61 – تقرير مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب، 2021.

62 – الجمعية المغربية للصناعات الصيدلية.

63 – المصدر السابق.

64 – تقرير مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب، 2021.

65 – المصدر السابق.

- استمرار بعض الكوابح القانونية

- على الرغم من التعديلات التي جاءت بها عملية إصلاح نظام منح رخص العرض في السوق التي تم إطلاقها في سنة 2015، لم يمكن هذا الإصلاح من تحقيق تطور في هذا الشأن بالنظر إلى أن الفاعلين في هذا المجال لا يزالون يعانون من الطابع المعقد للمسطرة ذات الصلة وطول مدتها. وفي هذا الصدد، تشير المعطيات الواردة في الرأي الذي أصدره مجلس المنافسة حول قطاع الأدوية إلى انخفاض عدد رخص العرض في السوق الممنوحة بحوالي 51 في المائة بين سنتي 2016 و2018؛
- حسب مجلس المنافسة دائما، عبر المهنيون عن استيائهم من طول مسطرة الدراسة والمصادقة على المشاريع الاستثمارية في قطاع الأدوية ومنح رخص عرض الأدوية في السوق، بسبب تعدد مهام المراقبة ومراحل المصادقة؛
- على الرغم من التقدم المحرز، لا يشجع الإطار القانوني الجاري به العمل بالقدر الكافي على تطوير الأدوية الجَنيسَة. وفي هذا الصدد، لا يمكن لمؤسسة صيدلية صناعية طلب الإذن بعرض الأدوية في السوق دون موافقة المختبر المصنع للدواء الأصلي، والذي يتوفر على إذن مسبق بالعرض في المغرب.

- تركيز كبير في سوق الأدوية مما يضر بمصالح المواطن (ة)

حسب التقرير الذي أصدره مجلس المنافسة (2021) حول وضعية المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب، تشير نسبة تركيز سوق الأدوية في القطاع الخاص إلى أن المؤسسات الصيدلية الصناعية الأربعة الأولى تستحوذ على نسبة 33 في المائة من السوق. وعموماً، وحسب مجلس المنافسة، لا يمكن اعتبار سوق بهذا الحجم يمارس ضمنها 51 فاعلا نشاطهم، بمثابة سوق مركزة ذات درجات عالية من الخطورة. غير أنه إذا تطرقنا بالتفصيل إلى الفئات العلاجية والجزيْئات، فسنجد أن السوق تتخذ طابعا شبه احتكاري في بعض فروع القطاع وتنطوي على درجة عالية من الخطورة إزاء بعض الفئات العلاجية والجزيْئات. ولا شك أن بنية من هذا القبيل تنعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وولوجهم إلى الأدوية، لا سيما الأكثر هشاشة منهم، بسبب ارتفاع أسعار العديد من منتجات هذا القطاع، على الرغم من أن أسعار الأدوية خضعت للتخفيض في أكثر من مناسبة بعد دخول المرسوم المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم حيز التنفيذ في سنة 2013.

- سوق محلّية محدودة: لطالما كان الطلب على الأدوية في المغرب محدودًا بسبب ارتفاع أسعار الأدوية وبالنظر إلى أن منظومة الحماية الاجتماعية لا تشمل الجميع، وأخذاً بعين الاعتبار الحصة الهامة التي تمثلها مصاريف العلاج المتبقية على عاتق المواطن (ة) والتي تصل إلى حوالي 51 في المائة[66] من النفقات الطبية الإجمالية. ومع ذلك، فإن ورش تعميم التغطية الصحية الذي تم إطلاقه مؤخرًا من شأنه تحسين الطلب المحلي على الأدوية.

- الدعم المخصص للبحث والتطوير والابتكار في القطاع يظل غير كافٍ، مما يحد من قدرته على التطور وتعزيز تنافسيته.

66 – أرقام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، كما وردت في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2020.

ج) التوصيات

تشمل التوصيات المقترحة على وجه الخصوص، ما يلي:

- تعزيز وملاءمة الإطار القانوني من أجل تيسير تطوير منتجات جديدة والنهوض بالبحث في هذا القطاع، لا سيما ما يتعلق بالتجارب السريرية، وبالتكافؤ الحيوي من أجل تطوير الأدوية الجنيسة، وغير ذلك؛
- تشجيع البحث والتطوير في المجال الصيدلي، من خلال إرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص للابتكار والاستثمار في ميدانيّ البحث والتطوير وإقامة شراكات مع البلدان الصاعدة التي لها تجارب ناجحة في هذا القطاع، لاسيما الهند؛
- تخصيص دعم مالي وجبائي أكبر لتصنيع الأدوية الجنيسة محلياً؛
- العمل على مستوى طلبات العروض العمومية، على إرساء أفضلية وطنية لفائدة المنتجات المصنعة محليًا مع مراعاة تحقيق حد أدنى من القيمة المضافة المحلية؛
- تشجيع الصادرات الموجهة إلى السوق الإفريقية وتطوير سلاسل القيمة في المجال الصيدلي مع أوروبا وإفريقيا؛
- تعزيز التكوين في هذا القطاع والارتقاء به كماً وكيفاً؛
- تشجيع إنشاء وتطوير المقاولات الناشئة والمقاولات المتخصصة في المواد الأولية للمكونات النشطة والسواغات وتيسير استقرار الشركات الأجنبية المتخصصة في هذا المجال بالمغرب، مع العمل على ضمان التكامل بين هذه الشركات والمقاولات المحلية العاملة في هذا المجال؛
- التنويع الجغرافي للموردين الأجانب للمدخلات اللازمة للصناعة الوطنية، وذلك من أجل الحد من مخاطر انقطاع عمليات التوريد؛
- تقليص الآجال القانونية لدراسة ملفات طلب الإذن بالعرض في السوق، والحرص على الاحترام الصارم لهذه الآجال؛
- نزع الطابع المادي كلياً عن عمليتيّ تسجيل طلبات رُخَص العرض في السوق ومنحها؛
- تسريع وتيرة إحداث وكالة وطنية للأدوية، وهي هيئة تكتسي أهمية بالغة من أجل تنظيم القطاع والنهوض به؛
- ضمان الالتزام الصارم بقواعد المنافسة السليمة ومبادئ الشفافية من قبل الفاعلين في قطاع الصناعة الصيدلية، من أجل تفادي الإضرار بالقدرة الشرائية للمواطن (ة). كما ينبغي أيضًا الحرص على أن تكون العقوبات في حالة انتهاك هذه القواعد رادعة بما فيه الكفاية وبالتالي متناسبة مع الفعل المرتكب، لاسيما أن السوق تعرف وجود مجموعات أجنبية كبيرة ذات رقم معاملات وقدرات مالية كبيرة. من جهة أخرى، من شأن المنافسة السليمة أن تحفز الفاعلين على مضاعفة جهودهم في مجال البحث والتطوير والسعي باستمرار إلى اقتراح أسعار تنافسية، وهو ما لا يمكن إلا أن يصب في مصلحة المستهلك؛
- مراجعة المقاربة المعتمدة وآلية المقارنة الدولية من أجل تحديد الأسعار المرجعية للأدوية وتعزيز قدرات المصالح المكلفة بجمع ومعالجة والتثبت من المعلومات اللازمة لتحديد مستويات الأسعار المناسبة والتقليص من تباين المعلومات الذي قد يخدم مصلحة الفاعلين في وضعية شبه احتكار على حساب مصلحة المواطن (ة)، علماً أن أسعار الأدوية تبقى جد مرتفعة بالمغرب؛

- تعميم اتفاقيات الثالث المؤدي وتفعيلها بكيفية ممنهجة، بما يمكن من تيسير ولوج المواطنات والمواطنين إلى الأدوية، لاسيما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من أمراض خطيرة أو مزمنة.

3.1.2. ضرورة إرساء تحول للمنظومة الفلاحية بما يعزز بعدها الدامج وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات

جاءت التقلبات المناخية التي عاشتها بلادنا خلال الموسم الفلاحي 2021-2022 لتسلط الضوء من جديد على الهشاشة التي تطبع القطاع الفلاحي وساكنة الوسط القروي من خلال استمرار الارتهان بحجم التساقطات المطرية، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لإعادة هيكلة القطاع. ومما يزيد الوضعية الحالية تعقيداً أن القطاع الفلاحي والساكنة المرتبطة به عانوا مؤخرًا من صدمة ثلاثية الأبعاد تمثلت في تداعيات أزمة كوفيد والجفاف وانعكاسات الحرب في أوكرانيا. وهي انعكاسات قد تبدو ظرفية للوهلة الأولى، لكنها أدت إلى تفاقم العجز البنيوي الذي يعرفه هذا القطاع.

وقد أعرب الفاعلون[67] عن مخاوفهم بشأن وضعية هذا القطاع، لا سيما الأوضاع الهشة والمثيرة للقلق التي يعيشها الفلاحون، خاصة الصغار منهم، والمخاطر المتعلقة بتوفر البذور، والموارد المائية الكافية، وغلاء أسعار المدخلات، لا سيما أسمدة النيتروجين والبوتاسيوم المستوردة والمبيدات، والمديونية، وغير ذلك.

ولا شك أن لهذه الصعوبات انعكاسات سلبية على الإنتاج الفلاحي الوطني ومن ثم على السيادة الغذائية للبلاد وعلى هشاشتها إزاء تقلب الأسعار على الصعيد الدولي، من خلال زيادة ارتهانها بالواردات من المنتجات الفلاحية، وذلك في ظل ظرفية يشوبها عدم اليقين (الحرب في أوكرانيا، القيود المفروضة على التصدير في بعض البلدان المنتجة الرئيسية، وغير ذلك).

ومن هذا المنطلق، فقد أصبح إرساء تحول للمنظومة الفلاحية أمراً استعجالياً، لا سيما وأن معظم الفلاحين والعاملين الفلاحيين يعملون في استغلاليات صغيرة ذات مردودية ضعيفة، وبالتالي فهم لا يملكون الدخل أو الاحتياطيات المالية اللازمة لمواجهة الصدمات المناخية الشديدة والمتكررة. وفي هذا الصدد، شهدت سنة 2022 إطلاق البرنامج الاستثنائي للتخفيف من آثار تأخر التساقطات المطرية، الذي رصد له غلاف مالي يبلغ 10 ملايير درهم. ويرتكز هذا البرنامج، الذي تم إطلاقة تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، على ثلاثة محاور رئيسية، هي حماية الرصيد الحيواني والنباتي وتدبير ندرة المياه؛ والتأمين الفلاحي؛ وتخفيف الأعباء المالية على الفلاحين والمهنيين.

وبالموازاة مع هذا البرنامج، واعتباراً لخطورة الوضعية التي يجتازها هذا القطاع، يتعين أكثر من أي وقت مضى، الانكباب على معالجة مختلف مكامن الضعف التي تكرس هشاشة المنظومة الفلاحية وصغار الفلاحين على وجه الخصوص إزاء التقلبات المناخية وتعرقل كل الجهود الرامية إلى التثمين الأمثل للإنتاج. ولبلوغ هذه الغاية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التوصيات والتوجهات التالية:

- دراسة جدوى إدخال أصناف من الحبوب أكثر مقاومة للجفاف، لا سيما تلك المنتشرة في إفريقيا، مثل أصناف الدخن أو الذرة الرفيعة، وإيلاء أهمية أكبر للشعير، مع الحرص على توفير كل الإعانات والتحفيزات المطلوبة لتطوير هذه الزراعات. ومن شأن هذه الزراعات أن تساهم في تعزيز قدرة الإنتاج الفلاحي على الصمود، وتحسين المخزون من البذور، وتقليص التبعية للخارج في هذا المجال، مع تحسين الأمن الغذائي للبلاد؛

67 – أعضاء فئة الهيئات والجمعيات المهنية التي تمثل القطاع الفلاحي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- إعطاء مكانة مركزية للبحث والتطوير في مجال اختيار البذور والزراعات الأكثر مقاومة للجفاف، وفي الجوانب المتعلقة باستعمال الأسمدة، لاسيما العضوية منها كبدائل، وكذا في تطوير تقنيات السقي والأساليب الفلاحية الأكثر ملاءمة لمناخ بلادنا. وهذا يقتضي تعزيز ميزانية البحث في هذه المجالات، وكذا الموارد المالية والبشرية لمعاهد البحث المتخصصة، كالمعهد الوطني للبحث الزراعي، وإقامة شراكات مع مراكز البحث في أكثر البلدان تقدمًا في هذا المجال؛
- مواصلة تطوير البنيات التحتية الخاصة بتحلية مياه البحر (اعتماداً على الطاقة النظيفة) ومعالجة وإعادة استعمال المياه العادمة لأغراض السقي في القطاع الفلاحي؛
- تنفيذ سياسة تحسيسية واسعة النطاق ومعتمدة على مبدأ القرب حول ضرورة ترشيد استهلاك الماء، لا سيما في القطاع الفلاحي، وتوجيه الإنتاج نحو زراعات تستهلك كميات أقل من المياه؛
- تعزيز مصادر دخل ساكنة المناطق القروية وقدراتها على الصمود أمام التقلبات، وذلك من خلال:
  - النهوض بطبقة وسطى في الوسط القروي (أنشطة تكميلية للفلاحة، وغيرها)؛
  - وضع مخططات في العالم القروي لتنويع الأنشطة الاقتصادية بالانفتاح على قطاعات غير فلاحية (الصناعة والخدمات) في المناطق القروية، وذلك من أجل تقليص ارتهانها بالتقلبات المناخية؛
  - زيادة دعم الصناعة الغذائية من أجل تثمينٍ أفضل للمنتجات الفلاحية وتفادي هدر وضياع المنتجات في المواسم التي تسجل فائضاً على مستوى العرض. وبالإضافة إلى التحفيزات الضريبية التي تعد ضرورية، من الأهمية بمكان أيضاً تيسير ولوج حاملي المشاريع في مجال الصناعة الفلاحية إلى العقار الواقع بالقرب من المناطق الفلاحية (خارج الأقطاب الفلاحية) وإلى الخدمات اللوجستيكية اللازمة للولوج إلى السوق، مع العمل على وضع دفاتر تحملات مناسبة، لا سيما في ما يتعلق باحترام المعايير البيئية، وتقليص عدد الجهات المخاطبة والرخص اللازمة ليتمكن المقاول في مجال الصناعة الغذائية من مباشرة نشاطه في هذه المناطق؛
  - اقتراح صيغة جديدة لعقود التجميع تنبثق عن تحليل معمق لأوجه النقص التي تعتري الصيغة الحالية التي لم يتم تعميمها وظلت محصورة في قطاعات مهيأة لذلك بحكم البنية شديدة التركيز للفاعلين في مجال اقتناء المواد الأولية الفلاحية في السوق الوطنية. ومن شأن اعتماد صيغة تجميع أكثر ملاءمة، تبدأ أولاً بتجميع صغار الفلاحين في شكل تعاونيات خدماتية وتحويلية و / أو تسويقية، مع التحكم في جميع الأنشطة داخل نفس التعاونية، أن يضمن بعض الاستقرار في دخل صغار الفلاحين وولوجاً أفضل إلى السوق؛
  - تقليص تكاليف المدخلات بالنسبة للفلاحين (البذور، أسمدة النيتروجين والبوتاسيوم، ومنتجات وقاية النباتات، وما إلى ذلك)، من خلال تخصيص مساعدات خلال فترات الارتفاع المفرط لأسعار هذه المدخلات، وهو ما من شأنه أن يمكن في الوقت ذاته من تحسين مردودية الاستغلاليات الفلاحية وإنتاجيتها.
- في ما يتعلق بالحكامة، يتعين إجراء تقييم استباقي لاستراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 وبرمجة عمليات تقييم مرحلية لتقييم تقدم إنجاز الاستراتيجية من أجل الوقوف على مدى مساهمتها في تحسين وضعية القطاع الفلاحي والساكنة المرتبطة به. وينبغي أن يتم إجراء عمليات التقييم هذه من قبل هيئات مستقلة وليس من قبل الجهة المشرفة على الاستراتيجية المذكورة، وهو ما يقتضي تمكين الهيئة المكلفة بعملية التقييم من الولوج التلقائي إلى جميع المعطيات الضرورية. وينبغي تعميم هذه المقاربة على جميع القطاعات والسياسات العمومية.

2.2. المحور الاجتماعي

1.2.2. ضرورة إجراء مراجعة طموحة لمدونة الأسرة، كفيلة بحماية النساء وضمان حقوقهن

منذ سنة 2004، اعتمد المغرب مدونة للأسرة مكنت من تحقيق تقدم ملموس في مجال حقوق المرأة، مقارنة مع ما كان عليه الأمر في السابق. وقد كان لهذه المدونة الجديدة أثر إيجابي ساهم في تطوير العقليات والمنجزات في مجال المساواة بين النساء والرجال.

وقد مرت حوالي 21 سنة على اعتماد هذا النص القانوني، صادق المغرب خلالها على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما اعتمد دستورا جديدا ينص على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وعلى ملاءمة القوانين الجاري بها العمل مع الالتزامات الدولية للمملكة.

وإزاء هذه التطورات، وبالنظر إلى التحولات العميقة التي شهدها المجتمع خلال العقود الأخيرة في اتجاه المطالبة بإعمالٍ أكبر لمبادئ المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الوقت قد حان لتطوير مدونة الأسرة من أجل ملاءمتها مع مقتضيات الدستور والالتزامات الدولية لبلادنا .

ذلك أن هذا النص التشريعي لا يزال يتضمن أشكالا من التمييز على مستوى الجوانب التالية:

- الولاية على الأطفال: لا يُسمح للأم بالولاية على أبنائها . فإذا كان للأم حق الحضانة على الأطفال بشكل تلقائي، اللهم في بعض الحالات الخاصة، فإن الأب يعتبر الولي الشرعي الوحيد على الأطفال. وهو وضع يتعارض مع مبدأ تقاسم المسؤوليات الأسرية بين الزوجين، لاسيما تلك المتعلقة بالأطفال. كما أن هذا المقتضى يؤثر سلبا على إعمال حقوق وواجبات الوالدين المنفصلين تجاه أطفالهما عندما تستمر الخلافات بينهما . بالإضافة إلى ذلك، فإن زواج المرأة طالبة الحضانة يُسقط عنها حق حضانة الأطفال إلا في حالات خاصة.
- الزواج المبكر: لا تزال هذه الممارسة خاضعة للسلطة التقديرية للقضاة. لذلك، يوصَى بنسخ المقتضيات القانونية المتعلقة بها تحقيقا للمصلحة الفضلى للطفل التي أقرها الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- الأموال المكتسبة، من لدن الزوجين خلال فترة الزواج: يشكل توزيع الأموال بين الزوجين في حالة الطلاق أو وفاة أحدهما، جانبا آخر يحتاج إلى المزيد من التدقيق والتأطير القانوني. ذلك أنه لا يتم بعد الاعتراف بالعمل المنزلي الذي تضطلع به المرأة، وبالتالي تُحرم من حصتها في الأموال التي اكتسبتها الأسرة خلال فترة قيام العلاقة الزوجية، في حالة عدم تمكنها من إثبات مساهمتها بشكل مباشر وموثق في تنمية أموال الأسرة.
- آجال الفصل في دعوى طلب التطليق بسبب الشقاق غالبا ما تكون طويلة وتتجاوز 6 أشهر. وخلال هذه المدة، تصبح ظروف التعايش داخل الأسرة معقدة، ويمكن أن تؤدي التوترات حول المسطرة إلى حالات من العنف الزوجي والأسري.

وتؤدي هذه الأشكال من التمييز إلى تكريس شعور لدى النساء بوجود قصور تجاههن على مستوى التمتع بالأمن القانوني والقضائي والاقتصادي والاجتماعي على غرار الرجال، وهو ما ينعكس سلبا على حقوقهن ويؤدي إلى تقليص حريتهن، كما يكرس تبعيتهن وارتهانهن بالأغيار. لذا، يصبح من الصعب، في ظل هذه الظروف، مكافحة استمرار العنف إزاء النساء، عندما تواجهن خطر الهشاشة المالية عقب الطلاق، وذلك بسبب وجود منظومة غير منصفة لاقتسام الأموال المكتسبة.

من هذا المنطلق، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعياً منه بأهمية وجود ترسانة قانونية تضمن الأمن القانوني للمواطنات والمواطنين، لاسيما النساء، وتحميهم من جميع أشكال التمييز أو العنف، يدعو إلى مراجعة مدونة الأسرة، من خلال التسريع بإطلاق نقاش عمومي مفتوح وتعددي ومسؤول، وديناميةتفكير جماعي مستندة إلى رأي الهيئات المؤهلة، حول جميع القضايا المتعلقة بالزواج، والطلاق، والتركة، والبنوة، وحضانة الأطفال، والاعتراف بالعمل المنزلي للمرأة، وغير ذلك. ويتعين أن ينصب هذا النقاش أيضا، وبدون تحفظ، على القضايا المتعلقة بالحقوق الفردية وصحة ورفاه النساء.

أطلق المجلس عبر منصته الرقمية «أشارك»، خلال الفترة من 18 فبراير إلى 6 مارس 2022، استشارة مواطنة من أجل استقاء آراء وتمثلات المواطنات والمواطنين بشأن جدوائية تعديل مدونة الأسرة ومقبوليتها الاجتماعية. وقد بلغ مجموع التفاعلات مع هذا الاستطلاع 25.513، منها 1290 إجابة[68] على الاستبيان ذي الصلة (انظر الملحق رقم 3).

وأظهرت نتائج الاستشارة التوجهات التالية:

- حوالي 80 في المائة من المشاركين اعتبروا أن الولاية على الطفلات والأطفال يجب أن تكون مشتركة بين الأب والأم على قدم المساواة، بينما اعتبر 20 في المائة منهم أنها ينبغي أن تُسند للأب حصريا؛
- حوالي 48 في المائة من المشاركين في الاستشارة يعتبرون أن الآجال القانونية لإجراءات الحكم بالتطليق يجب أن تتراوح بين 1 و3 أشهر، في حين يرى 27 في المائة منهم أنها يجب أن تتراوح بين 3 أشهر و6 أشهر. وبالنسبة لـ 25 في المائة من المشاركين، لا يجب أن يجاوز هذا الأجل شهرا واحدا؛
- نحو 48 في المائة من المشاركين يرون أن إبرام وثيقة استثمار وتوزيع الأموال المكتسبة بين الرجل والمرأة أثناء قيام الزوجية يجب أن يصبح أمرا إلزاميا؛
- 62 في المائة تقريبا من المشاركين يرون أنه ينبغي إلغاء أي إمكانية لتزويج الطفلات (أقل من 18 سنة حسب القانون المغربي) دون أي استثناء.

2.2.2. الإسراع بتفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد بالمغرب

بحلول سنة 2022، يدخل ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية عامه الثاني بإعطاء الأسبقية في التفعيل إلى العمليات المتعلقة بتعميم الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض لتشمل كافة الشرائح الاجتماعية التي لا تتوفر عليه لحد الآن (22 مليون مواطنة ومواطن).

هذا، ويوجد توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد في صلب العرض المتكامل الذي يتضمنه القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي أدرج كذلك الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة من خلال العمل على إدماج حوالي 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة الذين يمارسون عملا ولا يتوفرون على أي معاش، وذلك في أفق سنة 2025 وفق الجدولة الزمنية التي يحددها القانون الإطار.

68 – نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية التشاركية «أشارك» حول إصلاح مدونة الأسرة

وبغية تحقيق هذا الهدف الطموح وإنجاح الإصلاح الشامل المنشود لأنظمة التقاعد بالمغرب، ينبغي اتخاذ عدد من التدابير التمهيدية والتحضيرية، التي يمكن الشروع في تنفيذها منذ الآن، والتي سبق أن اقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سواء بمناسبة تقديم رأيه حول الإصلاح المقياسي للمعاشات المدنية، أو في معرض تقريره الذي تناول الحماية الاجتماعية ببلادنا عموما، بما فيها الشق المتعلق بإصلاح قطاع التقاعد من أجل إرساء منظومة عادلة تتسم بالتوازن والديمومة والقدرة على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية والاجتماعية، وتُرصِّدُ المكتسبات، وتحافظ على حقوق ومصالح الأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ما يلي:

أ. على مستوى الإصلاح الهيكلي والشامل لمنظومة التقاعد

- التعجيل بتحديد جدول زمني دقيق وملزم لجميع الأطراف لتنفيذ المراحل الكبرى للإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد، بتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وباقي الفاعلين المعنيين؛
- التعجيل بتحيين واستكمال الدراسات الإكتوارية والإصلاحات المقياسية ذات الصلة باستدامة أنظمة التقاعد، من أجل تيسير عملية تجميع المنظومة في قطبين: قطب عمومي (الصندوق المغربي للتقاعد / النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد...) وقطب خاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي/ الصندوق المهني المغربي للتقاعد...)؛
- استصدار النصوص القانونية والتنظيمية الضرورية لالتقائية أنظمة الاحتياط الاجتماعي للتقاعد؛
- إحداث، في مرحلة لاحقة، وفق الجدولة الزمنية المحددة للإصلاح الشمولي، نظام وطني موحد للتقاعد يقوم على ثلاث دعامات:
  - دعامة إجبارية أساسية يتم تدبيرها وفق قاعدة التوزيع، وتشمل الأشخاص النشيطين من القطاعين العام والخاص وغير الأجراء، يتوحدون في سقف اشتراكات يتم تحديده كمُضاعف (multiple) للحد الأدنى للأجور؛
  - دعامة إجبارية تكميلية قائمة على مبدأ المساهمة بالنسبة للدخول التي تفوق السقف المحدد. ويوصي المجلس هنا بدراسة إمكانية تحويل الصندوق المهني المغربي للتقاعد إلى نظام تكميلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع تحديد الاشتراك انطلاقا من سقف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
  - دعامة ثالثة اختيارية تقوم على الرسملة في نطاق التأمين الخاص الفردي أو الجماعي.
- إحداث حد أدنى للدخل في سن الشيخوخة لا يقل عن عتبة الفقر لفائدة الأشخاص الذين لن يستفيدوا من أي معاش في إطار الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد والحماية الاجتماعية عموما.

ب. على مستوى الحكامة

- وضع آليات لحكامة وقيادة فعالة لأنظمة التقاعد، بقوة القانون، بهدف الحرص على استدامتها وملاءمتها للتطورات المالية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، على أن تستجيب هذه الآليات للمتطلبات التالية:
  - ضمان مستوى من القيادة الشمولية لمجموع الأنظمة على أساس إطار مرجعي احترازي مشترك، وذلك بغية تسهيل عملية القيادة، وضمان يقظة مستمرة؛

- اعتماد مقاربة استباقية لتدبير المخاطر (الشمولية والمالية والمؤسساتية) من أجل أخذ مختلف التطورات الديموغرافية والمالية والاجتماعية بعين الاعتبار، وبالتالي توقع مخاطر الاختلالات المالية و/ أو تفاقم الديون الضمنية للأنظمة؛
- إلزامية اعتماد آليات للتتبع ووضع الإسقاطات الدقيقة على المدى الطويل والطويل جدا (أفق زمني يزيد على 40 سنة)؛
- إلزامية التقييم المستمر لفعالية الآليات المستعملة لقيادة وتدبير المخاطر وذلك من أجل تحيينها وتحسين نجاعتها.

■ إرساء مبادئ الحكامة التشاركية والشفافية القائمة على فصل واضح بين صلاحيات التوجيه الاستراتيجي والقيادة، وبين تلك المتعلقة بالتدبير، مع الحرص على التمثيلية الشرعية والفعلية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين داخل هيئات التوجيه وقيادة الأنظمة، وكذا في ما يتعلق بوضع وتقييم سياسات الاستثمار وتوظيف الاحتياطات المالية.

ج. على مستوى التمويل

■ الأخذ بعين الاعتبار، في تطبيق الإصلاح الشمولي، القدرات التمويلية للمشغلين (الرهانات التنافسية) والقدرة المساهماتية للمنخرطين (رهانات المحافظة على القدرة الشرائية)؛

■ مراجعة سياسة توظيف الأموال المتأتية من الاحتياطيات، واعتماد مقاربة موحدة للجوانب المتصلة بالغايات والتأثيرات المنشودة والتدبير والمراقبة، مع العمل بشكل خاص على تشجيع الاستثمار طويل المدى في احترام تام للقواعد الاحترازية، وذلك في قطاعات وأنشطة تساهم في إحداث مناصب الشغل وتحقيق الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة؛

■ تخصيص ما بين 2 إلى 4 في المائة من الضريبة على القيمة المضافة لتمويل الحماية الاجتماعية بما فيها منظومة التقاعد.

أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر منصته الرقمية «أشارك» من 3 إلى 14 فبراير 2022 استشارة مواطنة من أجل استقاء آراء وتمثلات المواطنات والمواطنين حول إصلاح أنظمة التقاعد[69] (انظر الملحق رقم 4). وقد بلغ مجموع التفاعلات مع هذه الاستشارة (على منصة «أشارك» وشبكات التواصل الاجتماعي) 14.773، منها 594 إجابة على الاستبيان ذي الصلة.

وتظهر نتائج هذا الاستطلاع الاتجاهات التالية:

- 89 في المائة من المشاركين صرحوا أنهم راضون عن المعاش الذي توفره حاليا أنظمة التقاعد بالمغرب؛
- 94 في المائة مع إحداث حد أدنى للدخل لفائدة المسنين الذين لا يستفيدون من أي معاش للتقاعد؛
- حوالي 50 في المائة مع فكرة اعتماد تدابير للتمييز الإيجابي في احتساب المعاش لفائدة المرأة العاملة والأشخاص في وضعية إعاقة والعاملين المزاولين لمهن شاقة؛
- 90 في المائة يرون أن السن الأمثل للإحالة على التقاعد يجب أن يتراوح بين 60 و65 سنة؛
- 74 في المائة يرون أن مبلغ معاش التقاعد يجب أن يعادل الأجرة كاملة؛
- 51 في المائة يرون أنه لضمان توازن واستدامة أنظمة التقاعد يجب على الدولة المساهمة عبر حصة من المداخيل الجبائية.

3.2. المحور البيئي

ضرورة اعتماد رؤية وطنية يتقاسمها مختلف الفاعلين المعنيين من أجل تنزيل وإنجاح الانتقال الطاقي وإرساء اقتصاد معتمد على الكهرباء

يشكل الانتقال الطاقي ورشا استراتيجيا ذا أولوية من شأنه أن يساهم بشكل قوي في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا ارتكازا على تسريع مسلسل تطوير الطاقات المتجددة والنهوض بالنجاعة الطاقية. وفي هذا الصدد، دعا النموذج التنموي الجديد[70] إلى جعل الطاقة رافعة للجاذبية والتنمية مع العمل على تعزيز الأمن الطاقي لبلادنا. وقد جاءت التوجهات الرئيسية التي تضمنها النموذج التنموي الجديد في هذا المضمار سنة 2021 لتؤكد توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث دعا هذا الأخير في رأيه الصادر سنة 2020 حول الانتقال الطاقي[71] إلى إعادة تشكيل السياسات العمومية التي تؤثر على الطاقة، وتحسين إطار الحكامة وإعادة تحديد أدوار الفاعلين في سوق الطاقة، وذلك من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها القطاع الطاقي.

ونظرا لاحتفاظها بكامل راهنيتها وأهميتها، لا سيما في هذا السياق الصعب، فإن المقترحات التي تقدم بها المجلس من شأنها، إذا ما جرى تنزيلها بفعالية، أن تساهم في إحداث هذا التحول العميق الذي تتطلع إليه بلادنا في قطاع الطاقة وتعزيز مكانته على الصعيد الدولي وتقوية السيادة الطاقية الوطنية. وقد دعا جلالة الملك الحكومة في خطابه السامي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 8 أكتوبر 2021، إلى تعزيز الأمن الاستراتيجي للبلاد، مشددا على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية،

69 – انظر الملحق رقم 4: نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية التشاركية «أشارك» حول قطاع التقاعد.

70 – مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الطاقة، ص 225.

71 – تسريع الانتقال الطاقي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020.

لاسيما الطاقية. وقد أظهرت التطورات الأخيرة إلى أي مدى اتسم هذا النداء الملكي ببعد نظر ووعي بالرهانات المطروحة.

أ. الأسواق الدولية للطاقة تأثرت باستئناف الأنشطة الاقتصادية بعد جائحة كوفيد-19 وتداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا والإطار القانوني الجديد المنظم للحياد الكربوني

في سياق مطبوع بأزمة كوفيد-19، تأثرت السوق الدولية بشدة بالاضطرابات الكبرى التي شهدتها سلاسل التوريد. وقد زاد الانتعاش الاقتصادي العالمي لما بعد جائحة كوفيد من حدة اختلال التوازن بين العرض والطلب، لا سيما في الصين، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الطاقية. كما أدت الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا وما تلاها من إجراءات المقاطعة المتخذة في حق روسيا إلى ارتفاع الأسعار، وتفاقم الاختلالات بين العرض والطلب وإلى تعميم التضخم على المستوى العالمي.

على مستوى شركائنا الاقتصاديين، وضع الاتحاد الأوروبي لنفسه هدفا، في إطار الميثاق الأخضر، يقضي برفع حصة الطاقات المتجددة في أفق سنة 2030 إلى 40 في المائة من مجموع مصادر الطاقة التي يعتمدها، كما سن ضريبة الكربون على وارداته، على أن يشرع في تطبيقها بشكل تدريجي انطلاقا من سنة 2023. وقد التزم الاتحاد بتحقيق تحول سريع نحو إرساء التنقل بالطاقة الكهربائية، من خلال منع بيع العربات الجديدة ذات المحركات الحرارية انطلاقا من سنة 2035. وستكون لهذه التدابير بالتأكيد تداعيات على القدرة التنافسية للصادرات المغربية الموجهة نحو الدول الأوروبية.

ب. تفاقم التبعية الطاقية للمغرب

بالإضافة إلى ذلك، يواجه المغرب اليوم العديد من التحديات الداخلية التي تؤثر بشكل كبير على سيادته الطاقية. ذلك أن قطاع الطاقة شهد سنة 2015 إغلاق مصفاة تكرير البترول الوحيدة بالبلاد، مما جعل المغرب يصبح مرتهنا بالأسواق الدولية للمنتجات المكررة، كما حرمه من قدرة تخزينية تبلغ حوالي 2 مليون متر مكعب. بالإضافة إلى ذلك، جرى خلال سنة 2021 إغلاق خط أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي.

من جهة أخرى، ورغم التزام المغرب بزيادة حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي في أفق 2020 إلى 42 بالمائة، إلا أن القدرة المنشأة خلال سنة 2021 بلغت بالكاد 37.8 في المائة. كما أن إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة لا يتجاوز 20 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة بالمغرب.

وقد أدت هذه التطورات إلى تزايد درجة اعتماد المملكة على واردات منتجات الطاقة والكهرباء وفاقمت من عجز ميزانها التجاري.

ج. اختلالات بنيوية ومؤسساتية تهدد السيادة الطاقية للبلاد وتعطل تقدم مسلسل الانتقال الطاقي

لقد كان لهذه التطورات مجتمعة تأثير قوي على الوضعية الطاقية والاقتصادية بالمغرب، بحيث قفز معدل التضخم إلى 4.5 في المائة[72] مع نهاية أبريل 2022. وقد شهدت أسعار جميع المنتجات ارتفاعا كبيرا، لا سيما أسعار البيع في محطات التزود بالوقود، التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ المغرب.

وفي هذا الصدد، ومن أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وتنافسية المقاولات المغربية، اتخذت الحكومة عددا من التدابير على المدى القصير، تهم على وجه الخصوص:

72 – الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، أبريل 2022، المندوبية السامية للتخطيط.

- مواصلة دعم سعر غاز البوتان، من ميزانية الدولة، إذ يمكن أن تصل التكلفة المتوقعة لدعم استهلاك هذا المنتج خلال سنة 2022 إلى 22 مليار درهم[73]، عوض 11 مليار درهم المتوقعة في قانون المالية؛
- الحفاظ على أسعار الكهرباء في مستوياتها الاعتيادية رغم ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي، من خلال تحمل الدولة للتكاليف الإضافية لإنتاج واستيراد الكهرباء؛
- مواكبة المقاولات وأرباب الصناعة من خلال الإعفاء من غرامات التأخير وتمديد آجال أداء فواتير الكهرباء؛
- دعم مهنيي قطاع نقل الأشخاص والبضائع (أكثر من 1.5 مليار درهم[74] لفائدة 180.000 عربة)؛
- مواكبة المقاولات الحائزة على الصفقات العمومية بتدابير استثنائية.

غير أن التدابير المشار إليها تظل غير كافية في ظرفية مطبوعة بعدم اليقين، وقد لا تسعف في تجاوز الاختلالات البنيوية والمؤسساتية الحقيقية التي تهدد السيادة الطاقية للبلاد وتعيق مسلسل انتقالها الطاقي.

صحيح أن الاستراتيجية الطاقية الوطنية المعتمدة في سنة 2009 مكنت المغرب من احتلال موقع متقدم في مجال الطاقات المتجددة، غير أن هذا التقدم بات يعرف تباطؤاً بسبب التأخر المسجل في تطوير الطاقات المتجددة وعدم تطوير حلول كفيلة بإضفاء المرونة اللازمة على المنظومة من أجل التعاطي مع فترات انقطاع التزود.

وبخصوص النجاعة الطاقية، التي اعتبرتها الاستراتيجية الطاقية أولوية وطنية، فلم يتم تحقيق سوى تقدم طفيف، بحيث بلغت كثافة الطاقة الأولية[75] 24.8 طن من النفط المكافئ لإنتاج مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018، وهي نسبة بعيدة عن القيمة المستهدفة في أفق 2030 والبالغة 12.5 طن.

وتعزى هذه النتائج إلى غياب رؤية استراتيجية ملائمة يتقاسمها مختلف الفاعلون المعنيون، فضلا عن غياب قيادة استراتيجية تقوم على تدابير منسقة ومتسمة بالالتقائية بين مختلف المؤسسات المعنية (رئاسة الحكومة، قطاع الانتقال الطاقي، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، مجموعة «مازن» المكلفة بريادة وتسيير قطاع الطاقات المتجددة في المغرب، مختلف القطاعات الحكومية المعنية، القطاع الخاص).

إن ما يطبع قطاع الطاقات المتجددة من غياب لوضوح الرؤية والحاجة الماسة لتأهيل إطاره القانوني، كلها عوامل قد تثني الفاعلين عن الاستثمار في هذا القطاع، وتثير العديد من التساؤلات نذكر منها على الخصوص: ما هو المزيج الطاقي[76] الأمثل بالنسبة لبلادنا؟ ما هي الحصة التي يجب أن تحتلها الطاقات المتجددة والغاز الطبيعي في هذا المزيج على المدى القصير والمتوسط والطويل؟ وما هي التدابير والخطط والبرامج الواجب إرساؤها لتحقيق هذا المزيج؟

من جهة أخرى، يقتضي التحكم في المزيج الطاقي وتدبيره بشكل أمثل والرفع من حصة الطاقات المتجددة فيه، التحكم في تدبير العرض والطلب على المواد الطاقية بالبلاد والتخطيط لها بشكل جيد. والحال أنه يلاحظ أن وضع مختلف السياسات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية يتم في إطار قطاعي محض ودون تنسيق في هذا الشأن، وبالتالي لا يأخذ بالضرورة بعين الاعتبار الجانب المتعلق بالانتقال الطاقي وبالنجاعة الطاقية.

73 – جلسة إنصات عقدت مع وزارة الاقتصاد والمالية، 27 ماي 2022..

74 – وزارة الاقتصاد والمالية.

75 – أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد-19، سنة 2021، المندوبية السامية للتخطيط.

76 – لا تزال مصادر الطاقات الأحفورية، لا سيما الهيدروكاربورات والفحم، تشكل الجزء الأكبر من مزيج الطاقة بالمغرب، لتلبية حاجيات قطاع النقل وضمان التزويد العادي للبلاد بالكهرباء.

وعلاوة على ذلك، تأثر المزيج الطاقي المغربي بفعل توقف تشغيل أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي ومحطتي الطاقة بكلٍّ من عيّن بني مطهر وتهدارت (لا تزال المحطتان قيد الصيانة إلى اليوم)، وكذا بتنامي حصة الطاقات الأحفورية في إنتاج الطاقة الكهربائية.

ولمعالجة هذا الوضع، كثفت الحكومة مفاوضاتها في إطار لجنة خاصة رفيعة المستوى بغية تفعيل مشروع عكس مسار تدفق الغاز بين إسبانيا والمغرب. كما تدرس الحكومة أيضاً إمكانية بناء محطة لتحويل الغاز المسال إلى غاز طبيعي من أجل تلبية الطلب المستقبلي، لا سيما في القطاع الصناعي. ويقدِّر القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة حاجيات القطاع الصناعي من الغاز الطبيعي حاليًا بنحو 900 مليون متر مكعب سنويًا ويمكن أن تصل إلى ما بين 1.3 و1.5 مليار متر مكعب بحلول سنة 2025[77].

ويجد المغرب نفسه في وضعية صعبة تهدد أمنه الطاقي بالنظر إلى أن المخزونات الاحتياطية من المنتجات الطاقية لم يسبق لها أن بلغت السقف القانوني المحدد في شهرين[78]. والجدير بالذكر أن الإجراء الوحيد الذي تعتمده الحكومة حاليا، المتمثل في تتبع برامج الاستيراد التي تدلي بها الشركات المستوردة للمواد البترولية وكذا مخزونات المنتجات التي توجد بحوزة الشركات البترولية، لن يمكن من تحسين الأمن الطاقي لبلادنا.

د. التوصيات

أخذاً بعين الاعتبار هذه العناصر الواردة في تشخيص واقع الحال ومراعاةً للظرفية الراهنة، يوصي المجلس بالعمل بشكل استعجالي على مباشرة الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن، مع العمل على توخي الحذر في تقييم مختلف خيارات الاستثمار التي يعتزم اعتمادها مستقبلاً من أجل إنجاح انتقاله الطاقي وتعزيز اعتماد اقتصاده على الكهرباء. وفي هذا الصدد، يقترح ما يلي:

- **العمل وفق مقاربة منسقة على وضع استراتيجية وطنية طاقية متجددة.** ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع هيكلة مؤسساتية جديدة لقطاع الطاقة تنتظم حول هيئة قوية ومستقلة للتقنين تتمثل مهمتها في تقنين قطاع الطاقة، وذلك في انسجام تام مع التوصيات الواردة في النموذج التنموي الجديد.
- الإسراع بإصلاح المقاولات والمؤسسات العمومية العاملة في القطاع الطاقي (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE)، وكالة «مازن»(MASEN)، الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية (AMEE)، المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (ONHYM)، شركة الاستثمارات الطاقية (SIE))، وذلك في إطار دينامية إصلاح المقاولات والمؤسسات العمومية، بما يكفل مواكبة الاستراتيجية الطاقية الوطنية الجديدة وتجنب أي تداخل في نطاق عمل مختلف الفاعلين وصلاحياتهم.
- إعادة تشكيل مزيج طاقي أمثل يرتكز على تسريع وتيرة تطوير الطاقات المتجددة والرفع من حصة الغاز الطبيعي (باعتباره طاقة انتقالية) لتحل محل مصادر الطاقة الأحفورية، مع الحرص على التحكم في الجوانب التالية:

  – الطلب الوطني على الطاقة، من حيث وتيرة تطوره على المدى الزمني وخصوصياته حسب الجهات والقطاعات؛

77 – حسب توقعات القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة، يرتقب أن تبلغ حاجيات القطاع الصناعي من الغاز الطبيعي 4.5 مليار متر مكعب في أفق سنة 2030.

78 – قرار وزير التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية رقم 393-76 (17 فبراير 1977) كما تم تعديله وتتميمه في سنة 2008.

- استخدام الغاز الطبيعي كطاقة انتقالية بالنسبة للصناعات المستهلكة للطاقة بكثافة (الإسمنت والصلب والسيراميك، وغيرها)؛
- الإسراع بتطوير حلول مرنة لتدبير فترات انقطاع التزود بالطاقة؛
- تسريع وتيرة اعتماد الطاقة الكهربائية النظيفة، لا سيما على مستوى وسائل النقل الكهربائية؛
- تشغيل محطات تحلية مياه البحر الجديدة بالطاقة الكهربائية المستمدة من الطاقات المتجددة.

وفضلاً عن ذلك، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وارتكازاً على الخلاصات المستمدة من جلسات الإنصات التي تم تنظيمها مع مختلف الفاعلين المعنيين والخبراء المختصين في هذا المجال، يوصي بما يلي:

■ **تعزيز السيادة الطاقية للمغرب**. ولبلوغ هذه الغاية، يوصي المجلس بما يلي:

1. العمل على إرساء حكامة منسقة وموسعة على مستوى المشاريع الكبرى المهيكِلة في مجال الطاقة (أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي - أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، البنيات التحتية، وغير ذلك)، مع الحرص على إشراك جميع الأطراف والكفاءات المعنية (الحكومة، القطاع الخاص، المجالات الترابية، الخبراء، وغير ذلك).
2. إعطاء الأولوية لعملية التدفق العكسي للغاز بين إسبانيا والمغرب لتشغيل محطتيّ الطاقة المتوقفتين عن العمل (تهدارت وعيّن بني مطهر)، بغية ضمان تزويد عادي بالكهرباء، لا سيما خلال فترات الاستهلاك المرتفع.
3. القيام، بناءً على سيناريوهات تطور الطلب الموثقة بشكل جيد، بإجراء تقييم معمق لجدوائية بناء محطة تحويل الغاز المسال إلى غاز طبيعي من خلال:
   - اختيار الاستثمارات الأقل تكلفة بعناية من خلال اللجوء إلى المستثمرين الخواص لبنائها أو من خلال كراء المحطات العائمة؛
   - بالاستناد إلى توقعات تطور العرض (التنقيب عن الغاز)، والطلب الوطني على الغاز الطبيعي المخصص للصناعة والطلب اللازم لتسريع استعمال الطاقة الكهربائية؛
   - تسريع إنجاز مشروع المقطع الأطلنتي الذي يربط المغرب وموريتانيا والسنغال والذي يعد جزءا من مشروع خط أنبوب الغاز المغرب- نيجيريا.
4. الإسراع بتنفيذ مشاريع الربط والتكامل بين الشبكات والأسواق الإقليمية للكهرباء والغاز الطبيعي، لا سيما مع الدول الأوروبية وإفريقيا.
5. الإسراع بإحداث الجهاز الوطني المسؤول عن تدبير مخزون المنتجات الطاقية لتحسين السيادة الطاقية لبلادنا.
6. تنفيذ سياسة منسقة خاصة بالنجاعة الطاقية.
7. بالنظر إلى محدودية نتائج الاستكشاف في مجال الغاز التي جرى إنجازها لحد الآن، وبغض النظر عن الإطار التحفيزي للقانون المتعلق بالهيدروكاربورات، ينبغي إجراء تقييم لمختلف أشغال الاستكشاف والتنقيب ووضع آليات ملائمة من أجل ضمان التتبع الصارم للأشغال بشراكة مع الشركات البترولية

المعنية، وذلك من أجل الوقوف بشكل ملموس على النتائج المحصل عليها في ضوء البرنامج الزمني المتفق عليه.

- **تعزيز مكانة المغرب في سوق الطاقات المتجددة**

إن الأزمة التي يعيشها قطاع الطاقة والطموح الجديد للاتحاد الأوروبي لتسريع عملية نزع الكربون، لاسيما من خلال تطوير الطاقات المتجددة، يمنحان المغرب فرصة لضمان تموقعه في السوق الدولية للطاقة المتجددة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال، لاسيما إذا بادر إلى اتخاذ جملة من التوجهات والتدابير كالتالي:

8. التحرير الكامل لقطاع الكهرباء المتأتية من مصادر متجددة ووضع قواعد واضحة وشفافة من شأنها خلق دينامية حقيقية لتنمية الطاقات المتجددة وجذب المستثمرين الدوليين.

9. تسريع وتيرة الإصلاح المؤسساتي للقطاع من خلال إصدار القانون الجديد المؤطر لقطاع الطاقات المتجددة والقانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية (في مسطرة المصادقة) ونصوصهما التطبيقية، مع إشراك مجموع الفاعلين المعنيين في هذا المسلسل، لاسيما القطاع الخاص، كما ينبغي مراعاة كل الإشكاليات التي تحول دون تسريع التطوير المنسجم والموسع لقطاع الطاقات المتجددة، وتؤثر سلبا على جاذبيته وعلى مردودية استثمارات الفاعلين الاقتصاديين.

10. التنسيق بين مختلف الفاعلين (القطاعات الحكومية المكلفة بالصناعة والتجارة والانتقال الطاقي وغيرها، الجهات، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكالة «مازن»، والاتحاد العام لمقاولات المغرب) لوضع خارطة طريق مشتركة من أجل عرض للكهرباء المتجددة تنافسي وقائم على المقاربة الترابية ومخصص للمصنعين ومقاولات التصدير من أجل مواجهة ضريبة الكربون التي فرضها الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2023.

11. تثمين قدرات الطاقات المتجددة بشكل أمثل بغية:

- تلبية احتياجات التصنيع في المغرب.

- تعزيز موقع المغرب الجغرافي الاستراتيجي مع أوروبا من خلال صادرات الطاقة الخضراء. في هذا الصدد، ينبغي الترويج للمغرب كوجهة (خاصة الأقاليم الجنوبية للمملكة) لدى المستثمرين الراغبين في ترحيل الاستثمارات الأوروبية في سياق الحرب الروسية الأوكرانية (التركيز على الإمكانات من الطاقة الريحية والشمسية على اليابسة والمقامة فوق سطح البحر والطاقة الشمسية، والولوج إلى العقار والتموقع على طول ساحل المحيط الأطلسي).

12. إصلاح قطاع النقل عبر التوجه نحو التنقل المستدام والإسراع في تطوير النقل الجماعي الكهربائي (الترامواي والقطارات والحافلات الكهربائية والشحن عبر السكك الحديدية).

13. النهوض باستعمال السيارة الكهربائية مع تقنين تعريفة الكيلوواط/ ساعة وتخويل تحفيزات ضريبية وتوفير محطات توليد الكهرباء.

14. تطوير مختلف أشكال الانتقال الطاقي، من خلال تعبئة عدد من الرافعات من قبيل اللامركزية في مجال الكهرباء، ورقمنة سلسلة القيمة، والشبكات الذكية، وغير ذلك.

15. العمل، في ضوء مخزون المغرب من معدن الكوبالت ومراعاةً لطبيعة تنظيم السوق الأوروبية، على تحليل جدوائية إقامة صناعة ضخمة لتصنيع البطاريات، بهدف تطوير سلسلة إنتاج السيارات الكهربائية.

16. إعداد المنظومة الصناعية الوطنية لتحويل أهداف الميثاق الأخضر الأوروبي إلى فرصة للمغرب، من خلال تعزيز التكامل أو إطلاق سلاسل إنتاج جديدة في قطاع الطاقة المتجددة (التوربينات والخلايا الكهروضوئية) وقطاع السيارات الكهربائية (بما في ذلك البطاريات).

- **تنويع مزيج الطاقة المتجددة**

  - الإسراع بتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، عبر اعتماد مقاربة تعطي الأولوية لتنافسية الأسعار.
  - تسريع مسلسل تثمين الطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية.
  - تحيين ملف الطاقة النووية لتقدير مدى أهميته وجدوى استثماره في المزيج الطاقي، مع مراعاة التطورات التكنولوجية التي شهدها هذا القطاع، وكذا نمو الطلب الوطني على الكهرباء.

القسم الثاني

الموضوع الخاص : " العمل عن بعد بالمغرب: واقع الحال والآفاق "

بعد استخدامه على نطاق واسع في سياق جائحة كوفيد-19 ابتداء من سنة 2020، ازداد الاهتمام والإقبال على العمل عن بعد الذي يشكل نمطاً جديداً في تنظيم العمل في عدد من المهن. وقد ظهر هذا النمط لأول مرة في الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن الماضي، وبدأ في الانتشار منذ السبعينيات مع ما أتاحه اعتماد تقنيات المعلوميات والاتصالات من إمكانيات، غير أن إدراجه بكيفية نهائية كنمط جديد للعمل قد جاء في أعقاب التطور الذي عرفته تكنولوجيات المعلومات في التسعينيات[79].

يحيل مصطلح «العمل عن بعد» إلى أشكال مختلفة من العمل خارج مقر العمل (فقد يكون شكلاً من أشكال التعاون داخل مقرات العمل أو بينها سواء في مكاتب أو في طوابق أو مبان مختلفة؛ أو يأخذ صيغة نشاطٍ يُزاوَلُ بشكل أساسي من المنزل أو في مكان آخر مخصص لهذا الغرض، أو في مراكز اتصال تعمل من بعد، أو في فضاءات العمل المشتركة؛ أو العمل عبر منصات رقمية؛ ناهيك عن نمط التطبيب عن بعد، والتعليم عن بعد[80]، وغير ذلك. ويتميز **هذا النمط بأنه يُتيح مزاولةَ النشاط المهني خارج مقرات العمل الاعتيادية للمشغل باستخدام جهاز معلوماتي أو وسائل الاتصال الإلكترونية**[81]. وإن هذا التعريف، والذي نجده أيضا في وثائق منظمة العمل الدولية وعلى مستوى التشريعات الوطنية لدى بعض البلدان[82] التي أدمجت نمط العمل عن بعد، يحصُر شروط العمل عن بعد في ثلاثة مكونات رئيسية:

- إنجاز العمل خارج مقرات العمل الاعتيادية للمُشَغِّل؛
- في إطار علاقة عمل بين المشغل والعامِل ؛
- باستخدام جهاز معلوماتي أو وسائل الاتصال الإلكترونية.

ولَئِنْ كانت بعض المؤسسات في المغرب قد لجأت في السابق إلى نمط العمل عن بعد، فإن ما شجع على الاستعمال الواسع لهذا الأسلوب الجديد هو الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد مثَّلت صيغة العمل الجديدة هذه حلاً ملائماً يَضْمَن التباعدَ الاجتماعي المفروض بسبب الحجر المنزلي، وذلك بما يسمح باستمرارية الأنشطة والخدمات. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن 17 في المائة من الاشخاص الذين يشتغلون عبر العالم زاولوا عملهم عن بعد خلال سنة 2020، وهو ما يمثل زُهاء 557 مليون شخص. ولم يفرض هذا الشكل الجديد لتنظيم العمل نفسه فقط في البلدان الأكثر تأثرا بالجائحة، بل أيضا في البلدان التي كانت فيها هذه الممارسة سائدة حتى قبل الأزمة الصحية. وهكذا يُسَجِّلُ العمل عن بعد نِسَبَ انتشارٍ عالية في دول شمال أوروبا (حوالي 60 في المائة في فنلندا على سبيل المثال). وتُشير أرقام المندوبية السامية للتخطيط إلى أنه اشتغل 12 في المائة من الأُجَرَاء عن بعد خلال سنة 2021، حيث سَجّلت هذه النسبة مستوى أعلى في المقاولات الكبرى (16 في المائة) مِنْهُ في المقاولات الصغرى (6 في المائة)[83].

79 – https://www.ultraphylum.fr/innovation/le-teletravail-lhistorique-et-son-contexte/

80 – «المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية، 2014.

81 OIT, «Définir et mesurer le travail à distance, le télétravail, le travail à domicile et le travail basé à domicile », note technique du BIT, 22juillet 2020.
Patrice Tissandier, Sophie Mariani-Rousset, « Les bénéfices du télétravail », Mai 2019.

82 – يعرف القطاع الحكومي الفرنسي المكلف بالاقتصاد والمالية العمل عن بُعد بكونه «شكلاً من أشكال تنظيم العمل يتيح إنجاز عملٍ، كان من الممكن إنجازه أيضًا داخل مقر العمل الذي يوفره المُشَغِّل، من قبل أجير خارج هذا المقر بشكل تطوعي وباستخدام تكنولوجيات المعلومات والتواصل».
https://www.economie.gouv.fr/entreprises/teletravail#

83 – المندوبية السامية للتخطيط، البحث الرابع حول تأثير كوفيد--19على نشاط المقاولات -فبراير 2022

وأظهرت بحوث واستطلاعات رأي[84] أُجريت خلال وبعد فترة الحجر المنزلي، على مستوى القطاعين العام والخاص في بلدنا، أن نمط العمل عن بعد قد استأثر باهتمام كل من المُسيِّرين والعاملين الذين أعربوا معا عن رغبتهم في الاستمرار بالعمل به، بغض النظر عن الأزمة الصحية وما تفرضه من قيود.

ومما لا شك فيه أن العمل عن بعد ينطوي على مزايا بالنسبة للعاملين والمشغلين على حَدٍّ سواء، حيث يمنح كلا الطرفين قدراً من المرونة. غير أنه نظراً لما لهذا النمط من العمل من ارتباط وثيق بالتطورات الرقمية، فإنه قد يُفْرِزُ نوعا من التجاوزات، ناهيك عن أنه قد يُحدث تحولاً جذرياً في علاقات الشغل وأساليب العمل.

وفي هذا الإطار، اختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الاشتغال على موضوع العمل عن بعد في سياق الواقع المغربي، وذلك بغية:

- تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بظاهرة ناشئة أو انتقال مرتبط بالأزمة الصحية؛
- رصد مَواطن القوة والضعف؛
- إبراز ما يحمله هذا النمط من فرصٍ ومخاطر.

هذا، وإذا كانت الأزمة الصحية قد فرضت اعتماد نمط العمل عن بعد بشكل سريع دون إسناده بالإطار القانوني الملائم، فإن آفاق اعتماد هذا النمط بشكل مستدام تبقى رهينة بالإجابة عن مجموعة من التساؤلات تتعلق بما يلي:

- الآثار الإيجابية والسلبية لنمط العمل عن بعد على الأجير/الموظف والمقاولة/الإدارة وسوق الشغل، وبشكل أعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي؛
- تأثير نمط العمل عن بعد على طبيعة العمل ومضمونه؛
- التعديلات الواجب اعتمادها على مستوى التشريعات الوطنية للشغل لضمان الحفاظ على حقوق ورفاه العامل (التوازن بين الحياة الخاصة والمهنية) واحترامِ التزاماتِه تجاه المشغل؛
- وسائل وكيفيات إعداد وتكوين الفاعلين لممارسة العمل عن بعد؛
- أفضل الممارسات والنماذج التنظيمية المعتمدة لتوزيع أوقات العمل بين النمط الحضوري والعمل عن بعد؛
- كيفيات وضع إطار قانوني ملائم للمقاولات؛
- وضع الأدوات والحلول والبنيات التحتية الضرورية التي تكفُل فعالية العمل عن بعد واستدامته؛

ويتطلع المجلس من خلال مقاربة هذه التساؤلات، إلى رسم معالم سياسة عمومية كفيلة بإرساء العمل عن بعد بما يحافظ على حقوق ومصالح مختلف الأطراف المعنية، ويُمَكِّنُ من تعزيز المكاسب المتوخاة من اعتماد هذا النمط في تنظيم العمل.

84 - Rekrute, « les conditions de travail des cadres pendant le confinement », Avril 2020, « Les marocains et le télétravail » novembre 2021.
LMS, « Télétravail : mode passagère ou tendance lourde ? décryptage », Mai 2020.
Ministère de l'économie et des finances et de la réforme de l'administration et World bank group, « Enquête auprès des fonctionnaires sur la réponse à la crise du Covid 19 au Maroc », décembre 2020.

1 العمل عن بعد: واقعٌ جديد متعدد الأبعاد

1.1. تَوَجُّهٌ عالميٌّ بدأ يتأكد مع تراجع أزمة كوفيد-19

لم تقتصر تداعيات تفشي وباء كوفيد-19 وتدابير الحجر المنزلي التي واكبتها على التوازنات الاقتصادية فحسب، بل تعدتها لتشمل أيضاً العلاقات الاجتماعية والظروف المعيشية في جميع أنحاء العالم. وقد استدعى هذا الوضع من العديد من المقاولات اعتمادَ نمط العمل عن بعد على نطاق واسع، وبالتالي تخطي جُملةٍ من الحواجز الثقافية والتكنولوجية، ومن ثم بداية تغيير هيكلي وواقع جديد في أماكن العمل.

إن الانتقال إلى نمط العمل عن بعد، الذي أملته ضرورة التكيف مع الأزمة والتخفيف من انعكاساتها، قد سلط الضوء على طبيعة العلاقة الترابطية[85] بين درجة التطور الرقمي للبلدان وانتشار العمل بهذا النمط. ومِمَّا لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات والتواصل اضطلعت بدور حاسم في تيسير هذا الانتقال، حيث مكنت من ضمان استمرارية العديد من الأنشطة الاقتصادية وتأمين دَخْلِ عددٍ كبيرٍ من العاملين[86]. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الرقميات ساهمت بدورها في تغيير تنظيم العمل من خلال إتاحة قدر أكبر من المرونة من حيث التوقيت والمكان[87]، كما يَسَّرت عمليةَ الترابط بين مختلف الأطراف المعنية، على نحوٍ يسمح للعاملين بالتفاعل الافتراضي مع زملائهم ورؤسائهم في العمل والمؤسسات الأخرى، وبالتالي الانخراط في دينامية العمل أو عملية الإنتاج من أي مكان وفي أي وقت[88].

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك»

64 **في المائة من المستجوبين يرون في العمل عن بعد نمطا للعمل قائم الذات**، بينما يعتبر 24 في المائة منهم أنه خيار مؤقت يمكن اللجوء إليه في حالات القوة القاهرة.

ويمكن لهذا التوجه أن يفضي إلى تعميم العمل عن بعد، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات على رفاه العاملين وإنتاجيتهم، وهي تداعيات لم تتضح معالمها بعد. وفي الوقت الذي التحق فيه، وما يزال، العديد من الأشخاص بمقرات عملهم، بعد إلغاء القيود على التنقل ذات الصلة بجائحة كوفيد-19، تشير العديد من الدراسات المرتكزة على أبحاث ميدانية إلى أن أنماط العمل المختلطة (hybrides)، والتي تجمع بين العمل الحضوري والعمل عن بعد، ستشكل بالنسبة لشرائح من العاملات والعاملين نمط العمل المعتمد مستقبلاً.

وفي هذا الصدد، وبالرجوع إلى دراسةٍ[89] حول مستقبل العمل عن بعد، يتضح أن اعتماد هذا النمط يتركز بنسبة كبيرة بين العاملين ذوي المهارات والمؤهلات العالية في عدد محدود من القطاعات والمهن والمناطق الجغرافية.

85 – أظهرت دراسة مقارنة أجريت سنة 2020 بشكل مشترك من قبل مكتب العمل الدولي ومؤسسة دبلن (Dublin) أن درجة التطور الرقمي تضطلع بدور حاسم في انتشار نمط العمل عن بعد.

https://www.eurofound.europa.eu/sites/default/files/ef_publication/field_ef_document/ef19032en.pdf

86 - Idem.

87 - European Commission (2018), Employment and social developments in Europe : Annual review 2018,

88 - المصدر السابق.

89 - « What's next for remote work: an analysis of 2,000 tasks, 800 jobs, and nine countries » Mckinsey Global Institute, Novembre 2020.

وفي السياق ذاته، أكدت دراسةٌ حديثةٌ[90] لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الرقمنة، مثل الخدمات المرتبطة بالإعلام والتواصل والخدمات المهنية والعلمية والتقنية والخدمات المالية، كانت من بين أكثر القطاعات التي استخدمت نمط العمل عن بعد خلال الجائحة، بمعدل (أزيد من 50 في المائة في المتوسط). ولقد بلغت نسبة العاملين عن بعد في أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة على سبيل المثال 47 في المائة خلال فترات الحجر الصحي سنة 2020. وتبقى المقاولات الكبرى الأكثر اعتمادا على نمط العمل عن بعد خلال فترة الجائحة مقارنة بالمقاولات الصغيرة، وهو ما يعكس اعتماد هذه الأخيرة على التكنولوجيا الرقمية بشكل أقل وتخصصها في أنشطة لا تتلاءم مع نمط العمل عن بعد. وينضاف إلى هذا، وفقاً للدراسة نفسها، أن أكثر فئة معنية بنمط العمل عن بعد خلال الجائحة هم العاملون أصحاب المؤهلات العالية، حيث فاقت نسبةُ الأشخاص الحاصلين على درجة الماستر أو الدكتوراه، في الولايات المتحدة مثلا، نسبة العاملين ذوي المؤهلات المحدودة بخمس عشرة مرة.

وجدير بالذكر في هذا السياق أن نمط العمل عن بعد لا يتلاءم وجميع الوظائف[91]. ففي أستراليا مثلا، عزت نسبة 89 في المائة من العاملات والعاملين لم يَتَسَنَّ لهم اعتماد هذا النمط بشكل أساسي إلى طبيعة عملهم. كما أشار العاملون إلى أسباب أخرى، منها على وجه الخصوص أن مشغلهم لم يمنحهم إمكانية العمل من المنزل، أو أن وضعهم كان يحول دون ذلك؛ أو أنه تعذر عليهم الولوج إلى شبكة الأنترنت أو أنه لم يكن بحوزتهم المعدات الملائمة للعمل من المنزل.

2.1. الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بنمط العمل عن بعد

على الرغم مما يُتيحه نمط العمل عن بعد من فرصٍ لمختلف الأطراف المعنية، عاملين كانوا أم مشغلين، أو للمجتمع بصفة عامة، فإن هذه الفرص يمكن أن تحمل في ثناياها العديد من المخاطر.

العمل عن بعد ورفاه العاملين

ارتبط مفهوم المرونة[92] ارتباطاً وثيقاً برقمنة مكان العمل، لاسيما من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والتواصل. وتضطلع هذه الأخيرة بدورٍ رئيسيٍّ في توفير أكبر قدر من **المرونة لا من حيث مكان العمل والتوقيت** المخصص لمزاولة العمل. ويسمح هذا النمط الجديد كذلك بتوزيع المهام بسلاسة أكبر مما هو عليه الحال في النمط الحضوري، وبإيقاع أقل انتظاما. وقد أتاح هذا الأمر، بالنسبة للأنشطة التي تسمح بذلك، إمكانية «العمل بالمشروع» أو حسب الطلب أو بطريقة مجزأة.

ومن المُتوقع أن يتيح هذا النمط للعاملين مُلاءَمةَ مكان ووقت العمل مع احتياجاتهم الفردية. وإذا ما انضافت هذه المرونة إلى الوقت الذي يتم توفيره في وسائل النقل، فإن ذلك يفسح المجال لتحقيق **توازن أفضل بين العمل والحياة الخاصة**، حيث يتمتع العاملون بمزيد من الحرية في تدبير وتنظيم مختلف مسؤولياتهم وأنشطتهم بشكل أفضل سواء على المستوى المهني أو العائلي أو الترفيهي. وينسحب الأمر نفسُه على التنقل لأغراض علاجية، على سبيل المثال، أو لقضاء بعض الأمور الشخصية التي يصعب إنجازُها خارج أوقات العمل الاعتيادية،

90 - « Le télétravail pendant la pandémie de COVID-19 : tendances et perspectives », OCDE, septembre 2021

91 - « Le télétravail pendant la pandémie de COVID-19 : tendances et perspectives », OCDE, septembre 2021

92 - Rapport « Telework and ICT-based mobile work: Flexible working in the digital age », Fondation européenne pour l'amélioration des conditions de vie et de travail (EUROFOUND

لاسيما إذا كانت هذه الأخيرة تتزامن مع مواعيد محددة تفتح فيها هذه المرافق أبوابها (ومثال ذلك التوجه إلى إحدى الإدارات العمومية أو عيادة الطبيب).

إلى جانب هذه المزايا، ينطوي نمط العمل عن بعد على عدد من المخاطر في مقدمتها «**تلاشي الزمن الاجتماعي**»[93]، خصوصا مع صعوبة وضع خط فاصل بين ما هو مهني وما هو خاص عند العمل من المنزل. بل وفي كثير من الأحيان، يطغى الحيز الزمني المخصص للعمل على المساحة المخصصة للأنشطة الأخرى، مع احتمال العمل لساعات إضافية، وهو ما من شأنه التسبب في خلق أجواء أسرية مشحونة. و«نظرا لصعوبة التوفيق بين المتطلبات المهنية والأسرية، وتلبية حاجيات الغير، فقد أَعْرَبَ العاملون عن بعد عما يعانونه من ضغط شديد يدفعهم في غالب الأحيان إلى التضحية بالوقت الذي يرغبون في تخصيصه للراحة أو الترفيه أو التجول»[94].

وتظهر هذه الازدواجية في العديد من الدراسات التي أجريت في العديد من البلدان[95]. ففي دراسة ألمانية [96] أنجزت سنة 2013، بينت أن 79 في المائة من العاملين الـ 505 الذين تم استجوابهم، يرون أن العمل عن بعد ساعدهم على التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، بينما أعرب 55 في المائة عن أسفهم للتداخل المفرط بين هذين المجالين. والأمر ذاته ينطبق على نتائج دليل منظمة العمل الدولية[97] بشأن العمل خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها. ويشير هذا الأخير إلى أن أحد العوائق الأساسية للعمل عن بعد تتجلى في التداخل بين العمل والحياة الشخصية والذي ينطوي في الوقت ذاته على مظاهر إيجابية (تفادي ضياع الوقت والإجهاد خلال التنقل بين المنزل ومقر العمل، وقضاء المزيد من الوقت مع الزوج والأطفال، ومرونة في ساعات العمل) وجوانب سلبية (زيادة كثافة العمل والإجهاد، خاصة للآباء والأمهات وبشكل أكبر بالنسبة للأسر ذات المعيل الوحيد).

وتتعلق المخاطر الأخرى بمستوى رفاه العاملات والعاملين في ما يخص جودة الحياة في العمل والمخاطر النفسية والاجتماعية والصحية. وهو ما ينعكس عموما على تمديد ساعات العمل، مع تقليص أوقات الراحة وزيادة العمل خلال فترات المساء وخلال عطلة نهاية الأسبوع.[98] «وقد يتحول العمل عن بعد إلى مصدر للإدمان على العمل (Workaholisme)، بحيث ينقاد العامل(ة) عن بُعد للعمل دون توقف على حساب أنشطته الشخصية والاجتماعية (الاهتمام بذاته، ضمان راحته، ممارسة هواياته، أو خروجه للترويح عن النفس). ويمكن أن تنجم عنه أعراض التعب والتوتر، بل وحتى الإرهاق المهني (الاحتراق النفسي burn-out)»[99]. وقد تؤدي العزلة الاجتماعية الناتجة عن قلة التواصل بين الزملاء والمسؤولين التراتبيين إلى الانطواء على الذات أو حتى إلى الاكتئاب. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، تتأثر الصحة البدنية للعاملات والعاملين عن بعد، بوضعيات الجلوس لفترات طويلة دون القيام بأي حركات، وعدم ملاءمة الأثاث المنزلي المستخدم مع معايير بيئة العمل، مما يزيد من خطر التعرض لمشاكل صحية، بما في ذلك الاضطرابات العضلية وإرهاق البصر والسمنة وأمراض القلب، وغير ذلك[100].

93 - Suzy Canivenc, Marie-Laure Cahier, Le travail à distance dessine-t-il le futur du travail ? Paris, Presses des Mines, 2021.

94 - Idem, p62

95 - Idem, p65

96 - Messenger J.-C. (2019), Telework in the 21st Century
https://www.elgaronline.com/view/edcoll/9781789903744/9781789903744.xml

97 – منظمة العمل الدولية، العمل عن بعد خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها، 2020
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_777123.pdf

98 – المرجع نفسه، ص 8

99 - Suzy Canivenc, Marie-Laure Cahier, Le travail à distance dessine-t-il le futur du travail ? Paris, Presses des Mines, 2021

100 – منظمة العمل الدولية، العمل عن بعد خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها، 2020

من جهة أخرى، يمكن للعمل عن بعد تعزيز جودة الحياة في العمل، نظرا لتقليص التوقفات المتعددة الناجمة عن التفاعل المباشر مع الزملاء والمسؤولين التراتبيين، مما يسمح بتركيز أكبر ويساهم في التقليص من الإجهاد الناتج عن التوتر المهني[101]. وعلاوة على ذلك، تعزز المرونة في تدبير ساعات العمل الشعور بالاستقلالية والمشاركة التنظيمية[102].

العمل عن بعد والنوع الاجتماعي

بالنسبة للنساء على وجه الخصوص، يتيح العمل عن بعد، بفضل مرونة ساعات العمل وتقليص أوقات التنقل، تحقيق توازن أفضل بين الالتزامات المهنية والإكراهات المتعلقة بالحياة الأسرية. كما يساهم العمل عن بعد في الحد من فترات توقف المسار المهني أو اللجوء إلى العمل بدوام جزئي من أجل رعاية الأطفال وتعليمهم وكذا القيام بالأعمال المنزلية. وبالتالي، يصبح من الأسهل رعاية الأطفال من خلال مرافقتهم إلى المدرسة أو إلى أنشطتهم الموازية دون الحاجة إلى التغيب أو أخذ إجازة في حالة مرض الطفل. وهي كلها إكراهات تقلص من فرص المرأة في شغل مناصب مسؤولية وتحد من آفاقها المهنية، بل إنها تشكل عوامل تفسر انخفاض معدل نشاطها في سوق الشغل.

وتؤكد بعض الدراسات[103] التي تناولت تطور العمل عن بُعد أن معدلات العمل عن بُعد في صفوف النساء منذ انتشار الجائحة كانت أعلى بكثير من تلك التي لوحظت بين الرجال، مع وجود فارق ضئيل بالنسبة للبلدان التي كانت مهيأة للعمل عن بعد على غرار الدنمارك أو السويد.

غير أن هذا التطور في نشاط النساء لا ينفي أن العمل عن بعد من شأنه زيادة الفوارق بين الجنسين في مكان العمل.

وحسب نتائج [104] بحث أُجري في الفترة ما بين نهاية يناير وبداية شهر فبراير 2021، على عينة تضم أزيد من 2000 عامل فرنسي، 50 في المائة منهم نساء من مقاولات مختلفة الأحجام في القطاعين الخاص والعام، يتبين ما يلي :

- النساء اللواتي يزاولن عملهن عن بعد أكثر عرضة بـ 1.5 مرة لمسببات التوقف المتكرر في عملهن مقارنة بالرجال.
- وأكثر عرضة من الرجال بـ 1.3 مرة لحالات التوتر في العمل.
- في سياق الاجتماعات عن طريق التناظر المرئي، تجد النساء صعوبة أكبر في أخذ الكلمة والتعبير عن أنفسهن وتشعرن بالتالي بضعف أدائهن مقارنة بالرجال.

ومن هذا المنطلق، من شأن العمل عن بعد أن يجعل العمل الذي تقوم به المرأة أقل بروزا وأن يكرس الصور النمطية المرتبطة بالنوع. كما أن اللجوء إلى هذا النوع من العمل يقتضي مواكبته بإجراءات لحماية المرأة بغية الحفاظ على صحتها الجسدية والنفسية.

101 - Op. cit. Le travail à distance dessine-t-il le futur du travail ? 2021.

102 – المرجع نفسه

103 - « Le télétravail pendant la pandémie de COVID-19 : tendances et perspectives », OCDE, septembre 2021.

104 - Boston Consulting Group (BCG), « Crise de la COVID-19 : un retour en arrière pour la parité hommes-femmes au travail ? », 19 février 2021, enquête menée entre fin janvier et début février 2021 auprès de 2002 salariés français – dont 50 % de femmes – issus d'entreprises de toutes tailles du secteur privé et public.

العمل عن بعد والإنتاجية

تظل الدراسات التي تم إنجازها حول هذه النقطة جد متباينة وفقًا للعناصر التي تم أخذها في الاعتبار. فإذا تم تجويد الإنتاجية الإجمالية بسبب الاقتصاد في تكاليف العقارات واستهلاك الطاقة والانعكاسات على الأجور، فإن الإنتاجية المرتبطة بالشغل تحكمها كيفيات وشروط تطبيق العمل عن بُعد (اختياري أو مفروض؛ بدوام كامل أو جزئي؛ تحضير مسبق للعمل عن بعد أم لا).[105]

إن وجود علاقة سببية إيجابية بين العمل عن بعد ونجاعة أداء العاملين، تم اختباره في دراسة ستانفورد[106] التي اعتمدت تجربة العمل عن بعد لدى أحد مراكز الاتصال في الصين. وقد أظهرت نتائج هذه التجربة التي شملت حوالي 16.000 عامل، أن العمل عن بعد أدى إلى زيادة أداء العاملين بنسبة 13 في المائة، 9 في المائة منها بسبب العمل لبضع دقائق إضافية حسب الوظائف (فترات أقل للاستراحة وللعطل المرضية) و 4 في المائة بسبب الزيادة في عدد المكالمات في الدقيقة (تُعزى إلى بيئة عمل أقل توترا وأكثر إجرائية).

وعليه، يمكن للعمل عن بعد أن يساهم في تحسين أداء[107] المقاولات عن طريق زيادة درجة رضا العاملين وبالتالي نجاعة أدائهم (توازن أفضل بين العمل والحياة الخاصة)، من خلال تقليص التنقلات أو الحد من مصادر الإلهاء وتشتيت الانتباه، وكلها عوامل يمكن أن تيسر التركيز على العمل وتقلل من حالات التغيب عن العمل.

من ناحية أخرى، تحذر بعض الدراسات من الرفع من الإنتاجية من خلال الزيادة المفرطة في حجم العمل وهو الأمر الذي «قد يكون على المدى الطويل إما منهكًا، مما ينتج عنه آثار ضارة على صحة وجودة الحياة في العمل، أو يستلزم تقديم تعويض للعاملين.[108]»

وتظهر المعطيات الحالية[109] أن العمل عن بعد قد يجعل العاملين أكثر فعالية في أدائهم إذا ما توفرت ظروف عمل جيدة: المؤسسات الألمانية التي تعتمد ممارسات عمل قائمة على الثقة أو توقيت عمل يديره العاملون، تظهر كثافة في ابتكار المنتجات وزيادة في الإنتاجية وجهودا أكبر للعاملين.

كما تُظهر بيانات أخرى[110] خسارة على مستوى الإنتاجية قد تصل إلى 20 في المائة إذا ما تمت مزاولة العمل عن بعد في ظروف سيئة «ضياع الوقت بسبب المشاكل التقنية، التوقفات الناجمة عن الالتزامات المنزلية أو الانقطاعات الرقمية، ومشاكل الصحة البدنية والنفسية للعاملين (غياب شروط مريحة للعمل في المنزل، العزلة الاجتماعية، والإرهاق الناجم عن فرط استعمال البرامج والأجهزة الرقمية)، وبسبب «ضعف تأثير» التعليمات المقدمة عن بُعد من طرف الإدارة»[111]. علاوة على ذلك، فإن مخاطر ضعف روح الفريق والشعور بالانتماء إلى المقاولة أو المؤسسة بفعل البعد الجسدي والنفسي الناجم عن العمل عن بعد قد تؤثر سلبا على تحفيز العاملين ونجاعة أدائهم.

105 - Suzy Canivenc, Marie-Laure Cahier, Le travail à distance dessine-t-il le futur du travail ? Paris, Presses des Mines, 2021

106 - « Does working from home work? Evidence from a chinese experiment », Nicholas Bloom, James Liang John Roberts Zhichun Jenny Ying, Université de Stanford, 2015.

107 - « Effets positifs potentiels du télétravail sur la productivité à l'ère post-COVID-19 : quelles politiques publiques peuvent aider à leur concrétisation ? », OCDE 2020.

108 - Le travail à distance dessine-t-il le futur du travail ? » Suzy Canivenc, Marie-Laure Cahier, Paris, Presses des Mines, 2021

109 - « Le travail à distance dessine-t-il le futur du travail ? » Suzy Canivenc, Marie-Laure Cahier, Paris, Presses des Mines, 2021

110 - Cité in Madeline B., « L'impact variable du télétravail sur la productivité ». Le Monde, 28 décembre 2020.

111 - نفس المصدر « Le travail à distance dessine-t-il le futur du travail ?»

ووفقًا لدراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[112]، هناك علاقة وثيقة بين وتيرة العمل عن بعد والإنتاجية. وهكذا فإن نجاعة أداء العاملين عن بعد تنخفض عندما يصبح العمل مفرطا. وبالتالي وحسب هذه الدراسة، ينبغي تحديد وتيرة العمل عن بُعد حيث يتم تحقيق أكبر قدر ممكن[113] من النجاعة في أداء العاملين، حسب القطاعات والمهن.

العمل عن بعد وظاهرة الأوبر (ubérisation)

من بين المخاطر الرئيسية للعمل عن بعد، نذكر تراجع العلاقات المهنية مع محاولة تحويل وضعية العاملين الذين تحميهم عقود العمل، بناء على علاقة التبعية، إلى مقدمي خدمات لا يتمتعون بأية حماية (بدون عقد عمل أو أية حماية اجتماعية). وبالتالي، ينتقل العامل عن بعد من وضعية أجير إلى وضعية مناول بدوام كامل أو عامل حر مستقل. ويتكرس هذا التوجه على مستوى نموذج المنصات الرقمية حيث نشهد تحول الشغل إلى سلعة (نموذج العمل المؤدى حسب الخدمة). إن هذا الوضع يمكن أن يشكل تهديدا للمقاولات التي لا تتوفر على رأسمال بشري خاص بها، والذي يشكل ثروتها الحقيقية.

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك»

بخصوص إيجابيات العمل عن بعد، يرى 81.6 في المائة من المشاركين أن هذه الممارسة تمثل فرصة لتوفير الوقت والمال المخصصين للتنقل. من جهة أخرى، يعتبر أزيد من نصف المشاركين أن العمل عن بعد مكنهم من تقليص درجة الإجهاد واكتساب مزيد من الاستقلالية في تدبير المهام المناطة بهم، كما مكنهم من التركيز في عملهم بشكل أفضل.

العمل عن بعد والاستدامة

إن تجربة العمل عن بعد التي تلت أزمة كوفيد-19، وإجراءات الحجر المنزلي التي رافقتها، فتحت المجال أمام إمكانية حدوث تأثير إيجابي على الاستدامة، لا سيما مع التغيرات الكبرى التي شهدتها أنماط التنقل وإلغاء معظم التنقلات بين المنزل ومقر العمل. وقد انخفضت الانبعاثات اليومية لثاني أكسيد الكربون[114] على الصعيد العالمي بنسبة 17 في المائة في بداية شهر أبريل 2020 مقارنة بمتوسط المستويات المسجلة في سنة 2019.

وموازاة مع العمل عن بعد المنزلي، ظهرت أشكال أخرى من العمل عن بعد تم التركيز عليها لا سيما مع بداية التعافي من آثار أزمة كوفيد، في مراكز للعمل عن بعد وفضاءات العمل المشتركة، والعاملين دائمي التنقل أو ما يسمى «العاملون الرحل». وفي هذا الصدد، فإن العمل عن بعد في فضاءات عمل ثالثة يشمل جميع فضاءات العمل غير أماكن العمل الاعتيادية التي تختلف عن المكتب أو المقاولة أو منزل العامل عن بُعد. ويهدف هذا الشكل الجديد من العمل تجنب الشعور بالعزلة لدى العامل عند مزاولته للعمل عن بعد، وكذا ضمان ظروف عمل أفضل مقارنة بالمنزل، شبيهة بظروف العمل في المكتب. إن العمل عن بُعد في فضاءات العمل المشتركة (Coworking) يشمل أي نشاط يتم تنفيذه في مساحة عمل مشتركة تهدف إلى تعزيز التبادلات بين العاملين.

112 - OCDE, Effets positifs potentiels du télétravail sur la productivité à l'ère post-covid-19 : quelles politiques publiques peuvent aider à leur concrétisation ?, juillet 2020, http:// www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/effets-positifs-potentiels-du-teletravail-sur-la-productivite-a-l-ere-post-covid-19-quelles-politiques-publiques-peuvent-aider-a-leur-concretisation-a43c958f/

113 Effets positifs potentiels du télétravail sur la productivité à l'ère post-covid-19 : quelles politiques publiques peuvent aider à leur concrétisation ?, juillet 2020, http:// www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/effets-positifs-potentiels-du-teletravail-sur-la-productivite-a-l-ere-post-covid-19-quelles-politiques-publiques-peuvent-aider-a-leur-concretisation-a43c958f/

114 - « Temporary reduction in daily global CO2 emissions during the COVID-19 forced confinement », Nature Climate Change, 2020.

وتتيح هذه الفضاءات «الثالثة»، مبدئيا، نوعا من إعادة انتشار فضاءات العمل [115] داخل المجالات الترابية، حيث تسمح بتحسين جودة حياة العاملات والعاملين من خلال تقليص الحجم المتوسط لساعات العمل والتخفيف من شعورهم بالعزلة، كما من شأنها أن تشجع المقاولات على البحث عن حلول عقارية بديلة. وعلى نفس المنوال، فإن مسألة التنقل فيما يتعلق بتطوير العمل عن بعد من شأنها تعزيز جاذبية العديد من المجالات الترابية، لا سيما تلك الواقعة في محيط الأقطاب الاقتصادية التي تتميز بالدينامية حيث أنشطتها معنية بالعمل عن بعد أو بالنسبة للمجالات الترابية النائية بشرط أن تتم تهيئة فضاءات لتسهيل العمل عن بعد والولوج إلى الأنترنت ذي الصبيب العالي. كما أن إرساء ممارسة العمل عن بعد سيكون له تأثير على تهيئة المجالات الترابية على المديين المتوسط والطويل.

ومما لا شك فيه أن العمل عن بعد له تأثير كبير على البيئة حيث يتسبب في زيادة في مستويات التلوث الرقمي تقدر بنحو 4 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة على الصعيد العالمي، لا سيما من خلال تنظيم مؤتمرات عن طريق التناظر المرئي، مع ما تتطلبه من استهلاك للنطاق الترددي للأنترنت، وما ينجم عنها من نفايات إلكترونية[116].

التحديات الواجب رفعها على مستوى السياسات العمومية

يطرح العمل عن بعد عدة أسئلة[117]، سواء بالنسبة للعاملين أو أرباب العمل. في هذا الصدد، تضطلع السياسات العمومية بدور أساسي في إرساء ممارسات للعمل عن بعد تعتمد على مناهج عمل مبتكرة، تحسن من تنافسية المقاولات وتعزز قدرات العاملات والعاملين، وتنهض بمستوى رفاههم، مع مراعاة الدروس المستقاة من تجربة العمل عن بعد خلال الأزمة الصحية كوفيد-19. إن الوسائل التي يؤثر بها العمل عن بعد على الإنتاجية ورفاه العاملات والعاملين تؤثر مبدئيا، على الدور الذي قد تضطلع به السياسات العمومية في الاستفادة بشكل أكبر من المزايا الاقتصادية للعمل عن بعد.

ومن بين التحديات المتعلقة بالعمل عن بعد، تجدر الإشارة إلى أهمية التواصل الحضوري في تنفيذ المهام المعقدة وتعزيز الابتكار[118]. في هذا الصدد، يعتبر اقتسام نفس الفضاء أمرا أساسيا لتحقيق الابتكار (مثال silicon valley) ودور المختبرات الجامعية. موازاة مع ذلك، تعتمد قدرة العاملين على التكيف على الظروف التي يزاولون فيها العمل عن بُعد، ولا سيما أجهزة المعلوميات الخاصة بهم والفضاء المخصص لهم للعمل، أو الإمكانيات المتاحة لهم لرعاية أطفالهم. وبالتالي، فإذا ظل العامل يتحمل التكاليف المرتبطة بالعمل عن بعد بدل المقاولة، فإن ذلك يجعله أقل نجاعة في الأداء. ومن ثم، فإن دور السياسات العمومية ضروري لتوفير بيئة للعمل عن بعد تكون ملائمة بالنسبة للعاملات وللعاملين.

من ناحية أخرى، أبرزت تجربة العمل عن بعد التي جاءت في أعقاب أزمة كوفيد حاجة المسؤولين عن التدبير إلى التكيف مع الإمكانات التي يتيحها هذا النمط من العمل. وفي هذا السياق، فإن نمط التدبير القائم على منطق الحضور الفعلي بمقر العمل قد يحرم العاملين من الاستفادة من مزايا العمل عن بعد وقد يؤدي إلى عدم الاستجابة لانتظاراتهم الجديدة. لذا، ينبغي تشجيع ممارسات جديدة في مجال التدبير تراعي الأنماط الجديدة للعمل، بما فيها الاشتغال خارج مقر العمل.

115 - « Les tiers-lieux Espaces de travail, d'émulation et de vie », Les Entretiens Albert-Kahn, Laboratoire d'innovation publique, France

116 - Mavallet L., « Télétravail : ombres et lumières d'une pratique qui s'impose de plus en plus », CIO, 1er décembre 2020.

117 – « Effets positifs potentiels du télétravail sur la productivité à l'ère post-covid-19 : quelles politiques publiques peuvent aider à leur concrétisation ? » OCDE 2020.

118 - « Clusters of Entrepreneurship and Innovation », Chatterji, A., E. Glaeser et W. Kerr, NBER macroeconomics annual, 2013.

أخيراً، يشكل توفر البنيات التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وجودتها شرطاً أساسياً لاعتماد نمط العمل عن بعد وضمان نجاعته. ويكتسي ضمان جودة شبكة الأنترنت ذي الصبيب العالي وتوفير فضاءات عمل ثالثة (غير أماكن العمل الاعتيادية أو المنزل) أهمية بالغة في هذا الإطار. وعلاوة على ذلك، يتعين مراعاة متطلبات حماية واحترام الحياة الخاصة، بدءاً من الحماية من القرصنة الإلكترونية، وانتهاءً بإرساء معايير الشفافية في ما يتعلق بجمع المعطيات الخاصة بالعاملات والعاملين. وفي هذا الصدد، ينبغي[119] أن تتيح السياسات العمومية تيسير ولوج المقاولات العاملات والعاملين بها إلى بنيات تحتية سريعة وموثوقة ومؤمنة لتكنولوجيات المعلومات والتواصل.

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك»

أكد 74 في المائة من المشاركين أنه سبق لهم خوض تجربة العمل عن بعد. ويلاحظ أن 15 في المائة فقط من هذه الفئة صرحوا بأنهم عملوا عن بعد عقب أزمة كوفيد، مقابل 72 في المائة اعتمدوا هذا النمط خلال فترة الحجر المنزلي.

119 – « Effets positifs potentiels du télétravail sur la productivité à l'ère post-covid-19 : quelles politiques publiques peuvent aider à leur concrétisation ? » OCDE 2020.

2 العمل عن بعد بالمغرب: واقع الحال؟

1.2. ممارسة العمل عن بعد بالمغرب

الأطر العليا وقطاع الخدمات أكثر المعنيين

على إثر فرض الحجر المنزلي، اضطرت العديد من الإدارات والمقاولات المغربية، منذ مارس 2020، إلى اعتماد نمط العمل عن بُعْد، لكن دون أن تكون جميعها مستعدة لذلك. ولا يزال البعض منها يتبنى إلى اليوم صيغة مختلطة تجمع بين العمل الحضوري والعمل عن بعد.

واستناداً إلى نتائج البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط خلال الفترة ما بين 15 و24 يونيو 2020، حول «تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر»، والذي شمل عينة تمثيلية مكونة من 2.169 أسرةً، **فإن العمل عن بعد يهم بالأساس الأطر العليا وقطاع الإعلام والاتصال**. والجدير بالذكر أن هذا البحث سعى إلى مقاربة تطور السلوك الاجتماعي والاقتصادي والوقائي في ظل جائحة كوفيد-19، وتقييم آثار هذه الأزمة الصحية على مختلف شرائح السكان من حيث الولوج إلى السلع الأساسية والتعليم والعلاجات الصحية والشغل وغير ذلك.

وفي هذا الصدد، تشير نتائج هذا البحث إلى أنه من بين مجموع السكان النشيطين المشتغلين، اعتمد 16 في المائة منهم فقط العمل عن بعد خلال فترة الحجر المنزلي. وتصل هذه النسبة إلى 24 في المائة بين النساء، مقابل 13 في المائة بين الرجال، وإلى 22 في المائة بين سكان المدن مقابل 5 في المائة بين سكان الوسط القروي.

ويخص العمل عن بعد، أساسا، الأطر العليا بنسبة 62 في المائة، إذ اعتمده 47 في المائة منهم بصفة دائمة و15 في المائة بالتناوب مع العمل الحضوري. وقد اعتمد نمط العمل عن بعد 31 في المائة من النشيطين المشتغلين في قطاع الخدمات، و21 في المائة من المأجورين و10 في المائة من المشغِّلين أو المستقلين.

رسم بياني رقم 20: نسبة النشيطين المشتغلين حسب صيغة العمل عن بعد (بالنسبة المئوية)

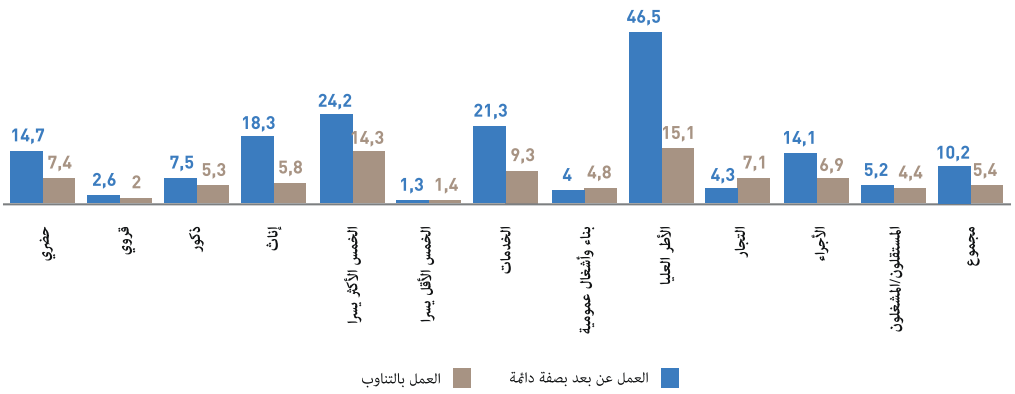

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبالنسبة للمقاولات، تشير نتائج بحث المندوبية السامية للتخطيط حول «تأثير كوفيد-19 على نشاط المقاولات، الصادر في فبراير 2022، إلى أن 12 في المائة فقط من الأجراء اشتغلوا عن بعد خلال سنة 2021، في حين 83 في المائة اشتغلوا حضوريا. ويختلف هذا التوزيع حسب فئات المقاولات، حيث تم اعتماد نمط العمل عن بعد بشكل أكبر في المقاولات الكبرى (16 في المائة من العاملات والعاملين) مقارنة بالمقاولات الصغيرة جدا (6 في المائة من العاملات والعاملين).

رسم بياني رقم 21: توزيع أجراء المقاولات خلال سنة 2021 حسب نمط العمل وحسب الفئة

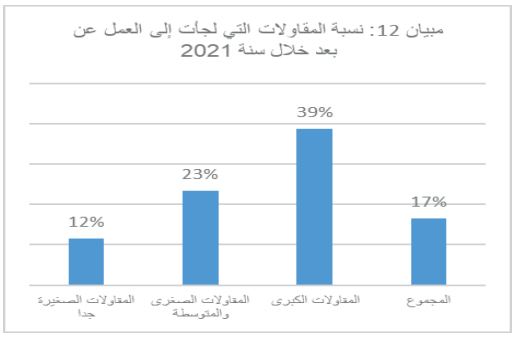

رسم بياني رقم 22: نسبة المقاولات التي لجأت إلى العمل عن بعد خلال سنة 2021

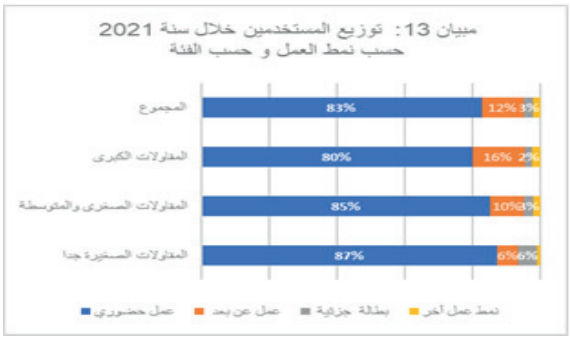

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وحسب البحث ذاته، يتم اللجوء إلى العمل عن بعد بشكل خاص في قطاعي الإعلام والاتصال (39 في المائة من اليد العاملة) والأنشطة العقارية (23 في المائة). في المقابل، فإن الاعتماد على نمط العمل عن بعد ظل أقل انتشاراً في الصناعات المعدنية والميكانيكية (8 في المائة) وصناعات النسيج والجلد (7 في المائة).

رسم بياني رقم 23: توزيع أجراء المقاولات خلال سنة 2021 حسب نمط العمل وحسب القطاع

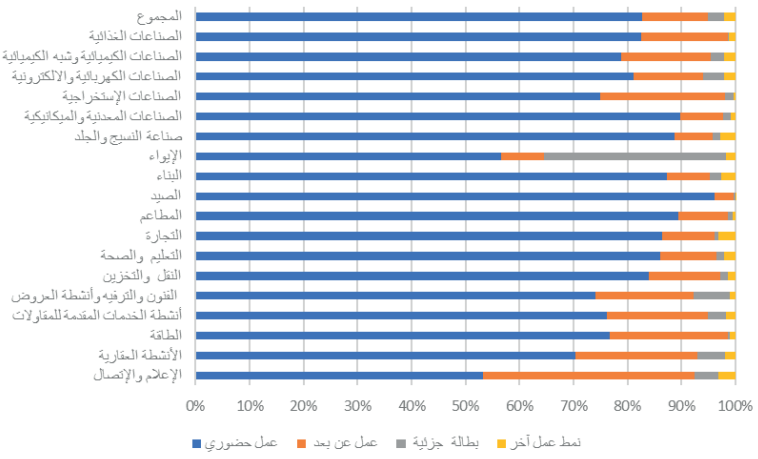

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

إجابات المشاركين في الاستشارة التي تم إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك»

يتوقع 89 في المائة من المشاركين أن العمل عن بعد سيفرض نفسه كنمط جديد من العمل بالمغرب، منهم 64.4 في المائة يرون أن هذه الصيغة يجب أن تمارس بالتناوب مع العمل الحضوري. في المقابل، يرى 35.6 في المائة من المشاركين أنه يتعين مزاولة العمل عن بُعد طيلة أيام العمل.

يفضل غالبية المستخدمين والمشغلين بالمغرب نمط العمل المختلط (حضوري-عن بعد)

على غرار البحوث التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، شكلت تداعيات أزمة كوفيد 19 على سوق الشغل موضوعاً للعديد من البحوث التي ركزت جميعها بشكل خاص على تجربة العمل عن بعد وكيف اختلف التفاعل معها باختلاف العاملين وأرباب العمل. وفي هذا الصدد، نذكر على سبيل المثال البحث الذي أجرته[120] منصة فرص الشغل «Rekrute» في نونبر 2021، وشمل 2.709 أجراء مغاربة، يشتغلون في غالبيتهم في مقاولات كبرى ومتوسطة.

وقد أكد 57 في المائة من الأجراء الذين شاركوا في هذا البحث أنهم يفضلون نمط العمل المختلط (حضوري-عن بعد)، في حين أفاد 25 في المائة منهم أنهم يفضلون العمل عن بعد طيلة أيام العمل. وعمد 72 في المائة ممن كانوا يعملون عن بعد إلى تهيئة فضاءات مخصصة للعمل داخل منازلهم، وهو ما يدل على أنهم تأقلموا مع هذا النمط من العمل وأنهم مستعدون لاعتماده مستقبلا. وقد يعزى ذلك بالأساس للعديد من المزايا التي يجدونها في العمل عن بعد، من قبيل توفير الوقت، وإقامة توازن أفضل بين الحياة الشخصية والمهنية، وتقليص الإجهاد والتعب والرفع من المردودية. ويشير البحث إلى أن القطاعات المعنية أكثر من غيرها بتجربة العمل عن بعد تتمثل في : مراكز الاتصال (9.6 في المائة) وقطاع المعلوميات (9.42 في المائة) والقطاع البنكي/ المالي (7.45 في المائة) والسيارات (6.4 في المائة) والمحاسبة / الافتحاص (5.58 في المائة) وقطاع البناء والأشغال العمومية (4.94 في المائة).

الرسم البياني رقم 25: أجوبة الأجراء بشأن اعتماد المقاولة التي يشتغلون بها لنمط العمل عن بعد

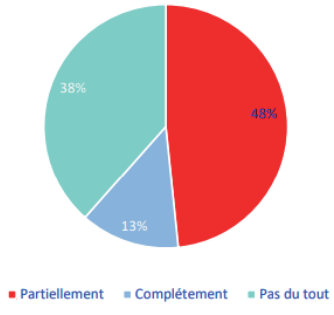

الرسم البياني رقم 24: نمط العمل الذي يفضله الأجراء

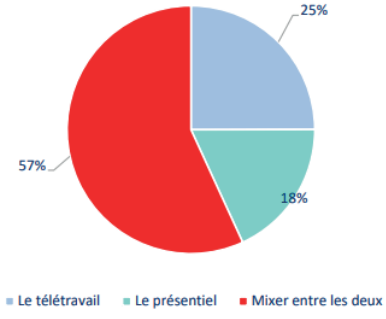

وحسب البحث ذاته، يرى 8 في المائة من الأطر أن تجاوز الوقت المخصص للعمل على حساب الحياة الشخصية هو أول جانب سلبي في العمل عن بعد. ويعتبر تدبير الوقت العنصر الرئيسي الذي يجعل تمثلات الأجراء تجاه العمل عن بعد متباينة. ولم يكن الأجراء راضين كل الرضا عن العمل عن بُعد إذ اشتكوا من العزلة ونقص

120 - Enquête « Les Marocains et le télétravail », Rekrute, novembre 2021.

الاعتراف بجهودهم وزيادة عبء العمل والجوانب السلبية للتدبير عن بُعد. وفي ما يتعلق بالآفاق المستقبلية، صرح 84 في المائة من الأشخاص الذين يواصلون العمل بشكل حضوري أن المقاولة التي ينتمون إليها لا تعتزم اعتماد نمط العمل عن بُعد في الوقت الراهن. وقد يعزى هذا الموقف إلى الصورة السلبية التي تشكلت لدى المسؤولين المكلفين بالتدبير حول هذا النمط من العمل، أو إلى أسلوب التدبير المعتمد أو إلى ثقافة المقاولة.

ممارسات فضلى

أطلقت مجموعة (Intelcia) المختصة في الحلول الرقمية، في سنة 2020، تجربة أولى بفرعها بمدينة وجدة لاعتماد صيغة عمل مختلطة (80 في المائة من وقت العمل بصيغة العمل عن بعد، و20 في المائة بصيغة العمل حضوري)، مما يعكس مرونة هذه المجموعة وقدرتها على الصمود والابتكار والتي مكنتها من تقليص تكلفة الإنتاج.

ومن بين التدابير التي اتخذتها المجموعة لتوفير إطار العمل عن بعد في فرعها بمدينة وجدة، نذكر ما يلي:

- التحقق من مدى **ملاءمة** مقر السكنى لمزاولة العمل عن بعد؛
- تكفل المجموعة **بأدوات العمل** (حاسوب محمول + سماعات)؛
- توفير عرض جزافي **للربط بالأنترنت**؛
- **وضع بنود تعاقدية خاصة** تتعلق بالعمل عن بعد؛
- توفير دورات حضورية للتكوين والنهوض بالكفاءات؛
- الوقاية من الشعور بالعزلة (مقابلات مع المسؤولين عن التدبير وإحداث خلية نفسية)؛
- تعزيز آليات مراقبة الجودة على المستوى الداخلي؛
- اعتماد آلية ملائمة للتنشيط.

وعلى مستوى القطاع البنكي، أطلق القرض العقاري والسياحي (CIH) بشكل تدريجي سنة 2022 شكلا مختلطا وفعالا للعمل (ما بين يوم ويومين في الأسبوع). ومن بين أهداف هذا النمط: **تشجيع الأجراء على البقاء في المقاولة، والاقتصاد في التكاليف المرتبطة بالعقار والطاقة ومستلزمات العمل، واستقطاب الكفاءات الشابة، وإرساء تنظيم مرن وقابل للتكيف مع مختلف الوضعيات، وتقليص الانعكاسات البيئية الناجمة عن استهلاك الطاقة.**

2.1. أي آفاق؟

عوامل النجاح الرئيسية لنمط العمل عن بعد

هناك عدة عوامل رئيسية لنجاح هذا النمط الجديد من العمل بالمغرب، نذكر من بينها:

- **الرضا الذي ناله هذا النمط الجديد للعمل لدى العاملات والعاملين والمشغلين، والرغبة التي أبداها هؤلاء في الاستمرار في اعتماده بعد الجائحة.** وفي هذا الصدد، تؤكد البحوث التي أجرتها بعض المقاولات على الصعيد الداخلي وتلك التي أجريت لدى عدد من المقاولات والقطاعات هذا التوجه. وهكذا، فبالنسبة لمجموعة (Intelcia) المختصة في الحلول الرقمية، صرح 82 في المائة من العاملين أنهم جد راضين عن نظام العمل عن بعد ويرغبون في اعتماده بعد الجائحة. وعلى مستوى القطاع البنكي، وفي إطار بحث داخلي أجراه القرض العقاري والسياحي (CIH)، أفاد 85.5 في المائة من المستجوبين أنهم مرتاحون أو جد مرتاحين لصيغة العمل عن بعد، وصرح 80.6 في المائة منهم أنهم يؤيدون اعتماد نمط العمل عن بعد. وعلى صعيد البحث الذي أنجزته المنصة الخاصة بنظام إدارة التعلم (LMS) لدى عينة تضم 1.000 مشارك ينتمون إلى القطاعين الخاص والعام من مختلف جهات المملكة، أبدى 83 في المائة من المشاركين في البحث رضاهم عن تجربة العمل عن بعد. وقد سُجِّل نفس التوجه على مستوى الإدارة العمومية، كما تؤكد ذلك نتائج البحث الذي أجرته وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والبنك الدولي في دجنبر 2020، حيث أفاد 56 في المائة من المشاركين أن تجربة العمل عن بعد كانت إيجابية (تتمثل الميزتان الرئيسيتان لهذا النمط من العمل في ربح الوقت الذي يستغرقه التنقل لمقر الشغل، وإرساء مرونة أكبر في العمل)، بينما أبدى 78 في المائة من المدراء موافقتهم على اعتماد صيغ أخرى للعمل، بما فيها العمل عن بعد، بالنسبة لبعض الأنشطة.
- **وعي عدد هام من المقاولات المغربية بعد انتشار الجائحة بأهمية اعتماد العمل عن بعد،** الذي يُنظر إليه على أنه فرصة لتعزيز أدائها الاقتصادي وتسريع وتيرة انتقالها نحو الرقميات. وهذا يهم بشكل خاص غالبية المقاولات العاملة في قطاع الخدمات (ترحيل الخدمات، التأمينات، القطاع البنكي، تكنولوجيا الإعلام، وغيرها).
- **النظر إلى العمل عن بعد كميزة تنافسية يمكن استثمارها من أجل استقطاب الكفاءات أو الاحتفاظ بها.** وقد أفادت العديد من المقاولات التي جرى الإنصات إليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المترشحين، لاسيما الشباب منهم، لا يترددون أثناء مقابلات التوظيف في طرح السؤال عن السياسة التي تعتمدها المقاولة في مجال العمل عن بعد. وعلاوة على ذلك، من شأن العمل عن بعد أن يتيح للمقاولات والإدارات العمومية المغربية توظيف بعض الكفاءات العالية المقيمة خارج المغرب، ولو لفترة زمنية محددة.

من ناحية أخرى، فإن هذا النمط يتيح أيضًا إمكانية عمل المغاربة عن بعد مع الشركات الأجنبية انطلاقاً من المغرب، بحيث بدأ هذا التوجه يأخذ زخماً متزايداً، لا سيما في قطاع الإعلاميات. وعلى الرغم من غياب معطيات تؤكد هذه الخلاصات حتى الآن، فإنه من الأهمية بمكان الانكباب على دراسة هذه الظاهرة من أجل تحليل المخاطر التي قد تنطوي عليها (هجرة الكفاءات) أو الفرص التي تتيحها (توسيع سوق الشغل، اكتساب الخبرات، إلخ).

- **توجه نحو نزع الطابع المادي عن المعاملات والمساطر.** وقد تجسد هذا التوجه على الخصوص من خلال إعداد عدد من الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تسريع وتيرة الانتقال الرقمي، كاستراتيجية «المغرب الرقمي 2020»، ووضع إطار قانوني أقل تقييداً وأكثر ملاءمة بشأن مختلف المعاملات، على غرار القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والقانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، وإحداث العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال، منها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشّخصي (CNDP) ووكالة التنمية الرقمية (ADD). ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن هذه المبادرات تقتضي معالجة عدد من مكامن الضعف والهشاشة التي تمت الإشارة إليها في الرأي الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2021، بعنوان « نحو تحوّل رقميّ مسؤول ومُدمِج»[121]، وذلك من أجل توفير متطلبات إنجاحِ مسلسلِ التحول الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية، التي ساهمت أزمة كوفيد-19 في توسيعها.
- الطموح الذي يحمله النموذج التنموي الجديد من أجل الاندماج في سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، يشكل العمل عن بعد فرصة ورافعة حقيقية للانخراط بوتيرة سريعة في سلاسل القيمة الأكثر تقدمًا، لا سيما بالنسبة للمهندسين والمهندسين المعماريين والأطباء وجميع الخدمات والأنشطة التي تتطلب الخبرة، وكذا من أجل التموقع في «الصناعة 4.0».

إجابات المشاركين في استطلاع الرأي على منصة «أشارك»

صرح 81 في المائة من المشاركين أنهم تحملوا مصاريف الربط بشبكة الانترنت من أجل القيام بالعمل عن بعد. في حين تكلف نحو 66 و55 في المائة على التوالي من المشاركين بمصاريف تهيئة فضاءات مخصصة للعمل واقتناء معدات معلوماتية مناسبة.

العوائق:

- **بطء في مسلسل وضع إطار قانوني مناسب**، سواء على صعيد القطاع العام أو الخاص.
- تتناول مدونة الشغل في مادتها 8 العمل في المنزل بإيجاز شديد، في مادتها 8، وكذا مقتضيات المرسوم رقم 2.12.262 الصادر بتاريخ 10 يوليوز 2012 بتحديد القواعد الصحية السارية على الأجراء المشتغلين بمنازلهم. ويبقى هذا النص القانوني غير كافٍ للاستجابة للتعريف المتعارف عليه دوليا للعمل عن بعد. ولتدارك هذا الفراغ القانوني، يعتزم القطاع الحكومي المكلف بالتشغيل وضع معايير قانونية تؤطر العمل عن بعد، عبر إطلاق دراسات مقارنة للتجارب الدولية والأخذ بعين الاعتبار التجارب والممارسات الفضلى على الصعيد الوطني، علاوة على إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وقد عمل القطاع العام خلال الجائحة على تأطير العمل عن بعد بإصدار منشورين يتعلق أحدهما بالترخيص بالعمل عن بعد في إدارات الدولة والمؤسسات العمومية، ويقدم ثانيهما دليلاً للعمل عن بعد في الإدارات العمومية[122]. ولا يزال مشروع المرسوم رقم 2.20.34 المتعلق بالعمل عن بعد بإدارات الدولة، الذي جرى الإعلان عنه عندئذ في مسطرة المصادقة. والملاحظ أن مقتضيات هذا المشروع، الذي يعتبر ممثلو التنظيمات النقابية أنه لم يتم إشراكهم بشأنه، ترخص للموظف بالعمل عن بعد، بدوام جزئي أو بدوام كامل، بناءً على طلبه، لمدة أقصاها سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

121 - https://www.cese.ma/ar/documents/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%a9/

122 – جلسة إنصات لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، 5 أبريل 2022

- ينبغي مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر للجوانب المتعلقة بإلزامية القرارات الصادرة عن الهيئات التقريرية بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية والخاصة، بما يسمح بتأطير وتشجيع عقد اجتماعات الجمعيات العامة ومجالس الإدارة في العديد من المؤسسات والمقاولات عن بُعد.

- **طبيعة النسيج الإنتاجي الوطني تظل متسمة بغلبة المقاولات الصغيرة ومتناهية الصغر.** وحسب آخر تقرير أصدره المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (OMTPME) في شتنبر 2021، من بين 571.989 مقاولة موجودة في المغرب في 2019، 91.9 في المائة هي مقاولات متناهية الصغر، 4.6 في المائة مقاولات صغيرة جدا، 2.7 في المائة مقاولات صغرى، و0.6 و0.3 في المائة فقط هي على التوالي مقاولات متوسطة وكبرى. في المقابل، من بين 12 في المائة من الأجراء الذين عملوا عن بعد خلال سنة 2021، نجد أن 6 في المائة فقط هم أجراء لدى المقاولات الصغيرة جدا، مقابل 16 في المائة يعملون في المقاولات الكبرى[123].

- **نمط تدبير يولي الأهمية للحضور الفعلي لمقر العمل أكثر من الاهتمام بالنتائج.** ولا يتيح هذا النمط، القائم بالأساس على مبدأ المراقبة عن قرب، التوفر على الأدوات اللازمة لقياس أداء العاملين عن بعد، وهو ما يجعل المسؤولين عن التدبير يخشون وقوع تراخٍ في الالتزام بضوابط العمل وتراجع الإنتاجية[124].

- **صعوبات في الولوج إلى الأنترنت ذي الصبيب العالي** (لاسيما في المناطق النائية وبسبب الكلفة)، وإلى البنيات التحتية لتكنولوجيات المعلومات والتواصل وأدواتها.

- **عدم وجود برنامج لمواكبة المؤسسات والمقاولات المعنية بالعمل عن بعد، وكذا برنامج لتكوين الموارد البشرية حول هذا الشكل الجديد من تنظيم العمل.**

123 – حسب الأرقام التي أوردتها المندوبية السامية للتخطيط.

124 - LMS enquête « télétravail : mode passagère ou tendance lourde ? », mai 2020.

3 توصيات

بناء على عناصر التشخيص المبينة أعلاه، واسترشادا بالتجربة التي جرت مراكمتها على المستويين العالمي والوطني خلال ظرفية جائحة كوفيد-19، يقترح المجلس عددا من سبل العمل من أجل تشجيع اعتماد نمط العمل عن بُعد، وذلك بناءً على الركاز التالية:

- جعل العمل عن بعد عاملاً لتحقيق الازدهار الاجتماعي وتعزيز تنافسية المقاولات وتحسين الكفاءات؛
- الارتكاز على إطار قانوني يضمن بناء الثقة بين المُشَغِّل والأجير؛
- مواكبة دينامية إرساء تحول ثقافي في الممارسات التدبيرية؛
- تشجيع التشاور والحوار.

ويظل اعتماد نمط العمل عن بعد، سواء في نمط مختلط أو بشكل كلي، خيارًا مطروحاً ويرتكز قرار اعتماده من عدمه على جملة من المعايير التي ينبغي على الإدارات والمقاولات العمومية والخاصة أخذها بعين الاعتبار، والتي تشمل حجم المؤسسة، ومجال نشاطها، والمهن والكفاءات التي تتطلبها، وأهدافها ومصالحها الاقتصادية، دون إغفال رفاه العاملات والعاملين وصون حقوقهم.

وارتكازاً على تحليل المعطيات التي تم تجميعها، وأخذاً بعين الاعتبار **نتائج**[125] **الترتيب الذي اقترحه المواطنون والمواطنات المشاركون في الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس عبر المنصة الرقمية التشاركية «أشارك»، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد التوجهات التالية :**

1. **وضع إطار قانوني للعمل عن بعد يضمن تحقيق التوازن في الحقوق والواجبات بين العاملات والعاملين والمشغِّلين**

- مراجعة والإسراع باعتماد مشروع المرسوم رقم 2.20.343 المتعلق بالعمل عن بُعد بإدارات الدولة، مع الحرص على إدراجه كنمط عمل قائم الذات إلى جانب العمل الحضوري ؛
- ملاءمة مقتضيات مدونة الشغل مع خصوصيات العمل عن بُعد، وإدراج هذه المراجعة في جدول أعمال الحوار الاجتماعي؛
- توسيع نطاق وملاءمة تدابير الصحة والسلامة في العمل مع المخاطر وحوادث الشغل والأمراض المهنية الخاصة بالعمل عن بعد وتعزيز مراقبتها؛
- توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص العاملين عن بعد وتمكينهم من ظروف ووسائل عمل مناسبة، تكون مماثلة لتلك المتاحة للعاملين بشكل حضوري؛
- ملاءمة مهام مفتشية الشغل مع هذا الشكل الجديد من تنظيم العمل؛
- تطوير الاتفاقيات الجماعية القطاعية بإدراج التعاقد في إطار العمل عن بعد، بشكل نظامي يسمح بتوضيح حقوق كل طرف وواجباته، مع مراعاة خصوصيات مختلف المهن؛

125 – الملحق : نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس حول موضوع العمل عن بعد عبر المنصة الرقمية «أشارك».

- ملاءمة الإطار المتعلق بالعمل عن بعد مع متطلبات حماية المعطيات الشخصية واحترام الحياة الخاصة؛
- وضع و/ أو تحيين الأنظمة الداخلية للمقاولات، بما يضمن التحديد الواضح للواجبات والحقوق المتعلقة بمزاولة العمل عن بُعد.

2. **إعداد مخطط للدعم والمواكبة**

- **بالنسبة للولوج إلى البنيات التحتية لتكنولوجيات المعلومات والتواصل:**

- إعداد بروتوكول لضمان استمرارية الأنشطة بالمقاولات والإدارات العمومية عبر نمط العمل عن بعد، يتم تفعيله في حالة الأزمات والقوة القاهرة؛
- إعادة النظر في كيفيات تقديم الإدارات العمومية لخدماتها من خلال إدماج آلية العمل عن بعد، مع وضع البنيات التحتية اللازمة لتجويد العمل والتواصل؛
- النهوض بالعرض المتاح من قبل الفضاءات التي تضم مكاتب القرب؛
- تشجيع فضاءات العمل المشتركة (coworking) في القطاع العمومي من أجل تيسير التعاون والتبادل بين الموظفين من مختلف القطاعات الحكومية، وتقليص التنقل، وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى؛
- إعداد مخطط للمواكبة والدعم في المجال الرقمي لفائدة المقاولات الصغيرة ومتناهية الصغر؛
- تحسين الولوج للأنترنت ذي الصبيب العالي وخفض تكلفته، لا سيما في المناطق النائية؛
- نشر دليل حول الكيفيات والمعايير الواجب احترامها عند اعتماد نمط العمل عن بعد من قبل المقاولات.

- **بالنسبة للممارسات التدبيرية:**

- إحداث مرصد مشترك (المشغلون، النقابات، المندوبية السامية للتخطيط، الجامعات) يهدف إلى توفير المعطيات اللازمة للأطراف المعنية للوقوف على العوائق وعوامل نجاح تجربة العمل عن بعد في ارتباط مع خصوصية الواقع المغربي؛
- إعداد وتنفيذ برامج للتكوين في مجال العمل عن بعد لفائدة المسؤولين المكلفين بالتدبير والموارد البشرية. وينبغي توفير التكوين في هذا المجال قبل إبرام أي تعاقد للعمل عن بعد؛
- وضع منظومة ملائمة لتقييم حجم أعباء العمل عن بعد ومستوى أداء العاملات والعاملين؛
- تعزيز الثقة بين المشغلين والعاملات والعاملين، بما يتيح إدماج خصوصيات العمل عن بعد في ثقافة الإدارة/المقاولة، مع الحرص على النهوض بالآليات التي تعزز التفاعل والتواصل الاجتماعي داخلها.

القسم الثالث

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

في إطار اضطلاعه بالاختصاصات الموكولة إليه، واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2021 تعزيز مساهمته في **النهوض بالديمقراطية التشاركية وتعزيز المشاركة المواطنة**، وكذا العمل على تحسين نجاعة تدبيره، والرفع من جودة إسهاماته في نطاق المهام الدستورية المنوطة به.

وبالإضافة إلى استمراره في إعمال منهجيته في العمل، القائمة على المقاربة التشاركية، والإنصات، وإشراك مختلف الفاعلين المعنيين، وتعبئة الذكاء الجماعي لمختلف مكوناته، والانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى، والتحلي بالموضوعية في التحليل والسعي إلى التوافق البنَّاء في إبداء الرأي، واصل المجلس تنفيذ استراتيجية عمله التي وضعها خلال سنة 2019 والرامية إلى تعزيز أدائه وجعله مؤسسة أكثر تأثيرا، وأكثر انفتاحا على محيطها، وأكثر اشعاعا، وأكثر فعالية على المستوى الداخلي.

من جهة أخرى، أعطى المجلس، خلال سنة 2021، دفعة قوية لجهوده الرامية إلى تعزيز وتثمين علاقات التعاون وتوسيع الشراكات، وكذا تقوية إشعاعه على الصعيد القاري والدولي.

1 المحطات الهامة التي ميّزت سنة 2021

1.1. تجاوبٌ أكبر للحكومة ومجلسيْ البرلمان، مع مبادرات المجلس وتوصياته

لقد تجلى هذا التجاوب في جملة من الجوانب نذكر منها :

- مشاركة عدد من الوزراء ومسؤولي القطاعات الحكومية ومديري المؤسسات العمومية في جلسات الإنصات المنظمة في إطار إعداد تقارير المجلس وآرائه؛
- تفاعل إيجابي للبرنامج الحكومي مع مجموعة من الآراء والتوصيات التي أصدرها المجلس بخصوص عدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. في هذا الإطار، يذكر أنه بمناسبة الدخول المؤسساتي الجديد ببلادنا، وجه المجلس، وثيقة تركيبية لكل من الحكومة وغرفتي البرلمان تضم أبرز التوصيات والاقتراحات المستخلصة من رصيد التقارير والآراء التي أنجزها المجلس، حول عدد من التوجهات والاختيارات والقضايا ذات الأولوية بالنسبة للتنمية ببلادنا. وهي توصيات ذات بعد آني واستشرافي، تعكس رأي المجتمع المدني المُنَظَّم، وكذا حاجيات وانتظارات وتطلعات مختلف الفاعلين الذين عمل المجلس على الإنصات إليهم منذ إحداثه، في القضايا ذات الصلة.
- توقيع اتفاقية تعاون وشراكة مع مجلس المستشارين، بتاريخ 13 دجنبر 2021، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تقوية إطار التعاون بين المؤسستين.

2.1. مساهمة قوية في دينامية إعداد النموذج التنموي الجديد الصادر سنة 2021

حرص المجلس على الانخراط الفاعل في دينامية إعداد النموذج التنموي الجديد. فبالإضافة إلى عضوية رئيس المجلس وبعض أعضائه في اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي التي حظيت بثقة جلالة الملك، قدَّم المجلس دعمه لهذا المسلسل من خلال العديد من المبادرات، نذكر منها على وجه الخصوص:

- وضع مجموع إنتاجات المجلس ومقترحاته وتوصياته ذات الصلة بالمواضيع التي يتناولها النموذج التنموي الجديد رهن إشارة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي؛
- تعبئة خبراء داخليين من المجلس لدعم أشغال اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي؛
- التفاعل مع التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الخاصة بالنموذج التنموي في إطار التقارير والآراء التي ينكب المجلس على إنجازها.

وعلاوة على ذلك، تم اعتماد 22 تقريراً من إصدارات المجلس ضمن الوثائق المرجعية التي ارتكزت عليها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في إعداد مخرجات النموذج التنموي الجديد (2021).

3.1. انفتاح أكبر على المشاركة المواطنة

عمل المجلس سنة 2021 على إرساء جملة من الآليات لضمان انفتاح أكبر وإشراك أقوى للمواطنات والمواطنين في أشغاله، نذكر منها ما يلي :

- **استطلاعات الرأي :** شرع المجلس في إنجاز استطلاعات رأي في صفوف المواطنات والمواطنين لاستقاء آرائهم ومقترحاتهم بشأن المواضيع التي يشتغل عليها. ويتم استثمار مخرجات تلك الاستطلاعات بشكل ممنهج في مراحل التشخيص وبلورة التوصيات في سياق إعداد آراء المجلس. وقد تم على سبيل المثال تفعيل هذا التوجه خلال إعداد مساهمة المجلس في بلورة النموذج التنموي الجديد وكذا الموضوع الخاص للتقرير السنوي لسنة 2020 حول موضوع القنب الهندي، من خلال إنجاز دراسة ميدانية خلال الفترة ما بين 20 و31 ماي 2021 وشملت 1.054 شخصا تتراوح أعمارهم بين 18 و69 سنة.
- **لقاءات مع مجموعات تمثيلية مركزة** أو ما يسمى «المجموعات البؤرية» (Focus groups): من أجل اختبار رجاحة بعض المقاربات وزوايا المعالجة أو التوجهات المراد اعتمادها في إنجاز بعض الآراء.
- **لقاءات تواصلية لتقديم مخرجات الآراء والتقارير:** يتعلق الأمر بآلية أساسية من آليات عمل المجلس، بحيث يتم تقديم خلاصات وتوصيات التقارير التي أنجزها وصادق عليها المجلس لعموم الفاعلين المعنيين، وكذا الوسط الإعلامي والأكاديمي والجمعوي. كما تم الشروع في فتح باب حضور هذه اللقاءات في وجه عموم المواطنات والمواطنين.
- **مزيد من الانفتاح على الوسط الأكاديمي وعلى الشباب:** من خلال تنظيم استقبالات دورية لفائدة طلبة إحدى الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي بالمملكة من أجل تقريبهم من عمل واختصاصات المجلس وفتح نقاش معهم حول سبل النهوض بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب.

4.1. إنجاز حصيلة مرحلية لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أكثر من 10 سنوات تمر على إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، انكبت خلالها هذه المؤسسة على مواكبة وإسناد مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ببلادنا، بإبداء الرأي وإنجاز التقارير والدراسات القمينة بالمساهمة في البناء المشترك للاختيارات الكبرى والمشاريع الاستراتيجية في مجال السياسات العمومية ذات الصلة، وذلك من خلال الإنصات لمختلف الفاعلين وتعبئة النقاش واقتراح توصيات ملائمة وعملية في معالجة قضايا ذات أولوية وأهمية في تقدم بلادنا وازدهارها.

وفي هذا الصدد، قرر المجلس إنجاز تقرير يقف عند حصيلته المرحلية والآفاق المستقبلية لعمله.

ويتعلق الأمر بعمل استرجاعي واستشرافي في الآن ذاته، يرمي إلى :

- الوقوف عند التراكم الذي حققته المؤسسة منذ إحداثها على المستوى المعرفي والمؤسساتي والتدبيري؛
- تسليط الضوء على مختلف إسهامات المجلس في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ببلادنا، وإطلاقها أو إغنائها للتفكير حول جملة من الإشكالات والقضايا المطروحة على بلادنا؛
- تثمين الخبرة الجماعية المميزة التي تم تطويرها على امتداد سنوات من العمل؛
- استشراف الآفاق المستقبلية لعمل المجلس.

وقد تم الحرص على امتداد مسلسل إعداد هذا التقرير على ضمانِ أوسَعِ مشاركةٍ ممكنة للسيدات والسادة الأعضاء ولأبرز الشركاء والفاعلين الذي اشتغل معهم المجلس منذ إحداثه، في هذه الدينامية الرامية إلى استعراض مسار المجلس والوقوف عند نقاط القوة في مُنْجَزه والجوانب التي قد تحتاج إلى المزيد من التحسين.

5.1. إنجاز قاعدة معطيات تضم توصيات المجلس

بغية ضمان استثمارٍ وترصيدٍ أفضل لمجموع التقارير التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منذ إحداثه سنة 2011، وضع المجلس قاعدة معطيات، باللغتين العربية والفرنسية، تحتوي على مختلف التوصيات المنبثقة عن تلك التقارير[126]. وقد تم تصميمها وتبويبها وفق طريقة تسمح بالبحث عن التوصيات المراد الاطلاع عليها انطلاقا من عدة مداخل (المجال، التاريخ، عنوان التقرير،...إلخ).

و تهدف هذه القاعدة إلى:

- تثمين توصيات المجلس الواردة في أزيد من 100 من التقارير والآراء والدراسات؛
- تيسير ولوج الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين بالمجتمع المدني والأكاديميين لتوصيات المجلس؛
- تسهيل تتبع مآل توصيات المجلس؛
- جعل قاعدة المعطيات المتضمنة لتوصيات المجلس آلية عمل على المستوى الداخلي لضمان تعزيز الانسجام بين مختلف توصيات المجلس وتقوية تكاملها.

126 – https://www.cese-app.ma/

2 حصيلة سنة 2021

خلال سنة 2021، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال أجهزته (الجمعية العامة، المكتب، اللجان الدائمة واللجان المؤقتة) ما مجموعه 507 اجتماعات، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 64 في المائة.

كما أنصت المجلس إلى عدد من الفاعلين العموميين وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني، مخصّصا بذلك أكثر من 50 في المائة من أشغاله للإنصات إلى الأطراف المعنيّة بشأن الموضوعات التي انكب على دراستها خلال سنة 2021.

وفي إطار الإحالات المؤسساتية، أنجز المجلس خلال سنة 2021 ثلاث دراسات ورأيا واحدا.

أما في إطار الإحالات الذاتية، فقد أنجز المجلس خلال سنة 2021 سبعة آراء، بالإضافة إلى إنجاز التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2020.

وقد تمت المصادقة على أغلب التقارير والآراء التي أعدّها المجلس خلال سنة 2021، سواء في إطار إحالات أو إحالات ذاتية، بإجماع أعضائه خلال دورات الجمعية العامة.

1.2. دورات الجمعية العامة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 12 دورة عادية وثلاث دورات استثنائية لجمعيته العامّة برسم سنة 2021، بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط حوالي 60 في المائة.

وقد عرفت هذه الدورات نقاشاتٍ غنيّة ومفتوحة بين أعضاء المجلس مكّنت من إدراج الإغناءات والتعديلات اللازمة على تقارير المجلس وآرائه قبل المصادقة عليها ونشرها بالجريدة الرسمية.

2.2.مكتب المجلس

طبقا لأحكام قانونه التنظيميّ ونظامه الداخلي، قام المجلس في شهر فبراير 2021 بتجديد مكتبه، من خلال انتخاب الأعضاء الذين يمثّلون الفئات الخمس المكوِّنة للمجلس.

أعضاء المكتب الممثلون لفئات المجلس برسم سنة 2021

الاسم والنسب	الفئة
عبد المقصود الراشدي	فئة الخبراء
لحسن حنصالي	فئة النقابات
منصف الزياني	فئة المنظمات والجمعيات المهنية

الاسم والنسب	الفئة
كريمة مكيكة	فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
خالد لحلو	فئة الأعضاء المعينين بالصفة

كما انتخبت اللجان الدائمة السبع رؤساءَها، مستكملة بذلك تركيبة المكتب.

أعضاء المكتب، رؤساء اللجان الدائمة برسم سنة 2021

الاسم والنسب	اللجان الدائمة
العربي بلعربي	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية
نجاة سيمو	اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية
عبد الحي بسة	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن
عبد الرحيم كسيري	اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة
أمين منير العلوي	اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام
لحسن والحاج	اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
محمد عبد الصادق السعيدي	اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

خلال سنة 2021، عقد مكتب المجلس 21 اجتماعاً، بمتوسط نسبة مشاركة بلغ 90 في المائة. كما أقرّ المكتب خلال هذه السنة البرنامج التوقعي لدورات الجمعية العامة، وكلَّف اللجان الدائمة بإنجاز المواضيع المندرجة في إطار الإحالات الواردة عليه أو الإحالات الذاتية المقرّرة في برنامج عمل المجلس برسم السنة ذاتها.

3.2. اللجان الدائمة

بالإضافة إلى رؤساء اللجان، المنتخبين بصفتهم أعضاءً في المكتب، قامت اللجان الدائمة بانتخاب نواب الرؤساء والمقرّرين ونواب المقرّرين لتستكمل بذلك تشكيلتها.

اللجنة	الرئيس/ة	المقرر/ة	نائب/ة الرئيس/ة	نائب/ة المقرر/ة
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	العربي بلعربي	لطيفة بنواكريم	محمد علوي	كريمة مكيكة
اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية	نجاة سيمو	محمد موستغفر	بوشتى بوخالفة	أحمد أبوه
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	عبد الحي بسة	عبد الرحمان قنديلة	محمد دحماني	محمد بنصغير

اللجنة	الرئيس/ة	المقرر/ة	نائب/ة الرئيس/ة	نائب/ة المقرر/ة
اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	عبد الرحيم كسيري	خليل بنسامي	نور الدين شهبوني	ابراهيم زيدوح
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	أمين منير العلوي	محمد بنقدور	لحسن حنصالي	مصطفى اخلافة
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	لحسن والحاج	حكيمة ناجي	طارق أكيزول	عبان أحمد بابا
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	محمد عبد الصادق السعيدي	مينة الرشاطي	عبد الرحمان قنديلة	محمد دحماني

وبمجرد الانتهاء من استكمال تشكيلتها، واصلت اللجان الدائمة عملها باعتماد مقارَبةٍ تقوم على الإنصات والتشاور والحوار والنقاشات الداخلية أوالموسعة، ومنهجية تتسم بالصرامة العلمية وتستند على التشخيص الدقيق والدراسات المقارنة للتجارب الدولية الفضلى، لتتبثق عنها توصيات ذات طابع إجرائي وقابلة للتطبيق.

وخلال سنة 2021، عقدت اللجان السّبْع الدائمة، ما مجموعه 439 اجتماعا، أيْ حوالِيْ 62 اجتماعا في المتوسط لكل لجنة من هذه اللجان، مع نسبة مشاركة بلغت 59 في المائة في المتوسط، وذلك دون احتساب عدد الاجتماعات المؤقتة ومجموعات فرق العمل المحدثة.

1.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

عقدت لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، التي يرأسها السيد العربي بلعربي ومقررتها السيدة لطيفة بنواكريم، 81 اجتماعاً سنة 2021، بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 52 في المائة.

1.1.3.2. الإحالات

في إطار الإحالات الواردة من رئيس مجلس النواب، أعدت اللجنة دراسة حول «تقييم نَجاعةِ أداءِ مَرافق الدولة المُسيَّرَة بصورة مستقلة».

«تقييمُ نَجاعة أداءِ مَرافق الدولة المُسيَّرَة بصورة مستقلة»

في هذه الدراسة التي صادقت عليها الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإجماع خلال دورتها العادية، المنعقدة بتاريخ 31 غشت 2021، ذكر المجلس بأنه تم إحداث مَرافق الدولة المسيَّرَة بصورةٍ مستقلّة (SEGMA) سنة 1968 لتكون بمثابة أدواتٍ ميزانياتية وطريقة تدبير للمرفق العمومي ترمي إلى توفير سلع أو خدمات مُؤدّى عنْها. وتجلى الهدف من هذه الصيغة في إعْطاءِ مُرُونة أكبر للقطاعات الوزاريّة، مع ترْشيدِ تدبير المالية العُموميّة.

وتواجه هذه المرافق اليوم العديد من الإكراهات التي تحد من الآثار التي كانت مرجوة من وراء إحداثها سواء على المستوى الميزانياتي أو التدبيري أو الخدمات المقدمة للمواطن.

ومن خلال الممارسة، تأثرت استقلالية هذه المرافق سلبا بجملة من العوامل نذكر منها ضعف قدراتها في ما يتصل بالتمويل الذاتي وغياب آليات خاصة بها في مجال تدبير الطلبيات العمومية والموارد البشرية.

انطلاقا من هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالقيام بإصلاح دقيق ومناسب لمَرافق الدّولة المُسَيَّرَة بصورة مستقلّة، أخذا بعين الاعتبار طبيعتها ومجال نشاطها، مع العمل، انطلاقا من استعراض شامل لوضعية هذه المرافق الموجودة حاليا، إما على إلغاء تلك التي لم يعد لوجودها مبرر، أو الارتقاء بمرافق أخرى تستجيب لبعض المعايير إلى مستوى بنيات عمومية ذات استقلالية، أو النظر في امكانية اعتماد أشكال تنظيمية بديلة أخرى تكون أكثر ملاءمة.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس ما يلي :

1. **على المستوى العَرَضاني:**

- تمكين مَرافق الدّولة المسيَّرَة بصورة مستقلّة من مُرُونة أكبر في تدبير نفقاتها في مجالِ الاستغلال والاستثمار، وتأهيلها للخضوع للمُراقبَة التراتبية للنفقة. كما يوصَى بتقوية قدرات هذه المَرافق في مجال توقّعات المَداخيل والفوْتَرَة والتحصيل وتنفيذ النفقات.
- تحسين منظومتها المعلوماتية الميزانياتية والمالية، ورقمنة عملية التدبير، مع تقوية قابلية التّشْغيل البيْني لنظام التدبير المندمج للنفقات (GID) مع منظومات معلوماتية أخرى، مثل نظام التدبير المندمج للمداخيل وبوّابة الصفقات العمومية، وتشجيع أشكال التّعاضُد وتقاسُم الممارسات الجيدة بين مَرافق الدولة المسيَّرَة بصورة مستقلّة ذات الطبيعة المُماثلة.
- تأهيل وملاءمة مواردها البشرية ليكون بمقدورها الاضطلاع بالمهام والأهداف المنوطة بها، مع تمكينها من الوسائل التحفيزية اللازمة.

2. **على المستوى القطاعي:**

- **إصلاح وضعيّة المراكز الاستشفائيّة الخاضعة لنظام مرافق الدولة المسيَّرَة بصورة مستقلّة**، بمَنْحِها مزيدًا من الاستقلالية والمرونة في مجال التّدبير، والرّفْع بصورة كبيرة من ميزانيّات التسيير والاستثمار المخصص لها، وذلك في ضوء حاجيّات مختلف المجالات الترابيّة، مع تعزيز الشّراكات مع القطاع الخاص على الصّعيد الجهوي.
- **إعادة تنظيم المهامّ الموكولة إلى مصالح اللوجستيك والمعدّات**، التابعة لقطاع التجهيز، وذلك من خلال التوجّه نحو مضافرة وتعضيد الوسائل والموارد مع الجَماعات الترابية، وإسناد بعض المَهامّ إلى القطاع الخاص.
- **الارتقاء بالمديرية العامّة للأرصاد الجوية، الخاضعة حاليا لنظام مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة**، إلى مُؤسّسة عُموميّة، بما يكفل ضمان تنظيمٍ أكثر نجاعةً لنشاطها التجاري، وتثْويعٍ أكبر لخدماتها وزُبَنائها.

2.1.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية رأيا حول الاقتصاد غير المنظم.

«مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب»

يسلط المجلس الضوء في هذا التقرير، الذي جرت المصادقة عليه بالإجماع خلال الدورة العادية 123 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 30 يونيو 2021، على موضوع ذي طابع معقد وذلك بالنظر لوزن الاقتصاد غير المنظم في المنظومة الاقتصادية الوطنية وتعدد أسبابه وتأثيراته على الاقتصاد والمجتمع المغربي.

ويظل الاقتصاد غير المنظم، بمعناه الواسع، ظاهرة مستعصية في المنظومة الاقتصادية المغربية، ومصدرَ قلق، بحيث يصل حجمها إلى نحو 30 في المائة من الناتج الدّاخلي الإجمالي حسب معطيات بنك المغرب لسنة 2018. وتذهب تقديرات المؤسسات الوطنية والدولية إلى أن نسبة تتراوح بين 60 و 80 في المائة من الساكنة النشيطة المشتغلة بالمغرب تزاول أنشطة تندرج ضمن الاقتصاد غير المنظم.

في هذا الرأي يُبْرِزُ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن الاقتصاد غير المنظم بهذا المفهوم الواسع يتسم بتعدد مكوناته والفئات التي يشتمل عليها. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أشكال الاقتصاد غير المنظم، باستثناء الاقتصاد غير المنظم المعيشي، تشكل تهديدا حقيقيا لبلادنا، من قبيل التهريب والأنشطة الاقتصادية المستترة التي تمارسها مقاولات مهيكلة (التصريح الناقص برقم المعاملات وبعدد الأجراء، إلخ)، بالإضافة إلى الوحدات الإنتاجية غير المنظمة المنافسة للقطاع المنظم والتي تتملص عمدا من التزاماتها الاجتماعية والضريبية رغم توفرها على الموارد اللازمة لذلك.

لقد أطلقت السلطات العمومية العديد من البرامج الرامية إلى الإدماج المباشر أو غير المباشر للقطاع غير المنظم. غير أن المبادرات المتخذة لم تكن كافية للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم.

وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تفسر استمرار القطاع غير المنظم بالمغرب، نذكر منها على وجه الخصوص : 1) مستوى التأهيل غير الكافي الذي يُقْصِي العديد من السكان النَشِّيطِينَ من الاشتغال في الاقتصاد المنظم، 2) قلة فرص الشغل اللائق والدائم بالعالم القروي، 3) إشكالية تمثيلية الفاعلين المشتغلين في الاقتصاد غير المنظم ووجود صعوبات في تنظيم المهن تُعِيقُ تَحْدِيثَها وإدماجها في القطاع المنظم، 4) اتسام منظومة الحماية الاجتماعية لِحَدِّ الآن بإدماجية ضعيفة وتراجع دور الدولة في بعض الخدمات الاجتماعية مما يدفع الفاعلين في القطاع غير المنظم إلى التساؤل حول جدوى الانتقال إلى القطاع المنظم، 5) استمرار الحواجز القانونية والتنظيمية التي تعيق مسلسل إدماج الاقتصاد غير المنظم، 6) صعوبة الولوج إلى التمويل وإلى السوق والوعاء العقاري الملائم، وكذا إلى آليات مناسبة للدعم والمواكبة غير المالية لتيسير الانتقال إلى القطاع المنظم، 7) محدودية فعلية القوانين مع استمرار بعض ممارسات الفساد.

صحيح أن الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة تمكن شرائح واسعة من السّاكنَة من إيجاد مصدر للعيْش والخروج من البطالة، غير أنها تعمق في الوقت نفسه الهشاشة في سوق الشغل، وتمارس منافسة غير مشروعة للمقاولات المنظمة وتلحق الضرر بالاقتصاد الوطني، إذ تُضَيع على الدولة مداخيل ضريبية مهمة.

وفي ظل غياب ما يكفي من البدائل الناجعة، نشأ نوع من التغاضي عن أنشطة الاقتصاد غير المنظم، توخيا لسلم اجتماعي يظل هشا رغم ذلك، وهو ما لا يتماشى وإعمال فعلية سيادة القانون. لذلك بات من الضرورة بمكان التعجيل بوضع التدابير الكفيلة بتفادي تحول القطاع غير المنظم إلى عامل لعدم الاستقرار على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ووعيا منه بأهمية هذا الموضوع وما يطرحه من صعوبات على مختلف المقاربات التي تسعى إلى محاربة والقضاء على هذه الظاهرة، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى وضع استراتيجية مندمجة وواقعية تهدف مرحليا إلى الحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب.

وينبغي أن يُمَكِّنَ تنزيل هذه الاستراتيجية من تقليص حصة الشغل غير المنظم تدريجيا إلى 20 في المائة من إجمالي مناصب الشغل، وهي نسبة قريبة من المتوسط المسجل لدى مجموعة البلدان المتقدمة. غير أن هذه النسبة المنشودة ينبغي أن تشمل بالأخص الأنشطة المعيشية وكذا الوحدات الإنتاجية غير المنظمة ذات القدرات المحدودة، في حين يجب اعتماد توجه أكثر صرامة يروم القضاء على الأنشطة غير المشروعة والمستترة وعلى ممارسات الوحدات الإنتاجية غير المنظمة المنافسة للقطاع المنظم.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات في ما يلي أبرزها:

- إزالة الحَوَاجِز التشريعية والتنظيمية والإدارية ذات الصلة، من خلال مراجعة النصوص القانونية المتقادمة أو التي تبين عدم إمكانية تطبيقها، التي تحول دون الاندماج في القطاع المنظم (عبر العمل على سبيل المثال على تحسين وضع «المقاول الذاتي»، من خلال رفع العتبة القصوى لرقم المعاملات السنوي التي يمكن أن يصلها المقاول الذاتي وتخويله إمكانية تشغيل اثنين أو ثلاثة أجراء)؛
- وضع برنامج متعدد السنوات لمواكبة عملية تنظيم الحرف والمهن، وبلورة إطار مرجعي أو دفتر تحملات لكل مهنة، يحدد المؤهلات والكفاءات اللازم توفرها من أجل مزاولتها، وذلك من أجل عصرنة هذه المهن وتيسير اندماجها في ما بعد؛
- إحداث مناطق أنشطة اقتصادية تضم أماكن للإنتاج معروضة للكراء، مع الحرص على أن تكون مساحتها وسَوْمَتُهَا الكرائية ملائمة لحاجيات الوحدات الإنتاجية الصغيرة جدا؛
- ملاءمة وتنويع وتيسير وسائل التمويل، لا سيما من خلال توسيع نطاق أهداف صندوق محمد السادس للاستثمار، لتشمل مسلسل إدماج الاقتصاد غير المنظم، واقتراح عروض تمويلية بشروط أكثر تفضيلية لفائدة الشباب والنساء الراغبين في الانتقال إلى القطاع المنظم؛
- تعزيز العرض المتعلق بالمواكبة في مجال الدعم التقني وتقديم الاستشارة، عبر تقديم خدمات ملائمة لتوجيه مختلف المقاولين العاملين بالاقتصاد غير المنظم الراغبين في الشروع في الاندماج في القطاع المنظم، مع ضمان الدعم الكامل للمقاولين الراغبين في الانتقال إلى صيغ مقاولاتية نظامية (كشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL))؛
- إحداث بورصة للمناولة المشتركة من أجل تشجيع المقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة جدا على تقديم ترشيحات مشتركة للولوج إلى الصفقات العمومية، والتمييز على مستوى الإطار التنظيمي للصفقات العمومية، بين الحد الأدنى من حصة الطلبيات المخصصة للمقاولين الذاتيين والتعاونيات، وبين تلك المخولة للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تعزيز المراقبة والتفتيش على مختلف المستويات (مفتشية الشغل، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مراقبة المطابقة التقنية...)، مع الحرص على أن تكون العقوبات رادعة بالقدر الكافي ومتناسبة مع مستوى خطورة المخالفة (وتهم هذه التوصية بشكل خاص تجارة الجملة غير المنظمة والممارسات المُسْتَتِرَة التي تقوم بها بعض المقاولات المهيكلة).

ويرى المجلس أن التنزيل الفعلي للاستراتيجية المندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم تقتضي إحداث لجنة للتتبع والتقييم تأخذ شكل «وحدة للتنفيذ» (delivery unit).

2.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنيّة، التي تترأسها السيدة نجاة سيمو ومقرّرها السيد محمد موستغفر، 100 اجتماع سنة 2021 بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 57 في المائة.

1.2.3.2. الإحالات

في إطار الإحالات الواردة من رئيس الحكومة، أعدت اللجنة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية رأيا حول مشروع القانون رقم 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية.

«رأي حول مشروع القانون رقم 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية»

لقد استحضر المجلس في معرض إعداد هذا الرأي، الذي جرت المصادقة عليه بالأغلبية من لدن الجمعية العامة العادية للمجلس في دورتها 120 المنعقدة في 30 مارس 2021، سياق تقديم مشروع القانون، وواقع الممارسة النقابية والتمثيلية المهنية بالمغرب، والتحديات التي تفرضها العولمة والتكنولوجيات الجديدة والتحولات التي تطبع عالم الشغل. واعتمدت منهجية المجلس في دراسة مشروع القانون رقم 24.19 على مرجعيات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية، وعلى تحليل الإطار التشريعي الوطني، مع استحضار مكاسب وإخفاقات التجربة المغربية في الممارسة النقابية والتنظيم المهني.

لقد نوه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالعناصر الإيجابية الواردة في مشروع القانون رقم 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية، غير أنه سجل عددا من الملاحظات الشكلية والجوهرية التي تسائل مدى قدرته على رفع التحديات التي يطرحها الحقل النقابي. إذ تناولت قراءة المشروع عدة جوانب تشمل مجال التطبيق، والتعاريف والمفاهيم، وشروط تأسيس النقابات، وإشكالات التمثيلية النقابية والتمثيلية المهنية للمشغلين، ومفهوم الحوار الاجتماعي، ومعايير الدعم المالي للمنظمات النقابية، والمقتضيات الزجرية.

وسجل المجلس في قراءته أن مشروع القانون لم يعالج ازدواجية راسخة في التشريعات الوطنية بين الإطار النقابي والإطار الجمعوي، رغم أن المعاهدات الدولية لا تميز بينهما، باعتبار أن الانتماء النقابي والانتماء الجمعوي كلاهما يستند إلى الحق في التنظيم. كما سجل أن سعي المشروع إلى تنزيل أحكام الدستور يكاد ينحصر في تفعيل ما جاء في الفصلين الثامن والتاسع من الدستور بشأن إصدار إطار قانوني ينظم «تأسيس المنظمات النقابية وأنشطتها، وكذا معايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكيفيات مراقبة تمويلها» وينص على أنه لا يمكن حل المنظمات النقابية أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي. بينما لا يساعد النص المقترح على النهوض بأدوار المنظمات النقابية والمنظمات المهنية وفي تنزيل أحكام الدستور الخاصة بالنهوض بالمفاوضة الجماعية وبالديموقراطية التشاركية.

سجل المجلس كذلك أن مواد مشروع القانون رقم 24.19 تفتقد خطا ناظما، وهو الحرص على التوافق مع مرجعين أساسيين هما الحق في التنظيم والحق في الممارسة النقابية وفق المعايير الدولية، ما أدى إلى طرح مقتضيات من شأنها تقييد الحريات النقابية وحق التنظيم.

كما أنه يصعب على المقتضيات الواردة في مشروع القانون أن تساعد على حل الإشكالات الأساسية التي يعرفها الحقل النقابي (الممارسة النقابية والتنظيم المهني، التمثيلية النقابية والمهنية، الحوار الاجتماعي، المفاوضة الجماعية، إلخ).

ومن أجل الارتقاء بمضمون هذا النص التشريعي، قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه عددا من التوصيات، من أبرزها:

- ضرورة إجابة مشروع القانون على التحديات التي يعرفها السياق الوطني: إشكالات التمثيلية، وضعف الانتماء النقابي والمهني، والتشتت النقابي والمهني، وضعف الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛
- ضرورة حرص مشروع القانون على تنزيل أحكام الدستور التي ترمي إلى النهوض بأدوار المنظمات النقابية والمنظمات المهنية وتشجيع المفاوضة الجماعية وتكريس الديمقراطية التشاركية؛
- معالجة الازدواجية الراسخة في التشريعات الوطنية بين الإطار النقابي والإطار الجمعوي وفق ما تنص عليه المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والحق في التنظيم؛
- تكريس نهج الحكامة والديموقراطية في تسيير هياكل المنظمات النقابية والهيئات المهنية، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم المالي المشروط بالمناصفة، وحصر عدد الانتدابات الخاصة بالمسؤوليات، وفتح المجال أمام الشباب في الولوج إلى الأجهزة التداولية لتجديد النخب، والحسم في تحمل المسؤوليات بالنسبة للمتقاعدين.

2.2.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية رأيا حول «الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين».

«الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين»

يتناول رأي المجلس حول الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين، الذي جرى اعتماده بالإجماع من لدن الجمعية العامة الاستثنائية للمجلس المنعقدة في 16 نونبر 2021، موضوعا مركبا ومتعدد الأبعاد، يرتبط ارتباطا مباشرا بالمعيش اليومي للمواطنات والمواطنين، ويقع في صلب انشغالات الفاعلين العموميين سواء على المستوى الوطني أو الترابي.

تضطلع التجارة الجائلة بدور اجتماعي واقتصادي مهم باعتبارها منفذاً لتصريف الإنتاج الوطني وقطاعاً يُشَغِّل يداً عاملة ضعيفة التأهيل. غير أن انتشار هذه التجارة في إطار غير منظَّم يفاقم من مظاهر الهشاشة في سوق الشغل، ويُشكل مصدر منافسة غير مشروعة للقطاع المنظَّم، ويُلحق الضرر بالاقتصاد الوطني، لا سيما من حيث الإمكانات الضريبية غير المستغلة. وعلاوة على ذلك، تطرح هذه التجارة بحدة مشاكل من قبيل الازدحام والاحتلال غير القانوني للملك العمومي، والإشكاليات المرتبطة بالنظافة، والسلامة الصحية، وأمن المواطنات والمواطنين، والسكينة العمومية.

وأمام الحجم الذي بلغته هذه الظاهرة، وفي سياق مقاربةٍ قائمةٍ على إدماج الباعة المتجولين، وضعت السلطات العمومية البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الباعة المتجولين، الذي يمتد على الفترة ما بين 2015 و2018. وقد سجل هذا البرنامج نتائج متباينة، حيث لم تتم إعادة تأهيل سوى 124.000 من الباعة المتجولين من أصل 430.000 بائع مستهدف. وفي هذا الصدد، واجه البرنامج عدة صعوبات في التنفيذ تتعلق على وجه الخصوص بندرة الوعاء العقاري، وقلة الموارد المالية، وضعف انخراط المستفيدين، وضعف النشاط التجاري.

من هذا المنطلق، فقد بات من الأهمية بمكان التعجيل باعتماد وتنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين.

ووعياً منه بالمخاطر المرتبطة باستمرار بل وتنامي هذه الظاهرة، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال هذا الرأي، إلى وضع مخطط وطني للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين منبثقٍ عن الاستراتيجية المندمجة التي يقترح المجلس وضعها من أجل «اعتماد مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب». ولبلوغ هذه الغاية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من الإجراءات الرئيسية، نذكر منها:

- تبسيط وملاءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي من طرف الباعة المتجولين. ويقتضي ذلك منح رخص لاستغلال أماكن قارة داخل المجال الحضري أو في التجمعات شبه الحضرية أو القروية، أو استغلال مواقع على المحاور الطرقية خارج المدن، أو استغلال مَرْكبات؛
- استثمار فرصة تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية من أجل توسيع قاعدة انخراط الباعة المتجولين في نظام المقاول الذاتي، وتيسير حصولهم على بطاقة مهنية؛
- تسريع تنزيل «الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي»، خصوصاً ما يتعلق منها بتفعيل الأداء بواسطة الهاتف النقال، وتحقيق الإدماج البنكي، وإحداث إطار ووسائل لتيسير تمويل المقاولات الصغيرة جدا والأفراد؛
- تحفيز الاستثمار الخاص للمشاركة الفاعلة في مشروع إدماج الباعة المتجولين في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في المجالات التالية:
  - إنشاء مناطق صناعية لتوطين الأنشطة المهنية والحرفية والوحدات الإنتاجية والخدماتية الصغيرة جدا؛
  - إقامة أسواق نموذجية؛
  - تطوير وإنتاج المعدات والتجهيزات الثابتة والمتنقلة التي تستعمل في التجارة الجائلة، وذلك في ظل احترام متطلبات الاستدامة؛
  - إنشاء معاهد التكوين في مختلف المهن والحرف في إطار المنظومة المفتوحة للتكوين المهني.
- تنظيم وتقنين مختلف المهن والحرف في القطاعات التجارية والصناعية والخدماتية والفلاحية، وتعميم برامج التأهيل والتصديق على مكتسبات الخبرة المهنية؛
- إحداث منظومة مفتوحة للتكوين المهني لتمكين جزء مهم من الباعة المتجولين من مزاولة أنشطة بديلة، من خلال إحداث برامج تكوينية مرنة لفائدتهم في مجالات محو الأمية، والتكنولوجيا الرقمية، والصحة والسلامة، وخدمة الزبناء، والتسويق، والتدبير.

3.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، التي يترأسها السيد عبد الحي بسة ومقرّرها السيد عبد الرحمن قنديلة، 53 اجتماعا سنة 2021 بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 56 في المائة.

1.3.3.2. الإحالات

في إطار الإحالات الواردة من مجلس المستشارين، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن رأياً حول التعويض عن فقدان الشغل.

«التعويض عن فقدان الشغل: أية بدائل في ضوء مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية؟

تمت المصادقة على هذا الرأي بالإجماع خلال الدورة 123 للجمعية العامة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنعقدة في 30 يونيو 2021.

لقد أشار المجلس في هذا التقرير أنه منذ سنِّ التعويض عن فقدان الشغل في 2015، لا يستفيد اليوم من هذا التعويض سوى عددٍ محدودٍ من الأشخاص. فحسب آخر الأرقام المتوفرة، فقد بلغ عدد المستفيدين منذ إحداث هذه الآلية 77.826 مستفيداً، وهو رقم يبقى بعيداً عن الهدف الذي تم تحديده في 30.000 مستفيد في السنة.

إن هذا التعويض، الذي يتم صرفه لمدة ستة أشهر لفائدة الأجراء العاملين في القطاع الخاص المهيكل المصرَّح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حالة الفصل من الشغل، هو أقرب ما يكون إلى شبكة أمان اجتماعي تحمي الأشخاص من الوقوع الفجائي في الفقر، منه إلى تأمين عن البطالة. وفي هذا الصدد، يعادل التعويض الشهري 70 في المائة من الأجر المرجعي (الأجر الشهري المتوسط المصرح به لفائدة الأجير خلال الستة وثلاثين شهراً الأخيرة التي تسبق تاريخ فقدان الشغل)، دون أن يتجاوز هذا المقدار الحد الأدنى القانوني للأجر.

ومن خلال تحليل خصائص الآلية الحالية للتعويض عن فقدان الشغل، يمكن الوقوف على ثلاثة أسباب رئيسية تحدُّ من نطاق الاستفادة من هذا التعويض:

- شروط تقييدية للاستفادة من التعويض، حيث تمَّ على الخصوص رفض قرابة نصف الملفات لعدم كفاية عدد أيام الشغل المصرَّح بها؛
- خدمات غير كافية، إذ يتم احتساب التعويض عن فقدان الشغل على أساس الحد الأدنى القانوني للأجور، كما أن ذلك لا يراعي المستوى المعيشي للعديد من الفئات المهنية؛
- تمويل غير كافٍ وغير منصفٍ لا يراعي استدامة مصادر التمويل ولا توزيع الفئات المهنية.

ويقتضي هذا الوضع التعجيل بإعادة تنظيم آلية التعويض عن فقدان الشغل، وذلك كجزء من المحاور الأربعة التي يستهدفها الإصلاح المنصوص عليه في القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

إن إعادة تنظيم هذه الآلية يمكن أن يتم عبر اعتماد إصلاح مقياسي، وهو الخيار الذي اعتمدته الحكومة انطلاقاً من سنة 2018، قبل أن تتم المصادقة على القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية. غير أنه يتضح من خلال دراسة المجلس لهذه الصيغة المقترحة للإصلاح أنها تتسم بالمحدودية، إذ إنها لا تَهُم سوى إصلاح معيارٍ واحدٍ هو «الحد الأدنى لمدة الاشتراك»، وتفضي إلى اختيار السيناريو الأقل تكلفة من الناحية المالية لكنه يبقى الأقل فائدة اجتماعيًا.

ومن هذا المنطلق، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي، في ضوء مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، بإرساء إصلاح شمولي تدريجي لآلية التعويض عن فقدان الشغل والتعجيل بإجراء دراسة حول إرساء منظومةٍ للتعويض عن البطالة، تشمل نظاماً للتأمين ونظاماً للمساعدة، ويتم ربطها بآلية فعالة للمساعدة على العودةٍ إلى العمل.

وبناءً على عملية التشخيص التي تم إنجازها، ومراعاةً للظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تجتازها بلادنا في الوقت الراهن في ظل تداعيات أزمة كوفيد-19، يوصي المجلس بوضع نظام للتأمين يتضمن آليتين اثنتين:

1. **نظام للتأمين عن البطالة خاص بالعاملين الأجراء**، من شأنه أن يتيح تجاوز أوجه المحدودية التي تعتري الآلية الحالية للتعويض عن فقدان الشغل، وذلك من خلال:

- تقليص الحد الأدنى لعدد أيام الاشتراك المطلوبة، عبر إقرار مدة تتلاءم مع خصائص سوق الشغل ببلادنا؛
- رفع الحد الأقصى للتعويض (4 إلى 5 أضعاف الحد الأدنى القانوني للأجور)؛
- تمديد مدة صرف التعويضات بما يتناسب مع مدة الاشتراك؛
- توسيع آليات تمويل التعويض عن فقدان الشغل، من خلال ترشيد وإعادة توجيه الموارد المالية المتاحة دون زيادة الأعباء التي تثقل كاهل المقاولات والعاملين؛
- تبسيط المساطر الإدارية؛
- العمل بشكل تدريجي على توسيع دائرة وشروط الاستفادة من التعويض.

2. **نظام للتأمين عن البطالة لفائدة العاملين غير الأجراء**. ينبغي أن يتم تفعيل هذا الاقتراح بشكل تدريجي وأن يكون موضوع نقاش وتشاور بين الأطراف المعنية حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المهن، كما يقتضي التحديد المسبق لآثار وَقْف النشاط على هذه الفئات من العاملين.

كما يوصي المجلس، بالموازاة مع وضع هذا النظام الخاص بالتأمين عن البطالة، بإرساء آليتين مهمتين للمواكبة:

- **نظام للمساعدة** لفائدة الأشخاص الذين فقدوا شغلهم، لكنهم لا يستوفون شروط الاستفادة من التأمين عن البطالة، وكذا الأشخاص الذين استنفدوا فترة استحقاق التأمين؛
- **آلية فعالة للمساعدة على العودة إلى العمل**، تتيح إشراك الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، بشكل رسمي ومُلزِم، وينبغي أن تكون هذه الآلية جزءًا لا يتجزأ من هذه المنظومة الجديدة، وذلك بما يُمكِّن من إعادة إدماج المعنيين بوتيرة سريعة في سوق الشغل.

2.3.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن رأياً تحت عنوان «مواجهة السلوكات الإدمانية : واقع الحال والتوصيات».

«مواجهة السلوكات الإدمانية : واقع الحال والتوصيات»

جرت المصادقة على هذا الرأي بالإجماع خلال الدورة العادية 129 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 29 دجنبر 2021.

وقد أشار المجلس في هذا الرأي أن العالم يشهد تنامياً للسلوكات الإدمانية، سواء تلك المرتبطة باستخدام مختلف المواد ذات التأثير العقلي والنفسي (التبغ، السكر، الكحول، المخدرات، وغيرها)، أو بممارسة أنشطة تنطوي على خطر إدماني كبير (ألعاب الرهان، ألعاب الفيديو، الأنترنت وغير ذلك).

وليست بلادُنا استثناءً عن هذه الوضعية، حيث تكشف دراسة مختلف مظاهر الإدمان أنها ظاهرة متفشية ومتعددة الأشكال. وفي هذا الصدد، تؤكد أحدث المؤشرات والمعطيات المتوفرة هذه الوضعية المثيرة للقلق:

- يُقَدَّرُ حجم تعاطي المواد ذات التأثير النفسي والعقلي بـ 4.1 في المائة من عدد المستجوبين في إحدى الدراسات، ويناهز الاستهلاك المفرط للمخدرات والإدمان عليها 3 في المائة، كما يقدر الإفراط في استهلاك الكحول بـ 2 في المائة والإدمان عليها بـ 1.4 في المائة؛
- يُقَدَّرُ عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحُقَن بـ 18.500 شخص؛ مع تسجيل معدل انتشار مرتفع في صفوف الأشخاص المصابين بالالتهاب الكبدي «57) «C في المائة) وكذا بداء فقدان المناعة المُكتسَبة (11.4 في المائة)؛
- يوجد في المغرب زهاء 6 ملايين من المدخنين، منهم نصف مليون من القاصرين دون سن 18 سنة؛
- يمارس ما بين 2.8 إلى 3.3 مليون شخص ألعاب الرهان، علماً أن 40 في المائة منهم معرضون لخطر الإدمان على اللعب؛
- تنامي الاستخدام الإدماني للشاشات وألعاب الفيديو والأنترنت في بلادنا، وخاصة في صفوف المراهقين والشباب.

وتنجم عن كل هذه السلوكات الإدمانية انعكاسات خطيرة على الأشخاص المعنيين بها في سلامتهم النفسية وصحتهم الجسدية. كما أنها تشكل في الوقت نفسه، بالنظر لتكاليفها الباهظة وانعكاساتها التي قد تكون وخيمة جدا، معضلة حقيقية تلقي بظلالها على توازن العلاقات بين الأفراد وأسرهم وعلى دخلهم ومواردهم المادية، وعلى الوضعية الصحية والنفسية للمجتمع ككل، وبالتالي تكون لها تداعيات سلبية على إمكانات وديناميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وعلى الرغم من وضع القطاع الحكومي المكلف بالصحة لاستراتيجية وطنية لمكافحة الإدمان، تهم الفترة ما بين 2018 و2022، فإن السلوكات الإدمانية لا تحظى لحد الآن بالقدر الكافي من الاعتراف والتكفل بها من قبل هيئات الحماية الاجتماعية والتعامل معها بوصفها أمراضاً رغم إدراجها في قائمة منظمة الصحة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات العمومية في هذا المجال تظل غير كافية، في ظل هيمنة المقاربة الزجرية المرتكزة في محاربة الإدمان على إطار تشريعي متقادم ولا يوفر الحماية.

وبناءً على هذا التشخيص، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها:

- الاعتراف بالإدمان، سواء باستخدام مواد مخدرة أو ممارسة إدمانية، بوصفه مرضا يتطلب علاجا قابلا من الناحية القانونية للتكفل به من طرف هيئات الضمان والتأمين الصحي والحماية الاجتماعية؛
- مراجعة الإطار القانوني المنظم للتغطية الصحية وتحيينه، بما يُمَكِّن من توضيح طبيعة اضطرابات الإدمان والتحديد الدقيق لتصنيفاتها المعتبرة أمراضاً تتطلب علاجات؛
- مراجعة القانون الجنائي، بما يسمح من جهةٍ بالتطبيق الممنهج للمقتضيات القانونية التي تمنح متعاطي المخدرات الحق في الخضوع للعلاج، ومن جهة أخرى، العمل على تشديد العقوبات ضد شبكات الاتجار في المخدرات والمواد غير المشروعة؛

- توجيه نسبة ثابتة من مداخيل الدولة (10 في المائة) التي يتم استخلاصها من الأنشطة المشروعة التي قد تسبب الإدمان (التبغ، الكحول، رهانات سباق الخيول، الياناصيب، الرهانات الرياضية) نحو العلاج والبحث والوقاية. والجدير بالذكر أن هذه المواد والخدمات تحقق رقم معاملات يبلغ أزيد من 32 مليار درهم، أي ما يمثل نحو 9 في المائة من المداخيل الجبائية للدولة و3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- الاعتراف القانوني باختصاص علم الإدمان وبالشهادة الجامعية الممنوحة في هذا المجال واعتماد الأنظمة الأساسية للمهن المرتبطة بهذا الاختصاص (المعالجون النفسيون، والمعالجون المهنيون، وغيرهم)، وذلك بما يُمَكِّن من تعزيز الموارد البشرية العاملة في هذا الميدان؛
- تعزيز موارد المرصد المغربي للمخدرات والإدمان والعمل على التتبع والنشر المنتظم للمعطيات المتعلقة بانتشار الإدمان على المواد ذات التأثير العقلي والنفسي والإدمان على أنشطة معينة وأشكاله وآثاره وطرق التكفل به؛
- إطلاق مخطط وطني للوقاية من الإدمان ومكافحته في الوسط المهني؛
- إحداث هيئة وطنية للتقنين التقني والأخلاقيات ومراقبة أنشطة المؤسسات والشركات العاملة في مجال ألعاب الرهان، وذلك من أجل الوقاية من السلوكات الإدمانية والتصدي لها؛
- تعميم الولوج إلى العلاجات البديلة للمواد «الأفيونية» على مستوى جميع المؤسسات السجنية وضمان إمكانية الولوج إلى العلاجات لفائدة أي شخص مدمن يبدي رغبة في ذلك.

4.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، التي يترأسها السيد عبد الرحيم كسيري، ومقرّرها السيد خليل بنسامي، ما مجموعه 52 اجتماعاً برسم سنة 2021، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 65 في المائة.

1.4.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2021 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

2.4.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة رأياً حول «التنقّلُ المُستَدامُ: نحو وسائل نقل مُستدامة ومتاحَة».

«التنقّلُ المُستَدامُ: نحو وسائل نقل مُستدامة ومتاحَة»

تمت المصادقة بالإجماع على هذا الرأي خلال الدورة العادية 121 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 29 أبريل 2021.

وقد ذكر المجلس في هذا الرأي بأن المغرب حقّق تقدمًا مهما في تطوير بنيات تحتية حديثة، وكذلك فيما يتعلق بمنظومة النقل متعددة الأنماط، بما في ذلك الأشكال المُستدامة، كما يتضح في مشاريع من قبيل: خطّ القطار فائق السرعة (LGV/TGV)، والترامْواي والحافلات الكهربائيّة عالية الجوْدة (BHNS). وقد أصبح هذا التقدّم المُحْرَز ممكنًا، على وجْهِ الخُصوص، بفَضْلِ الآليات التشْريعية والتنظيمية الجديدة، والأشكال الجديدة للحكامَة الترابية، في إطار الجهوية المتقدمة.

هـذا، وفـي الوقـت الـذي يسـجل فيـه نَقْـلَ الأشْـخاص والبَضائِـع، فـي الوَسَـطيْن الحَضَـري والقَـرَويّ، طلبًـا متزايـدًا ومتسـارعاً، يلاحـظ أن نمـوذجَ الحكامـة المُعتمـد فـي مجـال التنقـل علـى الخصـوص، قـدْ بَلَـغَ مَـدَاه، ومـرد ذلـك أساسـا إلـى اعْتمـادِ سياسـاتٍ عموميـة تركّـزُ بالأسـاس علـى تطويـرِ البنيـة التحتيـة الطُّرُقيّـة وعلـى السّـيارات الخصوصيّـة، بدلاً مـن تركيزهـا علـى الفَـرْدِ وحاجياتـه فـي مجـال التنقـل. كمـا أنّ عـرْضَ النقـل العُمومـي المتوفّـر حاليـا يظـل غيْـرُ كافٍ وغيـر مُلائِـم وغيْـرُ مُتـاحٍ بمـا يكفـي مقارنـة بحاجيـاتِ السّـاكنة، سـواءٌ فـي المناطـق الحَضَريّـة ذاتِ الكَثَافـة السُّـكّانيةِ العاليـة، أو فـي المناطـقِ القَرَويّـة المُتَفَرِّقَـة أو المَعْزولَـة، ممّـا يَحُـولُ دونَ وُلُوجهـا إلـى فُـرَصِ الشّـغل والخدمـات والترفيـه. ويعـود ذلـك إلـى عـدة أسـباب، منهـا علـى وجـه الخصـوص:

- القـدرة الشـرائية المتدنيـة التـي تضْطـر العديـد مـن المواطنـات والمواطنيـن إلـى الابْتعـاد عـن المَراكِـز الحَضَريـة مـن أجْـلِ الاسْـتفادة مـن سَـكَنٍ أوْ عقـارٍ فـي المُتنـاوَل، وبالتالـي يَجِـدُون أنْفُسَـهم فـي مُواجهـةِ غيـابِ العَـرْض الكافـي و/أو غيـر الملائـم مـن وسـائل النقـل الجَمَاعـيّ.
- القـدرات الحركيـة المحـدودة: عـدد مـن المواطنـات والمواطنيـن (الأشـخاص المسـنون و/أو فـي وضعيـة إعاقـة) محرومـون مـن اسـتعمال وسـائل النقـل بصـورة مسـتقلة.

بالإضافـة إلـى كل هـذه النواقـص، تعانـي السّـاكنةُ، ولا سـيّما فـي الوسَـطِ الحَضَـري، مـن آثـارِ التلـوُّثِ النّاجـمِ عـن تزايُـدِ حجـمِ التنقّـل، بمـا أن وسـائل النَّقْـلِ مسْـؤولَة إلـى حـد كبيـر عـن انبعاثـات ثانـي أكسـيد الكربـون.

تفاعـلا مـع هـذا التشـخيص، يقتـرح المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي تسـليط الضـوء علـى فرصـة تطويـر التنقـل المسـتدام فـي المغـرب، الـذي مـن شـأنه تحقيـق الرفـاه للمواطنـات والمواطنيـن، بفضْـلِ تحسـين ممارسـة حريـة التنقـل والحـقّ فـي الولـوج إلـى الخدمـات الاجتماعيـة الأساسـية والشـغل، وذلـك عبْـرَ وسـائل نقـل ذات جـوْدَة وسـهلة الولـوج وأكثـر احترامـاً للبيئـة. فـي هـذا الاتجـاه، يوصـي المجلـسَ الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي بتطْويـرَ منْظومـةٍ مُنْدمجـةٍ للتنقّـلِ المُسْـتدامِ ترْتكِـزُ علـى المَحـاوِرِ التّاليـة:

- تحسـينِ الوُلوجيّـة لفائـدة جميـعِ المُواطنـاتِ والمواطنيـن إلـى وسـائلِ نَقْـلٍ جماعـيٍّ مُسْـتدامَة، وتَطْويـرِ بنْيـاتٍ تحتيّـةٍ قَرويّـةٍ مُسْـتدامةٍ، بهـدَفِ التّقليـلِ مـن الاعْتمـادِ علـى السـيارة الشّـخْصية، وتقليـص الفَـوارقِ المَجاليـةِ والاجتماعيـة؛
- تشـجيعِ الحُلُـولِ المُسـتدامةِ البَديلـةِ للسّـيارةِ الشّـخصية والمُحَـرِّكِ الحَـرَاري : الحافـلات الحضريـة/ الحافـلات ذات خدمَـة عاليـة الجـودة، والحافـلات الصّغيـرة، والحافـلات الرابطـة بيـن المُـدُن، وخـط الترامـواي (صغيـر وخفيـف وسـريع)، مـع المَزيـد مـن الوَسـائلِ المتعـدِّدَة وذاتِ الرّبْـطِ المُتَنَـوّع، بفَضْـلِ توْفيـرِ المحطّـاتِ الطرقيـة ومَحَطّـاتِ سَـيّاراتِ النقـل المُشْـتَرَكَة ومَوَاقـف سـيارات مسـتدامة.
- إعْطـاءِ الأولويّـة، علـى المَـدَى القَصيـر، للحُلُـولِ الكهْربائيّـةِ البديلـة للسّـيارَةِ الشّـخصيّة، مثْـلِ الدّراجـاتِ الكَهربائيّـة المتطـوّرة والمُصَنَّعَـة محليًّـا، وذلـك باختيـارِ مُـدُنٍ تجريبيّـةٍ، صغيـرةٍ ومُتَوَسِّـطَةِ الحجـم، مـن أجـل اختبـار المُلاءَمَـة وقِيـاسِ الأثـر؛
- إصْـلاح المنْظومة المتعلّقة بحَكامَة سيارات الأجرة، وإضْفاء الطابع المِهْني عليْها، ودراسة إمكانية تَحْريرها؛
- تسـريع تنفيـذ العقـد - البرنامـج المتعلـق بتطويـر منصّـات لوجيسـتيكية طرقيّـة بضواحـي المـدن، مـع الحـرص علـى ربْطهـا بالسـكك الحديديـة؛
- تحديث مدونة السير والسّلامة الطرقيّة، بما ينسجم مع مبادئ التّنقل المُستدام؛
- إدْراجِ حاجيّات التنقل المستدام ضمْن متطلّبات التعمير وإعداد التراب التخطيط؛

- إعدادِ برامج ترمي إلى التكوين الأساسي والمستمرّ في مختلف المجالات والمهن المتعلّقة بالتّنقل المستدام، موجهة إلى جميع الفاعلين، وذلك بهدف تحسين وتعزيز كفاءات الموارد البشرية، بما فيها المنتخبون على صعيد المجالات الترابية؛
- اعتماد استراتيجية للتواصل وتحسيس المواطنات والمواطنين بمبادئ وإيجابيات التنقل المستدام، عبر توظيف محتويات إعلامية تُعبئ مختلف قنوات التواصل، وتهمّ البيئة والوضعية الصحية والتقدم التكنولوجي.

إن المنظومة المقترحة تتطلب، على وجه الخصوص، ضرورة تَشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات تكون مسؤولة عن التنقل المستدام، ذات امتدادات جهوية، وقادرة على إيجاد حلول لمخاطر تداخل وتعدّد الاختصاصات وتذويب المسؤوليات وتشتت الوسائل.

5.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام، التي يرأسها السيد أمين منير العلوي ومقررها السيد محمد بنقدور، 52 اجتماعا بمعدل مشاركة بلغ 67 في المائة في المتوسط.

1.5.3.2. الإحالات

لم يتلقّ المجلس سنة 2021 أي إحالات تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام.

2.5.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام رأيين :

- من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه؛
- نحو تحوّل رقميّ مسؤول ومُدمِج.

«من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه»

جرت المصادقة على هذا الرأي بالإجماع من لدن الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دورتها الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021.

وقد أبرز المجلس في هذا الرأي أن المغربَ يزخر بتراث ثقافيٍّ مادي ذي قيمة كبيرة جدًا، يتجلّى في وجود مَواقع تاريخية جعلته يتبوّأ المرتبة الأولى على الصّعيد الإفريقي والعالم العربي من حيث عدد التّسجيلات الثقافية على قائمة اليونسكو للتراث العالمي. كما أنّ المُكوّنَ غيْر المادي لهذا التراث، الغنيّ والمتنوّع كذلك، يشْتمل على المراسم الدّينية والتّقاليد المَطبخيّة وأنواع الموسيقى والملابس والرقص ومهارات الأجداد...إلخ.

وحِرْصاً منها على المُحافظة على تراثها الثقافي وتثْمينه، أطلقَتْ بلادنا العديدَ من المشاريع والمُبادرات بدعم من الخبرات الوطنية والدولية ذات الصلة، مما مكن من الرصد والتعرف والتعريف بالعديد من عناصر التراث الثقافي المادي وغير المادي على الصعيد الدولي وكذا تعزيز عروض بلادنا بشأن السياحة الثقافية.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فإن التراث الثقافي ببلادنا لم يتحول بعد إلى ثروة مادية من أجل جعله محركا حقيقيا للتنمية. في هذا الصدد، لا يحظى التراث والإرث الثقافيان المادي وغير المادي بتثمين

كاف وتظل الوسائل المعبأة لتطويرهما محدودة جدا. علاوة على ذلك، كانت مسألة التراث تُتناول دائمًا بصورة معزولَة ووفق حكامة مُجَزَّأَة. وهناك عدة أوجه قصور تفسر هذه الوضعية ولا سيما ضعف الجهود في مجال الجرد والتصنيف وعدم إشراك المجالات الترابية والقطاع الخاص على مستوى تخطيط وتثمين وتدبير التراث الثقافي، وكذا تملكه بالقدر الكافي من طرف المجتمع المدني والساكنة، علاوة على التأخر المسجل في مجال استخدام التكنولوجيات والرقمنة.

اعتمادا على هذا التشخيص الذي تتقاسمه مختلف الأطراف، يترافع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشأن اعتماد استراتيجية وطنية لحماية التراث الثقافي والمُحافظة عليه وتثمينه. في هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من التدابير على النحو التالي:

1. تعزيز دينامية المؤسسات المعنية ووسائل العَمل الإجرائية لخدمة التراث الثقافي:

- تزويد السلطات العمومية المُكلفة بالتراث الثقافي بالخِبْرات والوسائل التي تمكّنها من وضْع خارطة للتّراث، وجَرْده والمُحافظة عليْه وتثْمينه؛
- إيلاء أهمية خاصة لوضعيّة المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، وتطويره في اتّجاه مؤسسة عموميّة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية؛
- الرّفْع من حجم الشَّرَاكات بين المؤسّسة الوطنية للمتاحف وجامِعي التُّحَف من الخواصّ، بغية تحسين عرض المتاحف وضمان انفتاحها على المُجْتمَع وربطها بالبحث العلمي.

2. إيلاء أهمية خاصة للتراث غير المادي عن طريق:

- إعداد مونوغرافيات جهوية من أجل أرشفة الثروات المَحَلية في هذا المجال؛
- أرشفة الثروات المَحَلية والتعرف عليها عن طريق أعمال أكاديمية وعلمية؛
- دعم خبرة حاملي الرّأسمال غير المادّي لضمان تقاسُم هذا التراث.

3. ضمان تمويلٍ وطني مُستدام، وتنويع مَصادر التمويل باللّجوء إلى الشّراكة بين القطاعيْن العامّ والخاصّ والقطاع الثّالث، قصْدَ المُحافظة على التراث وإعادة تأهيله وتثْمينه.

4. تشجيع المشاريع الرّامية إلى تأهيل التراث الثقافي المادّي والتراث غير المادّي في الوسَط القروي (المعمار، القُصُور، القصبات، الأغاني، أشكال الرّقص، التقاليد، فن الطبخ، إلخ.)، خاصّة في المناطق الجَبَلية و/ أو المعزولة، وإدماجها في مسالك السياحة الثقافية.

5. تشجيع المقاولات على التخصص والمهنية في مهن التراث ولا سيما ترميم المواقع ومهن البنايات التاريخية.

6. جَعْل استخدام التكنولوجيات أثناء إعداد خارطة للجرْدِ عمليّة منتظِمَة فضلا عن الاعتماد على خدمات الأرْشَفَة الرّقْمية.

7. تعيين شخصية عمومية تتمتع بشهرة كبيرة وتعرف بالتزامها وقدرتها على القيام بما يلي:

- الترافع بشكل ناجع من أجل التحسيس برهانات تأهيل التاريخ والتراث الثقافي الوطني؛
- محاولة التأثير على الأطراف المعنية والبحث عن مصادر التمويل المتجددة من أجل حماية الممتلكات التراثية وتثمينها.

«نحو تحوّل رقميّ مسؤول ومُدمِج»

يتناول الرأي الذي أنجزه المجلس في إطار إحالة ذاتية تحت عنوان « نَحْو تحوّلٍ رقميّ مسؤولٍ ومُدمِج»، والذي جرت المصادقة عليه بالإجماع خلال الدورة العادية 121 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 29 أبريل 2021، موضوعاً أصبح يشكل رهاناً رئيسياً بالنسبة لمستقبل بلادنا.

إن الرّقْميات تُعدُّ رافعةً حقيقيةً لتحقيق التحول وتسريع وتيرة التطور، وتساهم في الارتقاء بجودة التفاعل بين المرتفقين والإدارات، والرفع من الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وإدراكاً لأهمية هذا الرهان، وضعت بلادنا عدداً من الاستراتيجيات والبرامج من أجل تسريع وتيرة التحول الرقمي، على غرار «المغرب الرقميّ 2013»، و«المغرب الرقمي 2020»، كما تمَّ إحداث هيئاتٍ ذاتِ صلةٍ بتنفيذ هذه الاستراتيجيات والبرامج، منها وكالة التنمية الرقمية واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشّخصي.

ومع ذلك، يسجل أن مختلف المبادرات التي تم اتخاذها تظل غير كافية لتوفير متطلبات إنجاح مسلسل التحول الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية التي ساهمت أزمة كوفيد-19 في توسيعها.

وهناك العديد من مكامن الضعف التي يمكن أن تُفَسِّر هذه الوضعية، ومنها على وجه الخصوص:

- تسجيل تأخّر في تنفيذ الاستراتيجيات السابقة المعتمَدة من أجل تحقيق التحول الرقمي في عدّة قطاعات مثل الإدارة والصحة والتعليم والصناعة؛
- تغطية جغرافية ضعيفة على مستوى البنيات التحتية الخاصة بالإنترنت ذي الصّبيب العالي والعالي جداً؛
- الطابع المجزَّأ وغير الملائم أحياناً للإطارِ التشريعي والتنظيمي، لا سيما في ما يتعلق بالعمل عن بُعد؛
- غياب فاعلين تكنولوجيّين محلّيين ذوي تنافسية قوية؛
- ضعْف إنتاج محتوى رقْميّ وطني ثقافيّ وتعليميّ؛
- غياب خارطة طريق وطنية للذّكاء الاصطناعي.

انطلاقا من هذا التشخيص، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى اعتمادِ رؤية واضحة من أجل إحداثِ تحوّلٍ رقميٍّ مدمِجٍ ومسؤولٍ يتيح في غضون فترة أقصاها ثلاثُ سنوات:

- تمكين مجموع السّكّان المغاربَة، من الوُلُوج إلى الإنترنت ذي الصّبيب العالي والعالي جداً، مع ضمان خدْمَة جيّدة في هذا المجال؛
- تحْديث الخدمات الإدارية عنْ طريقِ رقْمنةِ مختلف المساطر الإدارية.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من الإجراءات الرئيسية، تتمثل في ما يلي:

- إعطاء الأولوية للرقمنة باعتبارها وسيلةً ونمطاً هيكلياً لتطبيق القوانين والنصوص التنظيميّة وتوفير الخدمات العموميّة، وتعزيز التطبيقات أو النظم الرقمية الجديدة ذات التأثير القويّ على مسار المرتفقين (المواطن (ة) والمقاولات).
- وضع إطارٍ تنظيمي متكامل ومناسب في مجال الرقميات، لا سيما في ما يتعلق بالعمل عن بُعد وحماية المعطيات.

- تحسين الأمْن السِّيبراني والسيادة الرقمية من أجل إرساء تحوُّلٍ رقْميّ مسؤول، وذلك من خلال تحسين مناعة البنيات التحتيّة، وترسيخ الثقة الرقمية، وتعزيز حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتعْميم التوقيع الإلكتروني.
- تطوير مراكز معطياتٍ وطنية وجهويّة مغربية، اعتماداً على شَراكاتٍ بين القطاعيْن العام والخاصّ بما يُمَكِّنُ من التوطين والحفظ الداخلي للأنشطة الرقمية الاستراتيجية للدولة والمُقاولات (المُعطيات والتّطبيقات).
- العمل من أجل صعود «منظومة» رقميّة مغربيّة، عنْ طريق استخدام رافعة الصّفقات العمومية وآليات تمويل مبتكرة بالنسبة للفاعِلينَ في القِطاع، وتزْويد المُقاولات التي تستثمر في عمليّة رقْمَنَتِها بحوافز مالية، من قبيل تعزيز التحفيزات الجبائية وضمان التمويل منْ طرف الدولة.
- العمل على انخراط الجامعات والقطاعات الاقتصادية، والصناعية خصوصا، في مشاريع البحث والتطوير ذات الصلة بالتّحوُّل الرَّقمي، بهدف خلْق «منظومات» ملائمة لتطوير المقاولات الناشئة وتشجيع صعود صناعة رقمية حقيقية.
- جَعْل الذكاء الاصْطناعي أولوية وطنية في ورْشِ التحوّل الرَّقمي، بالنّظر إلى ما يتيحه من إمكانات في مجال ترشيد كلفة الإنتاج وما يقدمه من حلول تستجيب للحاجيات المختلفة للمواطنات والمواطنين

6.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يرأسها السيد لحسن والحاج، ومقرّرتها السيدة حكيمة الناجي، ما مجموعه 51 اجتماعا بمعدّل مشاركة بلغ في المتوسط 66 في المائة.

طبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي وأحكام النظام الداخلي في مادتيه 74 و75، تم تكليف اللجنة بإعداد التقرير السنوي.

التقرير السنوي برسم سنة 2020

تمّت المصادقة على التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2020 بالإجماع خلال الدورة العادية 123 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 30 يونيو 2021.

وطبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا برسم سنة 2020.

شكلت سنة 2020 سنة استثنائية على جميع الأصعدة، وذلك بالنظر لتأثيرات جائحة الكوفيد-19 التي همت جميع جوانب الحياة، واعتباراً أيضا للاختيارات التي اتخذتها أغلب الدول في التصدي للجائحة، والتي أعطت الأولوية لحفظ صحة الإنسان.

وقد بادرت السلطات العمومية منذ تسجيل الحالات الأولى للإصابة، إلى سن إجراءات صحية وقائية صارمة من أجل تفادي تكاثر حالات العدوى بشكل غير متحكم فيه، مع العمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية للبنيات التحتية الصحية للبلاد. بالموازاة مع ذلك، تم إحداث لجنة لليقظة الاقتصادية، وخلق صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، فضلا عن اتخاذ العديد من التدابير لتخفيف انعكاسات الأزمة الصحية على المقاولات، ومن ثم على مناصب الشغل ومصادر الدخل. بعد ذلك، وبالموازاة مع تخفيف التدابير التقييدية، جرى، تنفيذا

للتعليمات السامية لجلالة الملك، وضع مخطط من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي بغلاف مالي يعادل 11 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

رغم الجهود التي تم بذلها، سجل الاقتصاد الوطني، على غرار باقي بلدان العالم، ركوداً يعتبر الأكبر من نوعه خلال العقود السبعة الماضية. وقد تضرر النسيج المقاولاتي بشكل كبير من الأزمة. وتراجع مستوى استهلاك الأسر نتيجة فقدان مصادر الدخل ومناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم وغير المنظم.

وبلغ عجز الميزانية حوالي 7.6- في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020، فيما وصل المبلغ الجاري لمديونية الخزينة إلى 77.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي جراء الجهود الميزانياتية المبذولة لمكافحة آثار الأزمة الصحية. غير أن المغرب استطاع الاستفادة من شروط اقتراض جيدة على العموم.

وفي ما يتعلق بالتوازنات الخارجية، فقد شهدت سنة 2020 انخفاضاً في عجز الميزان التجاري، رغم أن الصادرات شهدت بدورها انخفاضا حادا.

أما بخصوص الشروط النقدية وتمويل الاقتصاد، فقد تم اتخاذ العديد من تدابير في ما يتعلق بالسياسة النقدية من أجل التصدي لتداعيات الأزمة. وبفضل هذه التوجهات، التي عززها طرح منتجات «ضمان أوكسجين» و«ضمان إقلاع» و«إقلاع المقاولات الصغيرة جدا» المضمونة من لدن صندوق الضمان المركزي (مؤسسة «تمويلكم» حاليا)، تمكنت القروض البنكية، من تحقيق معدل نمو بلغ 4.4 في المائة، رغم تراجع الناتج الداخلي الإجمالي. وتفيد معطيات المندوبية السامية للتخطيط بأن 16 في المائة فقط من المقاولات أعلنت استفادتها من قروض بضمان الدولة.

وفي ما يتعلق بمناخ الأعمال، يلاحظ أن مناخ الأعمال في المغرب لا تزال تعتريه العديد من أوجه القصور البنيوية، تهم بشكل خاص استمرار بعض مظاهر الفساد وإشكالية آجال الأداء.

وبخصوص انعكاسات الأزمة على الشغل ومصادر الدخل، فإن الاقتصاد الوطني فقد مع متم سنة 2020 حوالي 432.000 منصب شغل صاف. وقد تفاقم معدل البطالة، بحيث بلغ 11.9 في المائة.

وفضلا عن تدبير الجوانب الظرفية لجائحة كوفيد-19، فإن هذه الأزمة دفعت بلادنا إلى اعتماد جملة من التوجهات في أفق إجراء تحولات كبرى على المستوى الاقتصادي في المدى المتوسط:

- بوادر عودة حذرة إلى التصنيع لاستبدال الواردات
- وجود إرادة في تسريع مسلسل إرساء صناعة وطنية خالية من الكربون؛
- تسريع مسلسل رقمنة الاقتصاد وتحول الاستخدامات

على المستوى الاجتماعي، كان قطاع التربية والتعليم بدون شك من بين القطاعات الأكثر تضررا بالأزمة الصحية. حيث كان لإغلاق المدارس أولا ثم تقليص الزمن المدرسي تداعيات سلبية على جودة التَّعَلُّمَات. من جهة أخرى، أدى انتقال عملية التعلم من المدرسة إلى المنزل إلى خلخلة عادات التعلم وساهم في تعميق التفاوتات بين التلاميذ.

وبالنسبة للتعليم عن بعد، فإذا كان قد حظي بمتابعة نسبية في بداية الجائحة، فقد تخلى عنه عدد كبير من التلاميذ في ما بعد، خاصة بعد الإعلان عن تأجيل أو إلغاء امتحانات نهاية السنة الدراسية. وقد كان لهذا الأمر انعكاس سلبي كبير بحيث أدى إلى تدهور المستوى الدراسي للتلاميذ وإلى تفاقم المشاكل التي تعاني منها المدرسة، والتي تشهد أصلا العديد من الاختلالات البنيوية.

بخصوص منظومة الصحة، أكدت أزمة كوفيد-19 التشخيص الذي تم الوقوف عنده منذ عدة سنوات بشأن هشاشة الخدمات الصحية في مقابل حاجيات الساكنة، وضعف قدرة هذه المنظومة على الصمود أمام الأزمات. وإزاء هذا الوضع، انصب التعاطي مع جائحة كوفيد-19 أساسا على تقييد حركة تنقل المواطنين لتفادي تعرض المنظومة الصحية لضغط يتجاوز طاقتها الاستعابية .

ومن بين الإشكاليات الكبرى التي يواجهها قطاع الصحة، مسألة الموارد البشرية التي تعتبر مبعث قلق حقيقي وتهدد استمرارية المنظومة. فقد بلغ عدد الأطباء الممارسين في القطاع العام، وفق إحصائيات نهاية سنة 2019، ما يقرب من 12.000 طبيب، مقابل 13.500 طبيب في القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يعاني الأطباء في القطاع العام من ظروف عمل غير ملائمة بالقدر المُرضي. وفي ظل هذه الظروف، يتواصل منذ سنوات مسلسل مغادرة الكفاءات لقطاع الصحة العمومية.

وهناك عنصر آخر له تأثير سلبي على صحة السكان وهو الولوج إلى الأدوية. فإذا كان قطاع صناعة الأدوية قد شهد تطورا مهما، لا سيما خلال العقد الأخير، غير أن استهلاك الأدوية من طرف المواطنين تشوبه العديد من الاختلالات، خاصة عدم احترام المسار الطبيعي لاستعمال الأدوية.

لقد شكلت وضعية الحجر المنزلي المقترن بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي أملتها الظرفية الصحية تحدياً تنامت فيه ظاهرة العنف إزاء النساء. وفي هذا الصدد، قامت عدة جمعيات ناشطة في مجال حماية وتوجيه النساء ضحايا العنف بإثارة الانتباه إلى ضرورة وضع تدابير إضافية لحماية النساء خلال الجائحة. من جهة أخرى، يشار إلى غياب حصيلة رسمية عن الحجم الحقيقي للعنف الممارس في حق النساء إبان فترة الأزمة الصحية.

وبخصوص وضعية الفئات الهشة خلال سنة 2020، يشار إلى أن الأطفال تضرروا بشدة من تداعيات الجائحة. ذلك أن عزل الأطفال داخل المنازل والابتعاد عن فضاء التعلم والتنشئة الاجتماعية الذي تجسده المدرسة يمكن أن يؤدي إلى أضرار وخيمة على الأطفال الذين يعيشون في بيئة لا تتيح الولوج إلى أدوات التعلم. أو التي لا يملك فيها الآباء والأمهات القدرات الكافية لمواكبة أطفالهم دراسيا.

وبالنسبة **للأشخاص في وضعية إعاقة**، فقد فاقمت الأزمة الصحية من حرمانهم من حقوقهم. فعلى سبيل المثال لم تكن الدروس الموجهة عبر القنوات التلفزية والمحطات الإذاعية الوطنية مناسبة لحاجيات التلاميذ في وضعية إعاقة، مما شكل عائقا أمام تمتعهم بالحق في التربية وتمييزا في حقهم. كما تعرض الأشخاص ذوو الإعاقة، خاصة المصابون بالصمم وضعاف السمع، إلى الحرمان من الولوج إلى المعلومات وحملات الوقاية التي يتم بثها في وسائل الإعلام العمومية.

وخلال فترة الحجر الصحي، فَقَدَ المهاجرون في وضعية غير نظامية، الدخول المتأتية من فرص الشغل الهشة التي كانوا يتعيشون منها. كما أن وضعيتهم الإدارية جعلتهم خارج دائرة المساعدات المقدمة للفئات المعوزة.

وبخصوص مكافحة الجريمة، ورغم الجهود المبذولة لا تزال نسبة الاعتقال الإحتياطي مرتفعة بالمغرب. ذلك أن الاقتصار على الإيداع بالمؤسسات السجنية كآلية وحيدة للعقاب، بما فيها اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، من شأنه أن يرفع من تكلفة الجريمة، سواء المادية أو المجتمعية.

وفي ما يتعلق بالحوار الاجتماعي، يسجل أنه لم يتم إشراك ممثلي الفاعلين الاجتماعيين، في لجنة اليقظة الاقتصادية، والحال أنه في هذا السياق بالذات، كان من شأن مشاركة النقابات إلى جانب القطاع الخاص والدولة، أن تمكن من بلورة إجابة مشتركة للصدمات الناشئة عن الأزمة.

أما بالنسبة لنزاعات الشغل، يظل السبب الرئيسي للإضرابات التي شهدها القطاع الخاصة سنة 2020 عدم احترام المشغل للمقتضيات الأساسية لقانون الشغل. أما في القطاع العام، فسيجل غياب فتح حوار حول الملف المطلبي لأساتذة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وعدم قدرة الأطراف المعنية على بناء توافقات حول القضايا المطروحة.

بخصوص المحور البيئي، كانت سنة 2020 سنة استثنائية طبعها توقف الملتقيات الدولية، بما في ذلك جراء القيود الصحية التي أقرتها العديد من البلدان لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19. بحيث تم في هذا الصدد، إرجاء مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 26».

كما عرفت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تراجعا هاما خلال سنة 2020 في جميع أنحاء العالم، بفعل الانخفاض الكبير للنشاط الاقتصادي وحركة التنقل.

وعلى الصعيد الوطني، شرع المغرب سنة 2020 في الرفع من الأهداف الواردة في المساهمة المحددة وطنياً، وتم تقديمها أمام اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي خلال اجتماعها الأول المنعقد في شهر دجنبر من السنة نفسها. ومن ناحية أخرى، تميزت سنة 2020 بإطلاق دراسات لوضع «مخططات مناخية» لفائدة سبع جهات.

وفي ما يتعلق بالولوج إلى التمويل المتعلق بالمناخ، وضعت المملكة برنامجًا استراتيجيًا مع «الصندوق الأخضر للمناخ»، يتألف من مجموعة من 18 مشروعًا للتكيف والتخفيف تغطي العديد من القطاعات ذات الأولوية.

وفي مجال الطاقات المتجددة، سجل المغرب تحسناً طفيفاً يناهز 3 في المائة في حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة. كما اتسمت سنة 2020 بتراجع الفاتورة الطاقية الصافية للمغرب بنسبة 34.7 في المائة، بالإضافة إلى انخفاض في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بـ 7.2 في المائة.

بالمقابل، وبالنظر إلى الإمكانات العالية التي يتمتع بها المغرب في إنتاج الجزيئات الخضراء وتصديرها، فقد قررت بلادنا التموقع في هذا المجال عبر إطلاق مشروع خارطة طريق خاصة بتطوير سلاسل الإنتاج المعتمدة على الطاقة الهيدروجينية في 2019. وعلاوة على ذلك، تميزت سنة 2020 بإحداث اللجنة الوطنية للهيدروجين.

وبخصوص المحور المتعلق بالتنمية المستدامة، تميزت سنة 2020 بإطلاق دينامية إعداد استراتيجية التنمية ذات الانبعاثات المنخفضة للغازات الدفيئة على المدى الطويل (LT-LEDS).

وفي ما يتعلق بميثاق «مثالية الإدارة»، تم اتخاذ تدابير من قبل بعض القطاعات الحكومية أفضت إلى تحقيق نتائج أولية مشجعة يمكن تحسينها.

وفي مجال تدبير الموارد المائية، واعتباراً للوضعية المقلقة جدا التي تعرفها الموارد المائية، انعقد في يناير 2020، برئاسة جلالتكم، حفل توقيع الاتفاقية الإطار لإنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي يشكل المرحلة الأولى في مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050. وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى الشروع في الخطوات الإجرائية لإنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء في نوفمبر 2020.

وفي ميدان التطهير، أصبح المغرب إلى غاية نهاية سنة 2020، يتوفر على 153 محطة لمعالجة المياه العادمة، تم إنجازها في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل. ومن بين التدابير المتخذة من أجل إرساء تدبير مستدام للموارد المائية، تجدر الإشارة إلى تعميم إعادة استعمال المياه العادمة المعالَجة لسقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء وكذا الاستعمال الصناعي.

ومن جهة أخرى، تناول الموضوع الخاص (Focus) للتقرير السنوي «الوضعية الاقتصاديّة والاجتماعية والبيئية التي تعرفها المناطق المَعْنِيّة بزراعة القنب الهنْدي». وتقتضي الآثار السلبية لهذه الوضعية، سواء على الساكنة المحلية أو على بلادنا ككل، اعتماد مقاربة بديلة ذات منظور شمولي، تُحدث قطيعة مع الوضْع الحالي.

وعلى الرغم من المنع التدريجي الذي طال كل الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي منذ أزيد من قرن من الزمن، فقد تطورت زراعة هذه النبتة بوتيرة مطردة في شمال البلاد.

لقد أدى البحث عن تحقيق الربح المادي إلى إقامة زراعة مكثفة للقنب الهندي ترمي إلى توسيع المساحات المزروعة، مما تسبب في استنزاف التربة والموارد المائية، كما تحولت الأراضي الخصبة التي كانت تستخدم سابقًا في الزراعات الغذائية إلى زراعة القنب الهندي.

وعلاوة على ذلك، فإن المزارعين لا يجنون سوى دخلٍ هزيلٍ، بحيث يؤول الجزء الأكبر من الدخول للوسطاء وتجار المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هؤلاء المزارعين يظلون عرضة للمتابعة القضائية، وهو ما يحرمهم من الولوج إلى عدد من الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعية.

هذا، وعلى إثر التطور الذي شهده القانون الدولي في اتجاه إضفاء الشرعية على هذه النبتة وتقنينها وتقْنينِ بَعْض اسْتعمالاتها لأغراضٍ صيدلية وصناعية وأغراض أخرى لا تنطوي على خطر على صحة الإنسان، وفي الوقت الذي طوّرتْ فيه العديد من البلدان صناعة تحويل القنّب الهندي، الذي يدرُّ الدَّخْلَ ويوفر الشُّغْل، يتعين على بلادنا مواكبة هذا التحول بوضع وتنْفيذ استراتيجية مُندمِجَة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مناطق زراعة القنب الهندي، وهي استراتيجية تُدمِج المزارعين تنموياً بمختلف الاسْتعمالات المَشروعة للنّبتة وبتحويلها الصّناعِيّ.

وينْبغي أنْ تتضمّن هذه الاستراتيجية نموذجًا اجتماعيًا حميداً، ومنظومَةَ إنتاج مثلى ومبتكِرة ومُستدامة على الصعيد الفلاحي، ونمطاً اقتصاديا مقنّنا بدون عوائق، وأن تمكن المغْرب منَ الاندماج الإيجابي في السوق الدولية التي تشهد تطورا مطرداً. ويتعين أنْ تتيح هذه الاستراتيجيّة بكيفية تدريجية تجاوز الوضعية السلبية الحالية، وخلق دينامية جديدة من أجل تنمية دامجة وعادلة ومشروعة، على الصّعيديْن الجهوي والوطني.

7.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، التي يترأسها السيد محمد عبد الصادق السعيدي ومقررتها السيدة مينة الرشاطي، 50 اجتماعاً بمعدل مشاركة بلغ 49 في المائة في المتوسّط.

1.7.3.2. الإحالات

لم يتلق المجلس أي إحالة برسم سنة 2021 تدخل ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

2.7.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية رأيا يحمل عنوان «من أجل مقاربة مُبتَكَرة ومندمِجة لتسويق المنتجات الفلاحية».

«من أجل مقاربة مُبتَكَرة ومندمِجة لتسويق المنتجات الفلاحية»

جرت المصادقة بالإجماع على هذا الرأي خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 16 نونبر 2021.

وقد أبرز المجلس في هذا الرأي أنه منذ ستينيات القرن الماضي، أطلق المغرب، العديد من المخططات والبرامج والأوراش الكبرى للنهوض بالقطاع الفلاحي وتعزيز أداء مختلف سلاسل الإنتاج والتصدير. وقد مكنت هذه الجهود من تحقيق نتائج هامة، لا سيما على مستوى تحسين نسبة تلبية الاحتياجات الوطنية من المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

غير أن الأداء العام للقطاع وجهود إدماج أعلى وأسفل سلاسل الإنتاج لا تزال تعاني من مستوى الاندماج والترابط غير الكافي بين مسلسل الإنتاج وقنوات التسويق. كما تشهد منظومة التسويق عددا من مكامن الضعف والاختلالات التي تهم تنظيمها وتسييرها، نذكر منها ما يلي :

- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية على المستوى الوطني والترابي، في ظل غياب إطار حكامة شامل ومندمج لمسلسل التسويق؛
- الحجم المفرط للوسطاء في سلسلة القيمة وعدم خضوعهم لما يكفي من المراقبة، خاصة على مستوى عرض السلع الموجه لأسواق الجملة، وهو الأمر الذي يذكي المضاربة ويؤدي إلى تعدد المتدخلين ويضر بمصالح المنتجين، كما يؤثر سلبا على جودة المنتجات بالنظر لتسببه في إطالة مسار قنوات التسويق، ليؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع سعر البيع للمستهلك النهائي.
- ضعف قدرة الفلاحين الصغار والمتوسطين على تنظيم أنفسهم من أجل تسويق منتجاتهم في ظروف جيدة؛
- ضعف رقمنة مسلسل تسويق وتثمين المنتجات الفلاحية، مما يعيق الولوج المباشر للفلاحين الصغار والمتوسطين إلى مختلف الأسواق ووجهات التسويق
- الصعوبات المتزايدة في ولوج بعض الأسواق الخارجية بسبب فرض البلدان المستوردة لجملة من الشروط، لا سيما في ما يتعلق باحترام المعايير الصحية.
- تسجيل ضياع وهدر كميات مهمة من المنتجات الفلاحية، على امتداد قنوات التسويق، وذلك في ظل غياب آلية مؤطرة ومندمجة خاصة بهذا الأمر في مختلف المخططات والبرامج التنموية.

انطلاقا من هذا التشخيص، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى بلورة رؤية مندمجة وتشاركية خاصة بمجال التسويق من خلال إشراك جميع الفاعلين المعنيين، إن على الصعيد الوطني أو الترابي. ويوصي المجلس في هذا الصدد، باتخاذ عدد من التدابير، من أبرزها ما يلي :

- تعزيز آليات تقنين الأسعار المعتمدة على مستوى سلسلة إنتاج الحبوب، ووضع آليات ملائمة لخصوصيات سلاسل الإنتاج الفلاحي الأخرى؛
- تعزيز دور التعاونيات الفلاحية وإعادة النظر في منظومة حكامتها ومراقبتها، مع تشجيع الفلاحين الصغار والمتوسطين على الانتظام في هذا النوع من التعاونيات من أجل ضمان جمع وبيع منتجات الحبوب وفق السعر المرجعي المحدد من لدن السلطات المختصة؛

- إعادة النظر في نماذج وآليات مواكبة وتنظيم الفلاحين في إطار تعاونيات (التجميع التعاوني) أو مجموعات ذات نفع اقتصادي، من خلال ترصيد نجاحات المقاربات المعتمدة على مستوى سلسلتي إنتاج السكر والحليب، وذلك من أجل تحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية والرفع من دخل المنتجين بشكل ملموس؛
- وضع إطار تنظيمي دقيق ومُلزم من أجل تقنين وإعادة النظر في دور ومهام الوسيط وبيان حقوقه وواجباته على مستوى سلسلة التسويق؛
- الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، عبر العمل على استبدال نظام الريع الحالي بنظام مفتوح أمام المنافسة وجعل ولوج المهنيين إليه مشروطاً باحترام دفتر للتحملات؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية على المستوى الوطني والترابي من أجل ضمان اندماج أفضل لمكون التسويق في سلسلة القيمة؛
- تطوير مجال تحويل المنتجات الفلاحية (الفواكه والخضر) من خلال توجيه بعض المنتجات نحو التحويل الصناعي؛
- تسريع التحول الرقمي لمجال التسويق من أجل تيسير إدماج المنتجين الصغار والمتوسطين؛
- تطوير قنوات التسويق القصيرة ذات الطابع التعاوني، وتشجيع تجارة القرب؛
- اعتماد قانون لمكافحة ضياع وهدر المنتجات الفلاحية في مراحل التوزيع والتخزين والتسويق.

4.2.اللجان المؤقتة

تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب: رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مُؤَهَّلَة ومُزدَهِرة ومُبَادِرَة

توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بإحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 30 يناير 2020 من أجل إعداد دراسة حول الطبقة الوسطى بالمغرب[127]. وقد قرر مكتب المجلس تشكيل لجنة مؤقتة عهد إليها بإعداد هذه الدراسة، وأسندت رئاستها للسيد لحسن والحاج فيما اختير السيد علي غنام مقررا للموضوع. وقد صادقت الجمعية العامة العادية 119 للمجلس بالإجماع على هذه الدراسة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 فبراير 2021.

في وقتٍ تستعد فيه بلادنا لاعتماد **نموذج تنموي جديد**، فإن تعزيز وتوسيع طبقة وسطى **مُؤَهَّلة ومزدهرة ومُبَادِرة**، يكتسي أهمية قصوى من أجل إنجاح الانتقال نَحْوَ عتبة أعلى من التنمية.

إن دينامية الطبقة الوسطى **تَضْطَلع بدورٍ بالغ الأهمية، بِوْصفها عاملاً في النمو والاستقرار الاقتصادي**، وذلك بفضل إسنادها للاستهلاك الداخلي وحفزها للاستثمار في مجالات التعليم والصحة والسكن. كما أنها تضطلع بدور أساسي في الحفاظ على استمرارية أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال المساهمات والضرائب التي تؤديها الأسر. هذا، وبفضل قدرتها على الادخار، يشكل وجود طبقة وسطى قوية رافعة أساسية لتمويل الاستثمار.

من جهة أخرى، تعتبر الطبقة الوسطى **عاملاً للاستقرار السياسي** لكونها تؤشر عموما على وجود تماسكٍ اجتماعي أقوى وتفاوتاتٍ أقلَّ، وعلى اشتغالِ المصعد الاجتماعي.

127 – تندرج هذه الإحالة في إطار الدينامية التي أطلقها الطرفان حول موضوع الطبقة الوسطى، من خلال تنظيمهما لفعاليات المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية حول موضوع :«توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي».

على الرغم من أن الطبقة الوسطى قد تمت دراستها على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية، إلا أن وضع تعريف محدد للطبقة الوسطى يظل أمرا ليس بالهين، وذلك بالنظر إلى عدم التجانس الكبير الذي يَطْبَعُ الوضعيات الاجتماعية التي تم تناولها.

وفي المغرب، ثمة العديد من الإكراهات التي **تجعل تحديد الطبقة المتوسطة أمرا صعبا**، نذكر منها تَبنِّي **تعريف إحصائي** للطبقة الوسطى يقوم على مستوى الدخل والاستهلاك مع اعتماده في إطار السياسات العمومية؛ وعدم التحيين المنتظم للمعطيات الخاصة بالطبقة الوسطى منذ 2009؛ وضعف الإطار الإحصائي لتتبع الأجور في القطاع الخاص، ثم اتساع حجم القطاع غير المنظم وضعف الإحصائيات المتعلقة به، وأخيرا غياب آلية إحصائية خاصة بالدخول غير الأجرية.

ومن هذا المنظور، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه لا يجب أن يكون **تعريف الطبقة الوسطى** تعريفاً إحصائيا فحسب، وإنما ينبغي أن يرتكز على **عناصر أخرى لتحديد الشرائح الاجتماعية** التي تمتلك، بالنظر لمستوى ونمط عيشها، ودرجة تكوينها وطبيعة تطلعاتها، والمقومات اللازمة للاضطلاع بدور محوري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وأن تكون محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.

من هذا المنطلق، وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، حدد المجلس في هذه الدراسة **ثمانية سبل أو مداخل كبرى للتغيير غايتها توسيع نطاق الطبقة الوسطى بالمغرب**، وتعزيز قدرتها على الصمود إزاء التقلبات والصدمات الخارجية المحتملة التي قد تؤدي إلى تقهقرها الاجتماعي. وتهم هذه المداخل : 1) اعتماد سياسات ميزانياتية وجبائية تعيد توزيع الدخل وتقلص الفوارق، 2) القضاء على الفقر ودعم الفئات الضعيفة والتي تعاني من الهشاشة، 3) التمكين الاقتصادي للنساء من أجل تقليص الفقر في صفوفهن بالوسطين الحضري والقروي، والرفع من فرص ولوجهن إلى سوق الشغل، 4) تحسين جودة الخدمات الاجتماعية، 5) تعزيز قدرات الرأسمال البشري، 6) تنظيم وتطوير المهن والوظيفة العمومية، 7) ضمان انبثاق طبقة وسطى قروية، 8) تطوير بنية تحتية رقمية مندمجة.

واستنادا إلى هذه التوجهات، **بلور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات** ذات البعد الإجرائي غايتها من جهة تحديد نطاق وخصائص الطبقة الوسطى **بشكل أفضل**، من خلال اقتراح معالم لتعريفٍ أكثر ملائمة، ومن جهة أخرى حماية الطبقة الوسطى **وتعزيزها وتوسيع حجمها** لتتمكن من الاضطلاع على الوجه الأكمل بدورها في النهوض بتنمية بلادنا. ومن أبرز تلك التوصيات نذكر ما يلي :

- **إغناء وتحديث منظومة الإحصاء الوطني**: 1) تحسين تتبع الأجور في القطاع الخاص والدخول غير الأجرية، 2) تطوير مؤشرات حول القدرة الشرائية وظروف المعيشة وممتلكات مختلف الشرائح الاجتماعية في جميع جهات المغرب وفي مختلف أوساط الإقامة.
- **تعزيز القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، من خلال سن ضريبة للأسرة** تكون سانحة أكثر وتأخذ بعين الاعتبار نفقات التكفل العائلي، مع تعزيزها بتعويضات عائلية أكثرَ مواكبة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، بما في ذلك نفقات تعليم الأبناء.
- **وضع المرأة في صلب الجهود المبذولة لمكافحة الفقر** والقطع مع السياسات والبرامج التي غالبا ما تعتمد مفهوم الأسرة الذي يحيل بكيفية ممنهجة إلى الرجل باعتباره رب الأسرة.

- **إرساء منظومة العلاجات على أساس خريطة صحية شاملة وموثوقة** (على المستوى الوطني والجهوي)، تدمج القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، يعد دور الدولة أساسيا في السهر على الانسجام العام لمكونات هذه المنظومة وضمان تتبعها تتبعا صارما، من أجل ضمان تناسق العرض الصحي على المستوى الترابي (الجودة والقرب).
- **تعزيز التكوين المُؤَهِّل مدى الحياة** وإرساء آلية الاعتراف بمكتسبات التجربة المهنية ووضع الجسور بين مختلف مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.
- **النهوض بالأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية في الوسط القروي وتنويعها**، وذلك بهدف تعزيز انبثاق طبقةٍ وسطى تتسع لـ 50 في المائة من ساكنة العالم القروي التي لا ترتبط أنشطتها بالفلاحة.
- **العمل على تطوير المراكز القروية الصاعدة لتصبح رافعة لتعزيز جاذبية وتهيئة المجالات الترابية**، بما يجعلها قادرة على ضمان الشروط اللازمة لانبثاق طبقة وسطى قروية، بدل أن تكون مجرد حاجز لمنع الهجرة القروية.
- اعتبار **التكنولوجيات الجديدة معرفة أساسية وإدراجها** في مختلف المناهج المدرسية والجامعية وفي التكوين المهني، وتطوير مسالك رقمية عن طريق الجمع بين المسارات التقليدية والمعارف الرقمية في مختلف التخصصات: القانون والاقتصاد والعلوم الإنسانية والاجتماعية والهندسة والتسويق والمحاسبة ...إلخ.

5.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية

بهدف التعريف بأشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمشاركة في النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام، نظَّم المجلس العديد من الأنشطة الإشعاعية، شاركت فيها شخصيات وطنية ودولية، فضلا عن خبراء رفيعي المستوى وممثلي هيئات دولية.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم العديد من اللقاءات والأيام الدراسية والندوات الوطنية والإقليمية والدولية، نذكر من بينها:

لقاءات تقديم مخرجات آراء وتقارير المجلس:

- الصحة والسلامة في العمل: دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (04 فبراير 2021)؛
- السياحة، رافعة للتنمية المستدامة والإدماج: من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة (30 مارس 2021)؛
- التنقّلُ المُستَدامُ: نحو وسائل نقل مُستدامة ومتاحَة (22 شتنبر 2021)؛
- مقترح قانون بإحداث «المجلس الوطني للحوار الاجتماعي» (26 أكتوبر 2021)؛
- مشروع قانون رقم 24.19 يتعلق بالمنظمات النقابية (26 أكتوبر 2021)؛
- نحو جيل جديد من الحوار الاجتماعي بالمغرب: أرضية للنقاش (26 أكتوبر 2021)؛
- «الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين» و«مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب» (13 دجنبر 2021).

وقد نظم المجلس بشراكة مع مجلس المستشارين بتاريخ 19 ماي 2021 لقاء لتقديم الدراسة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع «تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب: رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مُؤَهَّلَة ومُزدَهِرة ومُبَادِرَة».

المشاركة في لقاءات وتظاهرات وطنية، من بينها:

- سلسلة ندوات حول الشباب عبر الإنترنت في إطار برنامج مشاركة مواطنة الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأربع جهات بالمغرب : سوس ماسة، الدار البيضاء سطات، طنجة تطوان الحسيمة، الشرق (من 08 إلى 10 مارس 2021)؛
- لقاء إطلاق الدليل المرجعي : «من أجل فضاءات عمومية حضرية سهلة الولوج للنساء والفتيات»، من تنظيم وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (08 مارس 2021)؛
- ورشة حول «تحليل مسلسل الرقمنة بالمغرب وتحديد الرافعات المحتملة لدعم الاتحاد الأوروبي»، منظمة من لدن الاتحاد الأوروبي، (29 أبريل 2021)؛
- ندوة عبر الأنترنت حول موضوع «السياحة البيئية»، منظمة من لدن المركز الجهوي للاستثمار لجهة مراكش – سفي (1 يونيو 2021)؛
- الحفل الرسمي بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، منظم من لدن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشراكة مع الوزارة المنتدبة بالمغاربة المقيمين بالخارج، 21 يونيو 2021.
- ندوة وطنية حول المساواة، منظمة من لدن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، (01 يوليوز 2021)؛

6.2.العلاقات العامة، تعزيز إشعاع المجلس والتواصل مع المواطنات والمواطنين

سعيا منه لضمان فهم وتمَلُّك أفضلين لمضامين مختلف تقاريره وآرائه، وإنجاح جهود الترافع بشأن التوصيات المنبثقة عنها، وتحفيز النقاش العمومي حول القضايا المجتمعية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمغرب، وإشراك مجموع الفاعلين في هذه الدينامية، قام المجلس بعدد من المبادرات والأنشطة، نذكر منها :

على مستوى الموقع الإلكتروني

في مجال التواصل الرقمي، واصل المجلس تطوير محتويات موقعه الإلكتروني المؤسساتي. وقد سجل هذا الأخير 134.181 زيارة همت 290.383 صفحة.

على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي

عمل المجلس خلال سنة 2021 على تعزيز حضوره في شبكات التواصل الاجتماعي :

- يبلغ عدد المشتركين في صفحة المجلس على منصة فايسبوك 142.600 مشترك؛
- يبلغ عدد متتبعي أنشطة المجلس عبر منصة توتر 134.614 مشترك؛
- الفيديوهات التي تم بثها على قناة المجلس باليوتوب حظيت بـ 126.603 مشاهدة، وبلغت المدة الإجمالية للمشاهدات 2457.6 ساعة

- وصل عدد المشتركين في حساب المجلس على منصة لينكد إن (5.235 مشترك)
- بلغ عدد الأشخاص الذين يتابعون أنشطة المجلس من خلال حسابه على موقع انستغرام 1.426 مشترك.

وقد مكنت هذه الجهود من رفع عدد المرات التي ظهرت فيها محتويات المجلس للمستعملين على شبكات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث إلى 8.400.000 مرة، فيما وصل عدد التفاعلات مع تلك المحتويات إلى 1.300.000 تفاعل.

العلاقات مع الصحافة

حرص المجلس على تعزيز التغطية الإعلامية لمختلف أنشطته وآرائه وتقاريره، من خلال دعوة الصحفيين بشكل منتظم لمختلف التظاهرات التي ينظمها والإصدار المنتظم للبلاغات الصحفية ذات الصلة. وقد حظيت أعمال المجلس بمتابعة مهمة، تجلت في صدور أزيد من 8.500 محتوى إعلامي حول المؤسسة.

العلاقات مع المواطن(ة)

تميزت سنة 2021 أيضا باتخاذ العديد من المبادرات الرامية إلى تقوية العلاقات مع المواطنات والمواطنين، نذكر منها على وجه الخصوص :

- دعوة متتبعي أنشطة المجلس عبر حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي إلى المشاركة عن بُعد في الورشات التي ينظمها المجلس؛
- تنظيم لقاء مع طلبة جامعة شعيب الدكالي (نونبر 2021) وفرع المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بمراكش (دجنبر 2021). وقد جرى خلال اللقاءين إعطاء لمحة عن مهام واختصاصات المجلس مع فتح نقاش مع المشاركين حول الشباب والمؤهلات المتاحة في المجال المقاولاتي وخلق الثورة وفرص الشغل؛
- إنتاج خمس فيديوهات «موشن جرافيك»، قصد تبسيط محتويات آراء المجلس وتسهيل الاطلاع عليها من لدن الجمهور العريض؛
- بث 10 فيديوهات تتناول أنشطة وإصدارات للمجلس؛
- تعزيز حضور المجلس في المدارس والجامعات، لا سيما من خلال مشاركة رئيس المجلس في عدد من التظاهرات واللقاءات التي تتناول مواضيع اشتغل عليها المجلس.

الإصدارات

- أصدر المجلس خلال هذه السنة الوثائق التالية :
- ثلاث إحالات؛
- ستة إحالات ذاتية؛
- التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2020 (بالعربية والفرنسية).

7.2.الشراكة والتعاون الدولي

بخصوص الشراكة :

- توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية والجامعات المغربية تهدف إلى تعزيز علاقات التعاون والتبادل مع الجامعات (التعريف بأشغال المجلس وتثمين الدراسات التي تنجزها الجامعات)؛
- تشكيل لجنة خاصة من أجل تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة مع جامعة ابن طفيل بالقنيطرة وإعداد مخطط عمل مشترك؛
- توقيع اتفاقية شراكة ومؤسسة لفقيه التطواني وتنظيم مائدة مستديرة حول موضوع السياسات العمومية الموجهة للشباب؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات ووضع مخطط عمل لتنفيذها؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات، تهم تقديم الدعم التقني والمالي لمشروع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية والمؤسسات المماثلة لها حول العمل المناخي؛
- المشاركة في فعاليات منتدى الجالية الإفريقية بالمغرب؛ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي)؛
- المشاركة في ندوة حول الحوار الاجتماعي والعلاقات المهنية، منظمة من لدن منظمة العمل الدولية.

بخصوص التعاون الدولي :

- انتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي رئيسا لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الافريقية والمؤسسات المماثلة لها لولاية ثانية (2021-2024)؛
- إضفاء دينامية جديدة على الاتحاد وإعادة هيكلته : ملاءمة الأنظمة الأساسية، إحداث هيئات جديدة وتحسين الحكامة المالية؛
- توسيع الاتحاد من خلال انضمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتوغو (طلب تقدم به وزير خارجية توغو) ومجلس العمل والحوار الاجتماعي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا ؛
- إعداد مشروع ميثاق اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بإفريقيا حول استدامة التنمية في إفريقيا؛
- تنفيذ المشروع الإقليمي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الافريقية والمؤسسات المماثلة لها حول العمل المناخي في إفريقيا حول «تحديات تغير المناخ والأجوبة الواجب تقديمها للساكنة الإفريقية» : 1) إنجاز دراسة في 16 دولة إفريقية حول تمثلات المواطنات والمواطنين الأفارقة للتغير المناخ، 2) إنجاز دليل حول كيفيات الاستشارات المواطنة حول المناخ، 3) إسماح صوت المواطنين حول تحديات تغير المناخ، الدروس المستخلصة والتدابير الوجب اتخاذها؛
- تقديم نتائج المرحلة الأولى من المشروع في فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب 26)؛
- عقد العديد من اجتماعات الهيئات التقريرية (المكتب، الجمعية العامة) وإضفاء المزيد من الدينامية على التعاون بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية؛

- تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية والمنطقة الأورمتوسطية: إعداد القمة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها (تم تأجيل القمة إلى سنة 2022 بسبب تداعيات الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19)؛
- تعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي : زيارة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي للرباط، المصادقة على خطة عمل مشتركة (تبادل الخبرات والتجارب في مجال الاستشارة المواطنة، التنزيل الترابي لعمل المجلس، تحديد موضوع تقرير مشترك بين المجلسين : نقل الحقوق الاجتماعية للجالية المغربية).

8.2. ميزانية المجلس

بلغت نفقات المجلس 78.19 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- 24.78 مليون درهم لأجور الموظفين وباقي المساهمات الاجتماعية و23.47 مليون درهم لتعويضات الأعضاء؛
- 22.41 مليون درهم مصاريف المعدات والنفقات المختلفة، شملت مصاريف إعداد التقارير وإصدار الآراء، بما في ذلك جميع النفقات المتعلقة بطباعة إنتاجات المجلس ومصاريف تنظيم التظاهرات الوطنية والدولية؛
- أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد بلغت 7.53 ملايين درهم، تم تخصيصها أساسا لأشغال تهيئة مقر المجلس واقتناء تجهيزات وبرامج معلوماتية.

3 برنامج العمل برسم سنة 2022

انطلاقًا منْ مقاربته التشاركيّة، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال شهر فبراير 2022 اجتماعات تنسيقيّة مع الفئات الخمس الممثلة داخل المجلس. وقد كانت هذه الاجتماعات مناسبة لتحليل ودراسة حصيلة مُنجزات المجلس خلال سنة 2021، وكذا الوقوف على السُّبل الكفيلة بتحسين عمله وأدائه.

وقد اعتبر السيدات والسادة أعضاء المجلس خلال هذه العملية للتقييم الذاتي أنّ حصيلة المجلس برسم سنة 2021 كانت حصيلة إيجابية، إذ مكنت من تعزيز إسهام المجلس في النقاش الدائر حول مختلف القضايا المجتمعية المطروحة ببلادنا ذات الصلة بمجالات تدخله، والرفع من جودة تقاريره وإنتاجاته، وتأكيد مكانته داخل الصرح المؤسساتي الوطني وعلى المستوى الدولي. كما أكد السيدات والسادة الأعضاء على ضرورة الحرص الجماعي الدؤوب على الحفاظ على هذه المكتسبات، بهدف ضمان ديمومتها وتقويتها مستقبلا.

وقد تم العمل، ترصيدا لمختلف المقترحات والتوجيهات التي عبر عنها أعضاء المجلس، خاصة خلال انعقاد الاجتماعات التنسيقيّة مع الفئات، على إعداد برنامج عمل المجلس برسْم سنة 2022، وهو البرنامج الذي جرى اعتماده خلال الدورة العادية 130 للمجلس المنعقدة في 27 يناير 2022.

ويتضمّن هذا البرنامج، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس، مواصلة إنجاز الموضوعات المبرمجة في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2021، وإطلاق وبرْمَجة موضوعات جديدة برسم سنة 2022.

ويبقى برنامج العمل هذا قابلا للتعديل بحسب الإحالات المُحْتَمل ورودها على المجلس من طرف الحكومة والبرلمان بغرفتيْه.

مواصلة إنجاز الموضوعات المتعلقة بالإحالات برسم سنة 2021

1. «**الصحة العقلية وأسباب الانتحار بالمغرب**» : توصل المجلس بإحالة من رئيس الحكومية بتاريخ 15 يوليوز 2021 من أجل إنجاز دراسة حول الموضوع. وقد عهد مكتب المجلس للجنة القضايا الاجتماعية والتضامن بإعداد مشروع الدراسة.

2. «**دراسة تقييمية حول «نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الولاية الحكومية 2016-2021»**. توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 25 فبراير 2022 بإحالة من مجلس المستشارين قصد إنجاز دراسة حول الموضوع. وقد عهد مكتب المجلس بإنجاز مشروعها للجنة القضايا الاجتماعية والتضامن .

مواضيع الإحالات الذاتية برسم سنة 2022

مواصلة إنجاز الإحالات الذاتية المبرمجة برسم سنة 2021

1. **اقتصاد الرياضة:** تم تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإنجاز هذا الرأي.
2. **تثمين الرأسمال البشري في القطاعين العام والخاص :** تم تكليف لجنة التشغيل والعلاقات المهنية بإعداد هذا الرأي.
3. **الاقتصاد الدائري:** تم تكليف لجنة البيئة والتنمية المستدامة بإنجاز هذا الرأي.
4. **أي توسع عمراني من أجل تهيئة مستدامة للساحل؟** تم تكليف لجنة البيئة والتنمية المستدامة بإنجاز هذا الرأي.
5. **نقل الكفاءات والمعارف داخل المؤسسات :** تم تكليف لجنة مجتمع المعرفة والإعلام بإنجاز هذا الرأي.
6. **أي إصلاح كفيل بجعل المرفق العام في خدمة التنمية الترابية؟ :** تم تكليف لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية بإعداد هذا الرأي.

الاشتغال على مواضيع جديدة برسم سنة 2022

7. **المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية:** تم تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإنجاز هذا الرأي.
8. **عمل المرأة :** تم تكليف لجنة التشغيل والعلاقات المهنية بإعداد هذا الرأي.
9. **التحرش الجنسي في أماكن العمل والتكوين :** تم تكليف اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن بإنجاز هذا الرأي.
10. **التنوع البيولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للنظم البيئية الغابوية:** تم تكليف لجنة البيئة والتنمية المستدامة بإنجاز هذا الرأي.
11. **الأخبار الزائفة:** تم تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام بإنجاز هذا الرأي.
12. **الفلاحة المعيشية :** تم تكليف لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية بإنجاز هذا الرأي.

ويعتزم المجلس برسم سنة 2022، في إطار مواصلة تنفيذ استراتيجيته، القيام بمجموعة من الأنشطة والمبادرات من أجل إرساء مجلس أكثر تأثيرا، وأكثرا انفتاحا، وأكثر إشعاعا وأكثر فعالية على المستوى الداخلي.

من أجل مجلس أكثر تأثيرا:

- مواصلة أجرأة الشراكات المؤسساتية مع الحكومة والبرلمان بغرفتيه من أجل مواصلة الرفع من عدد الإحالات وتتبع مآل توصيات المجلس؛
- مواصلة إبرام اتفاقيات تعاون مع الجامعات ومراكز البحث والدراسات؛
- العمل بشكل منتظم وفي إطار تشاوري مع الشركاء المؤسساتيين، على عقد لقاءات يقدم خلالها المجلس للقطاعات الحكومية المعنية وغرفتي البرلمان شروحات وتوضيحات حول مخرجات وتوصيات الدراسات والآراء التي ينجزها.

مجلس أكثر انفتاحا على محيطه:

- مواصلة الانفتاح على المساهمة المواطنة من أجل الإنصات لفئات جديدة ولعموم المواطنات والمواطنين وإشراكهم في بلورة تقاريره وآرائه من خلال إطلاق المنصة الرقمية الخاصة بتلقي مساهمات المواطنات والمواطنين حول عمل المجلس (OUCHARIKO) (أشارك) [128] وذلك من أجل:
  - إشراك المواطنات والمواطنين في أشغال المجلس من خلال فتح باب تلقي آرائهم ومقترحاتهم وتوصياتهم حول المواضيع التي ينكب المجلس على إعدادها؛
  - الإنصات إلى حاجيات وانتظارات وطموحات المواطن(ة) وأخذها بعين الاعتبار في وضع برنامج العمل السنوي للمجلس.
- مواصلة توسيع نطاق المشاركين في جلسات الإنصات واللقاءات التي ينظمها المجلس (الجهات، المدونون على شبكة الانترنت، إلخ)؛
- تشجيع تبادل التجارب والخبرات مع المؤسسات الدستورية الأخرى (تداريب، زيارات دراسية، تكوينات، محاضرات، وغيرها)، بالإضافة إلى تعضيد بعض وسائل العمل (اليقظة، الولوج إلى البيانات الضخمة الدولية، الشبكات المعلوماتية، وغير ذلك)؛
- وضع آليات تعاقدية مع مختلف المؤسسات الشريكة للمجلس، وفي مقدمتها المؤسسات التي يعين ممثلوها بالصفة في المجلس لتمكينه من المعطيات اللازمة والاستفادة من خبرة وتجربة هذه المؤسسات.

مجلس أكثر إشعاعا

- مواصلة الإعمال الفعلي لمضامين الاتفاقيات المبرمة وإبرام اتفاقيات جديدة في المجالات ذات الأولوية؛
- مواصلة التنظيم المنتظم للقاءات من أجل تقديم خلاصات التقارير والآراء المصادق عليها وبثها مباشرة على مواقع التواصل الاجتماعي؛
- مواصلة تقوية الحضور والتفاعل في شبكات التواصل الاجتماعي ومختلف وسائل الإعلام؛
- مواصلة إنجاز وصلات سمعية بصرية توضيحية حول الإشكاليات الرئيسية التي جرى تناولها؛
- تنزيل آراء وتقارير المجلس في فيديوهات «موشن جرافيك»؛

128 – جرى الإطلاق الرسمي لمنصة أشارك (www.ouchariko.ma) يوم 27 يناير 2022.

- إطلاق نشرات إخبارية (newsletter)؛
- إعداد بطاقات معلومات مبسطة لتقريب المواطنات والمواطنين من إنجازات المجلس؛
- مواصلة تعزيز حضور المجلس في الملتقيات الوطنية والدولية من أجل التعريف بإنتاجاته؛
- ترجمة آراء المجلس إلى اللغة الإنجليزية من خلال توظيف خبير مختص في الترجمة من وإلى اللغة الإنجليزية؛
- تعزيز التواصل (تحيين الموقع الإلكتروني، النشر، إنجاز استطلاعات الرأي...)؛
- تنظيم ورشات بالتعاون مع الجامعات.

بخصوص التعاون الدولي :

- تعزيز التعاون مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا؛
- العمل على توسيع عضوية اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية والمؤسسات المماثلة لها (UCESA) وتعزيز التنسيق مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية من قبيل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC)؛
- دعم إسماع صوت المواطنات والمواطنين الأفارقة حول مواضيع ذات صبغة استراتيجية (البيئة، ميثاق الاستدامة)؛
- الترافع لدى الاتحاد الإفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (كوب).

مجلس أكثر فعالية على المستوى الداخلي:

- استكمال عملية تجديد الحظيرة السمعية البصرية للمجلس ؛
- إحداث مكتبة وسائطية مجهزة بأحدث المعدات من أجل تمكين أعضاء وأطر المجلس من المراجع والوثائق الضرورية؛
- إنهاء إعداد دليل المساطر في صيغته الجديدة؛
- استكمال عملية توظيف الخبراء الداخليين والأطر داخل المجلس حسب المناصب المتاحة؛
- إعداد مخطط للتكوين لتنمية الكفاءات وتثمين القدرات؛
- مواصلة تعزيز الموارد البشرية للمجلس؛
- مواصلة تطوير كفاءات ومهارات الموارد البشرية للمجلس من أجل الرفع من مردودية أدائها وتطوير جودة إنتاجات المجلس من آراء و تقارير؛

- متابعة برنامج التنمية الذاتية للموارد البشرية للمجلس؛
- مواصلة تهيئة مقر المجلس بغرض توفير ظروف أفضل لاشتغال أعضاء المجلس وموارده البشرية؛
- تجديد تجهيزات المجلس ومعداته، خاصة المرتبطة بمجال المعلوميات والمجال السمعي البصري، التي تقادمت بعد مضي ما يزيد عن عشر سنوات على اقتنائها؛
- معالجة المعطيات المالية والمحاسبية للمجلس في نطاق المحاسبة التحليلية برسم السنة المالية 2021 في أفق تحقيق إنفاق عقلاني وأكثر نجاعة؛
- تحيين دليل التدبير الإداري والمالي؛
- إعادة هيكلة التنظيم الإداري للمجلس.

ملاحق

الملحق رقم 1 : نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع «التحرش الجنسي في الجامعات»

أطلق المجلس عبر المنصة الرقمية «أشارك» استشارة مواطنة حول موضوع التحرش الجنسي في الجامعات، وذلك في الفترة ما بين 27 يناير 2022 و10 فبراير 2022. وتعطي نتائج هذه الاستشارة فكرة عامة عن تمثلات المشاركين حول هذه الظاهرة انطلاقا من تجارب عاشوها أو كانوا شهودا عليها بالإضافة إلى الحلول التي يرونها مناسبة للقضاء عليها. وقد بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة 38238 تفاعلا، منها 742 إجابة على الاستبيان المطروح.

المشاركون

في المجموع، أجاب 742 شخصًا تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق على الاستبيان .

ويعد توزيع المشاركين حسب الجنس متساويا تقريبا: 370 امرأة (49.87 في المائة) و372 رجلا (50.13 في المائة)، وهو تقارب يعكس إلى حد كبير جدا توزيع الساكنة القانونية للمغرب حسب الجنس (50.19 في المائة من النساء مقابل 49.81 في المائة من الرجال، حسب إحصاء سنة 2014).

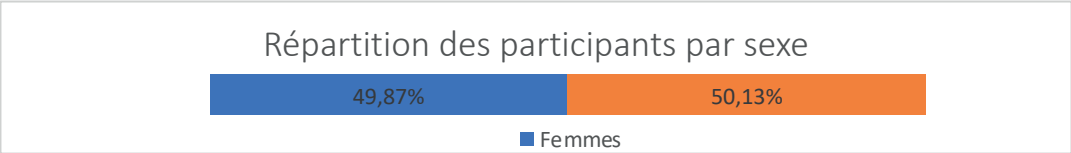

ويعكس العدد المرتفع نسبيًا من المستجوبين من فئة الشباب (41.64 في المائة تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 سنة) والطلبة (41.86 في المائة) والأطر الشابة (18.94 في المائة) اهتمام هذه الفئات العمرية بموضوع استطلاع الرأي. فهم يشكلون الساكنة المعنية أكثر بإشكالية موضوع الاستشارة، نظرا لكونهم طلبة أو كانوا طلبة منذ عهد قريب. وعليه، فبإمكانهم تقديم شهادتهم عن وقائع التحرش التي تعرضوا لها بشكل مباشر أو التي كانوا شهودا عليها. وإذا كان أن 8.5 في المائة فقط ممن تتجاوز أعمارهم 25 سنة يتوفرون على مستوى تعليمي عال من مجموع ساكنة البلاد، فإن هذه الفئة تشكّل 89.02 في المائة من إجمالي المشاركين في هذا الاستبيان.

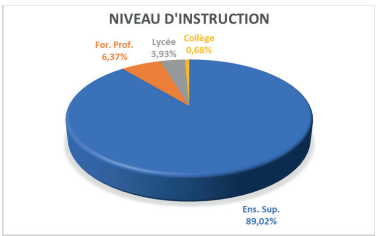

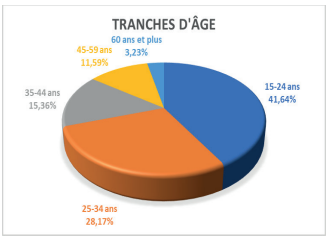

التمثلات

يعتبر 87.23 في المائة التحرش بمثابة شكل من أشكال العنف غير المقبول اجتماعياً، ويربطونه عموما بالحركات أو السلوكات أو الكلمات ذات الإيحاءات الجنسية (92.58 في المائة) وكذا اللمس الجسدي (85.30 في المائة). وإذا كان هناك إجماع بين المشاركين على أن أشكال التحرش الواضحة للعيان، سواء تعلق الأمر بكلمات أو حركات أو لمس جسدي، تعتبر تحرشا جنسيا أو ممارسات غير مقبولة، فإن المواقف تصبح متباينة أكثر عندما يتعلق الأمر بممارسات تنتهك بشكل أقل السلامة الجسدية و / أو ليست ذات طابع مباشر، من قبيل مشاركة المحتويات الرقمية الجنسية (46.22 في المائة) أو المغازلة اللفظية (66.98 في المائة).

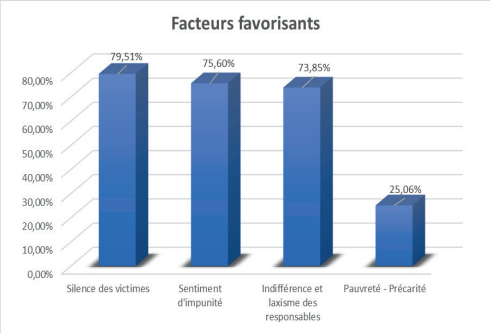

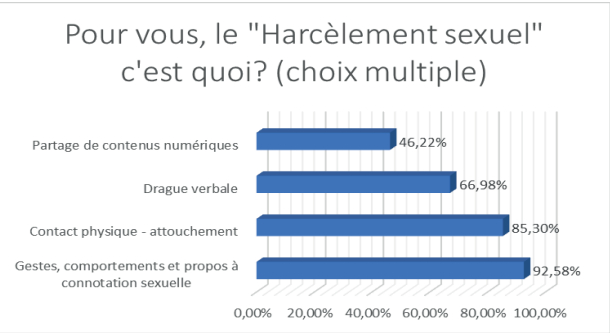

تجارب وشهادات

صرح 64.25 في المائة من المستجوبين بأنهم سبق أن عاشوا تجربة التحرش الجنسي من قبل أو كان أحد الأشخاص المقربين منهم ضحية لها، ضمنهم 26.04 في المائة أدلوا بشهادات مباشرة. ومن بين مجموع المشاركين، صرحت 52 من أصل 191 طالبة أنها كانت ضحية للتحرش الجنسي، أي ما يعادل طالبة واحدة من أصل ثلاث طالبات. وتظل هذه النسبة نفسها تقريبًا إذا أضفنا عدد المشاركات في استطلاع الرأي، اللواتي كنّ طالبات بالجامعة وأصبحن يشغلن حاليا وظائف أخرى، أي 94 امرأة شابة من أصل 327.

وإذا كانت نسبة 87.23 في المائة من المشاركين يعتبرون أن التحرش الجنسي هو شكل من أشكال العنف غير المقبول اجتماعياً، وأن صمت الضحايا هو العامل الرئيسي الذي يشجع على انتشار هذه الظاهرة (79.51 في المائة)، فإن أقل من نصف الشهادات تحدثت عن لجوء الضحية لسبل الانتصاف (شكاية لدى إدارة الجامعة 35.78 في المائة، مسطرة قانونية 19.61 في المائة، وساطة من قبل هيئة التدريس 18.97 في المائة، تدخل الأسرة 25.65 في المائة). وبما أن 63.96 في المائة من الشكايات ظلت بدون جواب، وأن أقل من 10 في المائة من القضايا كان مآلها عقوبات تأديبية (9.42 في المائة) أو جنائية (7.47 في المائة)، فقد أدّى ذلك إلى عدول العديد من الضحايا عن فضح الممارسات التي تعرضوا لها. أما ثلاث أرباع المشاركين، فقد رأوا أن الإفلات من العقاب (75.60 في المائة) وتقاعس المسؤولين عن أداء مهامهم (73.85 في المائة) يشجع على استمرار ممارسات التحرش الجنسي.

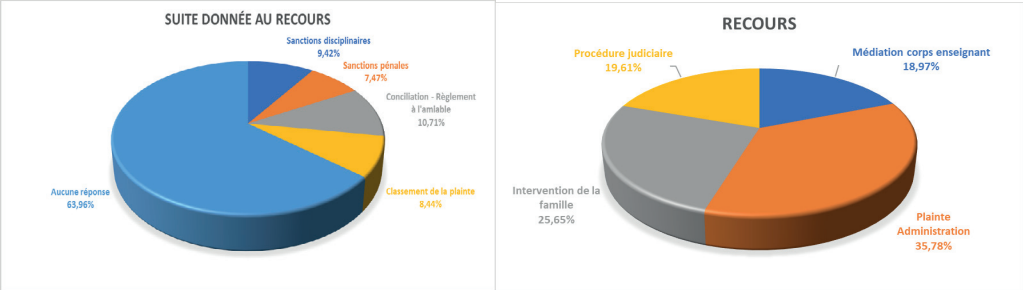

اقتراحات

وبخصوص أجوبة الأشخاص الذين شملهم استطلاع الرأي على الأسئلة المتعلقة باقتراح الحلول، فقد أكدت أن صمت الضحايا يمثل إشكالية في حد ذاتها، وأنه لا يعتبر اختيارا، بل هو نوع من الإضطرار. وبالفعل، فإن 3.09 في المائة فقط من المشاركين أكدوا أن هذا الأمر ينبغي أن يظل مسألة خاصة. في حين ترى الأغلبية أن مشكلة التحرش الجنسي يجب أن تحظى بمعالجة مؤسساتية (اللجوء إلى القضاء 82.47 في المائة، وإلى المؤسسات الجامعية 77.22 في المائة).

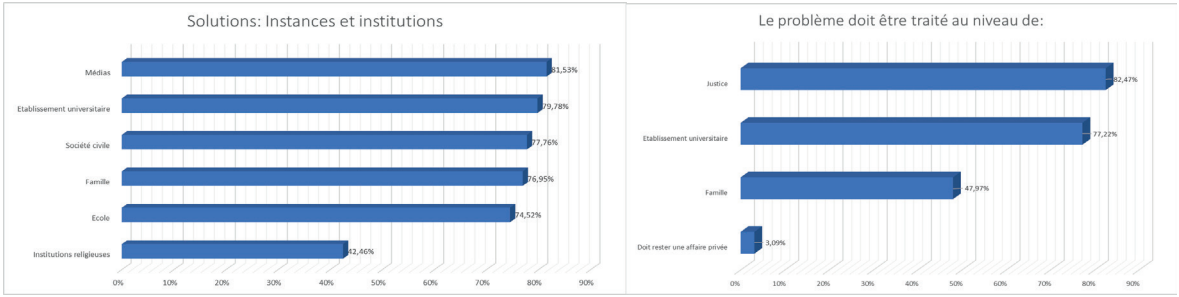

ولمكافحة هذه الظاهرة، يرى أغلب المشاركين أنه ينبغي اتخاذ إجراءات على مستوى المؤسسات الجامعية (79.78 في المائة)، من خلال تشديد العقوبات (79.51 في المائة)، وتعزيز أخلاقيات المهنة (68.05 في المائة) ودعم الآليات الإدارية لليقظة والتبليغ (66.98 في المائة). ويرى المشاركون أن وسائل الإعلام (81.53 في المائة) وهيئات المجتمع المدني (77.76 في المائة) بمقدورها المساهمة في مكافحة هذه الظاهرة. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بمؤسسات يرتكز عملها على دعم الضحايا ومواكبتهم بغية كسر حاجز الصمت والاستفادة من سبل الانتصاف العادلة.

وختاما، يمكننا أن نستخلص أن الفئات المكونة من الطلبة الشباب (41.86 في المائة) أو خريجي الجامعات (28.17 في المائة) قد أبدوا اهتمامًا خاصا بموضوع التحرش الجنسي، وكانوا أكثر من أجاب عن الاستبيان. وإذا كان عدد المشاركين الذين صرحوا بكونهم تعرضوا للتحرش الجنسي أو كانوا شهودا عليه (64.25 في المائة) لا يعكس بالتأكيد حجم تواتر الحالات في الواقع، إلا أنه يعكس حقيقة وجود الظاهرة على أرض الواقع وبكون المعنيين يعتبرونها مشكلة اجتماعية وليست تجربة شخصية معزولة. وبغض النظر عن العمر أو الجنس أو التجربة، يدين أغلب المشاركين هذه الممارسة (87.23 في المائة) ويعطونها نفس التعريف لها (92.58 في المائة). وهناك عدد كبير من المشاركين يرون أن صمت الضحايا من شأنه تشجيع هذا النوع من الممارسات (79.51 في المائة). غير أن الشهادات تظهر أن هذا الصمت هو مفروض على الضحايا أكثر من كونه اختيارا تعتمده الضحية (فقط 35.78 في المائة من الحالات كانت موضوع متابعة، 96.91 في المائة من المشاركون يعتقدون أنه لا ينبغي أن يظل مسألة خاصة)، وأن الإشكال يكمن في الشعور بالإفلات من العقاب (75.60 في

المائة). ويتعزز هذا الشعور بالصعوبات التي يواجهها الأشخاص الذين يختارون الإبلاغ عما حدث لهم من أجل انتصافهم (الشكايات التي ظلت بدون جواب 63.96 في المائة، عقوبات تأديبية 9.42 في المائة، عقوبات جنائية 7.47 في المائة)، كما يخشون من الوصم أو التعرض لأعمال انتقامية.

أرقام رئيسية

المشاركون في الاستبيان	– 742 (370 امرأة و372 رجلا)
تعريف التحرش الجنسي	– حركات، سلوكات وكلمات ذات إيحاءات جنسية 92.58 في المائة – لمس جسدي 85.30 في المائة
تمثل التحرش الجنسي	– التحرش الجنسي غير مقبول اجتماعيا 87.23 في المائة
عوامل مشجعة	– صمت الضحايا 79.51 في المائة – الإفلات من العقاب 75.60 في المائة – لا مبالاة وتهاون المسؤولين 73.85 في المائة
تجارب وشهادات حول التحرش الجنسي	– 64.25 في المائة (26.04 في المائة منهم تجارب شخصية)
سبل الانتصاف	– شكاية لدى إدارة الجامعة: 19.61 في المائة – مسطرة قضائية: 19.61 في المائة
مآل الشكاية	– بدون جواب: 63.96 في المائة – عقوبة تأديبية: 9.42 في المائة – عقوبة جنائية: 7.47 في المائة – حفظ الشكاية: 8.44 في المائة
الهيئة المكلفة بمعالجة المشكل	– العدالة: 82.47 في المائة – مؤسسة جامعية: 77.22 في المائة – ينبغي أن يظل مسألة خاصة: 3.09 في المائة
حلول مقترحة	– تشديد العقوبات: 79.51 في المائة – أخلاقيات المهنة: 68.05 في المائة – آليات اليقظة: 66.98 في المائة
هيئات ومؤسسات من شأنها المساهمة في مكافحة الظاهرة	– وسائل الإعلام 81.53 في المائة – مؤسسات جامعية: 79.78 في المائة – المجتمع المدني: 77.76 في المائة

الملحق رقم 2 : نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية أشارك حول موضوع «تنمية المناطق الجبلية»

في إطار الاهتمام الذي يوليه لموضوع تنمية المناطق الجبلية بالمغرب، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الفترة ما بين 5 و29 أبريل 2022، استشارة حول الموضوع من خلال المنصة الرقمية التشاركية «أشارك». وقد بلغت مجموع التفاعلات مع الموضوع. 19071منها 813 إجابة عن الاستبيان. وهي تفاعلات تعكس إلى حد ما كيف يتمثل المواطنات والمواطنون المشاركون وضعية المناطق الجبلية في ما يخص الولوج إلى الخدمات الأساسية واستغلال الموارد الطبيعية وكذا السياسات والبرامج الكفيلة بإعطاء الأولوية للنهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة لهذه المناطق. وجدير بالذكر أن خلاصات هذه الاستشارة سيتم أخذها بعين الاعتبار في التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2022.

الرسم البياني 1: الوضعية الحالية للمناطق الجبلية في المغرب في ما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

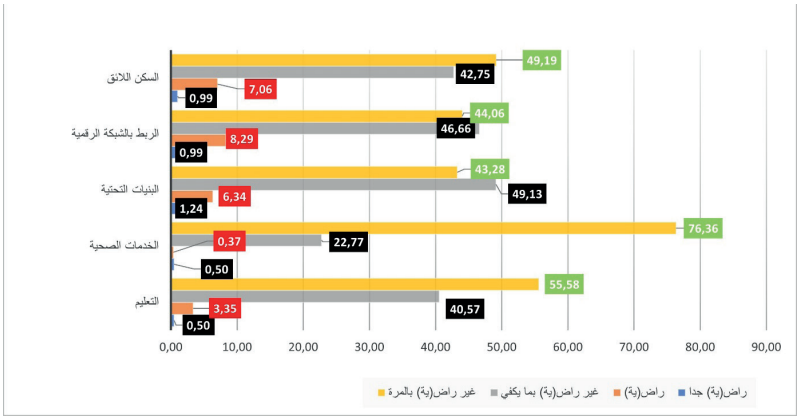

بخصوص الوضعية الحالية للمناطق الجبلية في ما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أزيد من 50 في المائة من المشاركين غير راضين عن هذه الوضعية، في حين عبرت نسبة 76.36 في المائة عن عدم رضاهم عن مستوى الولوج إلى الخدمات الصحية مقابل 55.58 في المائة بالنسبة لخدمات التعليم و44 في المائة بخصوص خدمات الربط بالشبكة الرقمية. بالمقابل، كشف 43.28 في المائة و49.19 في المائة على التوالي من المشاركين، عن عدم رضاهم عن البنيات التحتية والسكن في المناطق الجبلية.

الرسم البياني 2: مستوى استغلال الموارد الطبيعية ومقومات التراث الثقافي التي تزخر بها المناطق الجبلية

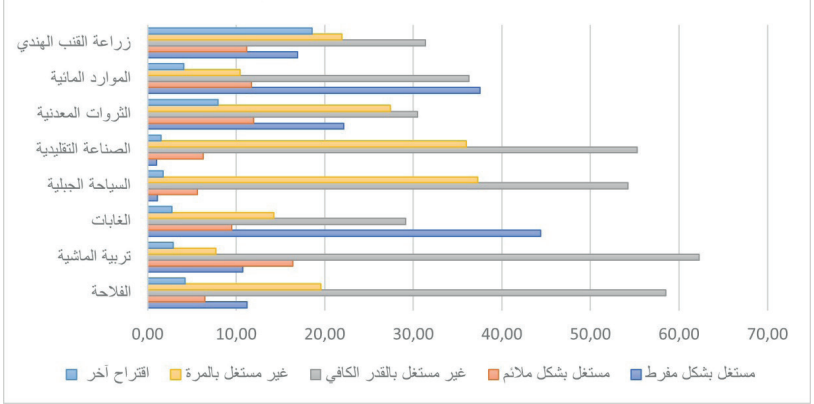

أما بخصوص مستوى استغلال الموارد الطبيعية ومقومات التراث الثقافي التي تزخر بها المناطق الجبلية، كشف المشاركون أن ثمة موارد تظل غير مستغلة بالقدر الكافي على غرار السياحة الجبلية (54.24 في المائة)، الصناعة التقليدية والخصوصيات الثقافية والمهارات المحلية (56.26 في المائة) وتربية الماشية (62 في المائة). في المقابل، وحسب المشاركين، ثمة قطاعات أخرى مستغلة بشكل مفرط، من قبيل الغابات (44 في المائة) والموارد المائية (37.53 في المائة).

الرسم البياني 3: أمثلة على استغلال بعض القطاعات

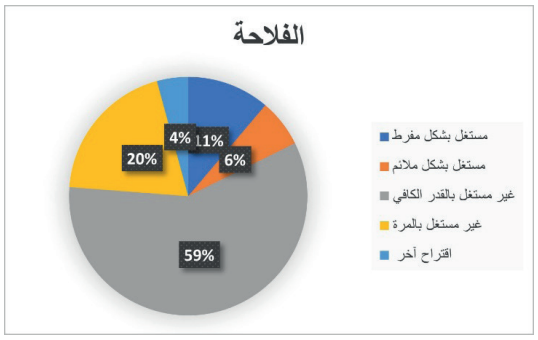

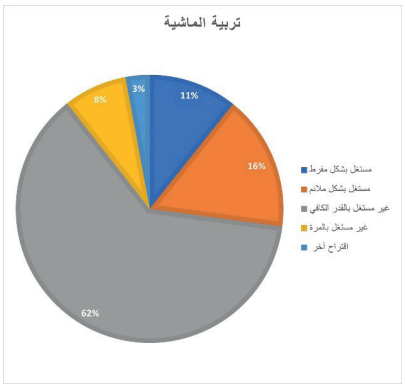

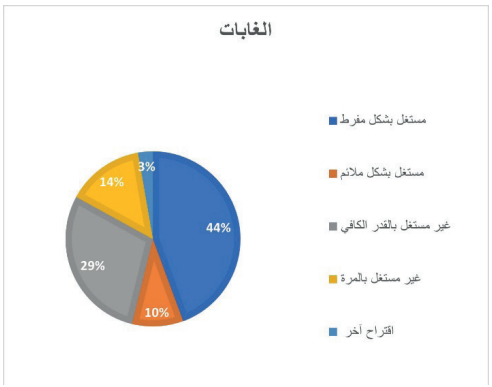

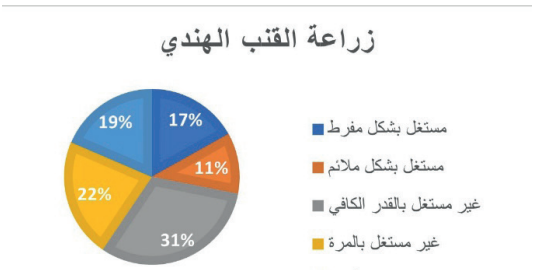

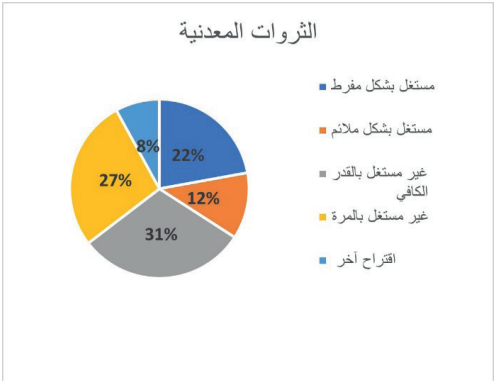

أما بالنسبة للمشاركين الذين أكدوا أن الموارد الطبيعية في المناطق الجبلية مستغلة بشكل ملائم، فلا تتجاوز نسبتهم 6 في المائة بالنسبة للفلاحة و10 في المائة للغابات و11 في المائة لزراعة القنب الهندي و16 في المائة لتربية الماشية و11 في المائة للموارد المائية و12 في المائة للثروات المعدنية.

الرسم البياني 4: تقييم المقاربة المعتمدة لتنمية المناطق الجبلية

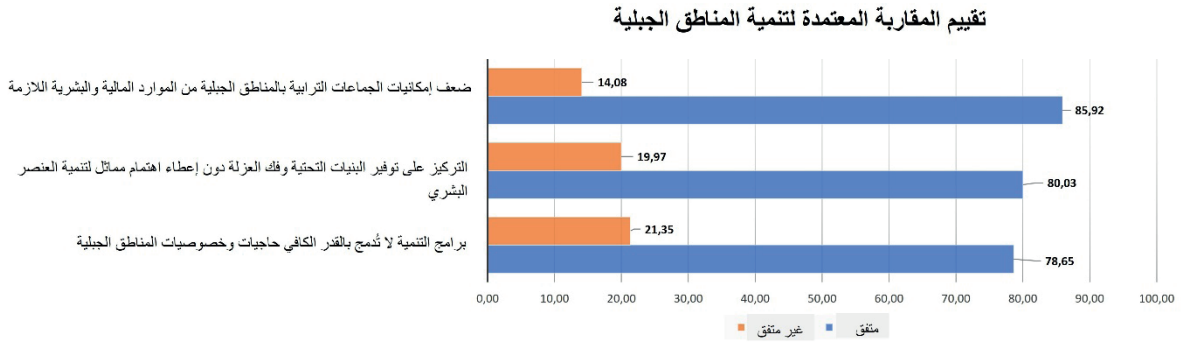

وفي ما يتعلق بالمقاربة المعتمدة لتنمية المناطق الجبلية، أكد 85.92 في المائة من المشاركين ضعف إمكانيات الجماعات الترابية للمناطق الجبلية من الموارد المالية والبشرية لكي تضطلع بدورها في التنمية المحلية. في حين، اعتبر 80 في المائة من المشاركين أن هناك تركيزا على توفير البنيات التحتية وفك العزلة دون إعطاء اهتمام مماثل لتنمية العنصر البشري.

في حين، اعتبر 78.65 في المائة أن برامج التنمية لا تُدمج بالقدر الكافي حاجيات وخصوصيات المناطق الجبلية.

الرسم البياني 5: ترتيب التدابير الواجب اتخاذها حسب درجة الأولوية من أجل ضمان تنمية منصفة ومستدامة للمناطق الجبلية

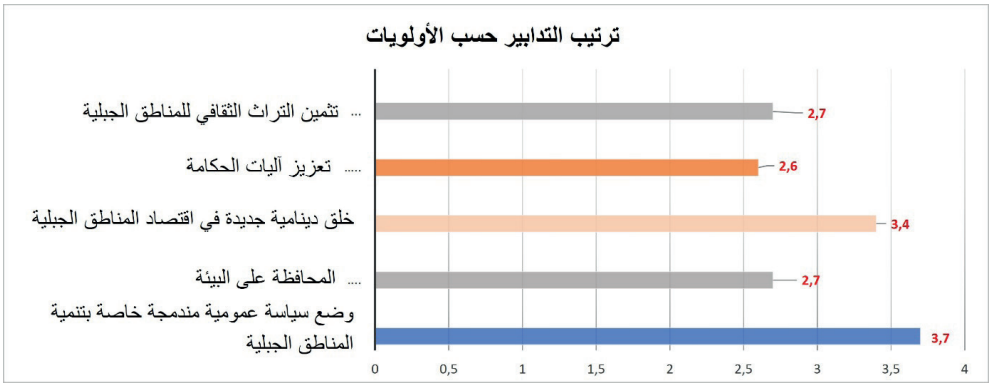

وفق الترتيب الذي قام به المشاركون حسب درجة الأولوية بالنسبة إليهم، ثمة خمسة تدابير يجب اتخاذها من أجل ضمان تنمية منصفة ومستدامة للمناطق الجبلية. يتعلق الأمر بما يلي:

1. وضع سياسة عمومية مندمجة خاصة بتنمية المناطق الجبلية
2. خلق دينامية جديدة في اقتصاد المناطق الجبلية عبر استهداف القطاعات المنتجة للثروة والموفرة لفرص الشغل للشباب
3. المحافظة على البيئة وضمان تدبير عقلاني للموارد الطبيعية
4. تثمين التراث الثقافي الذي تمتاز به المناطق الجبلية وتحويله إلى مصدر للثروة الاقتصادية
5. تعزيز آليات حكامة وتمويل مسلسل تنمية المناطق الجبلية

ختاما، يتجلى من خلال هذه الاستشارة أن أزيد من نصف المشاركين غير راضين تماما عن جودة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الجبلية. ففي ما يتعلق بمستوى استغلال الموارد الطبيعية والتراث الثقافي التي تزخر بها المناطق الجبلية، صرح المشاركون أن بعض الموارد غير مستغلة بالقدر الكافي ولا سيما السياحة الجبلية (24.54 في المائة)، والصناعة التقليدية والخصوصيات الثقافية والمهارات المحلية (26.56 في المائة) وتربية الماشية (62 في المائة) وزراعة القنب الهندي (31 في المائة). في المقابل، وحسب المشاركين، ثمة قطاعات أخرى مستغلة بشكل مفرط، من قبيل الغابات (44 في المائة) والموارد المائية (53.37 في المائة). أما في ما يتعلق ب بالمقاربة المعتمدة لتنمية المناطق الجبلية، أكد أزيد من 85 في المائة من المشاركين ضعف إمكانيات الجماعات الترابية للمناطق الجبلية من الموارد المالية والبشرية الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بدورها في التنمية المحلية.

من جهة أخرى، اختار المشاركون وضع سياسة عمومية مندمجة خاصة بتنمية المناطق الجبلية على رأس التدابير الواجب اتخاذها من أجل ضمان تنمية منصفة ومستدامة للمناطق الجبلية.

الملحق رقم 3 : نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع إصلاح مدونة الأسرة

في الفترة ما بين 18 فبراير و6 مارس 2022، التمس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مساهمة المواطنات المواطنين من خلال المنصة الرقمية «أشارك» Oucharikou من أجل استقاء آرائهم حول جملة من المواضيع التي تستأثر بالنقاش العام حول ضرورة إصلاح مدونة الأسرة. في هذا الصدد، أجاب المشاركون والمشاركات عن أربعة أسئلة تتعلق بتمثلاتهم حول الولاية على الأطفال في حالة الطلاق، والآجال القانونية لمسطرة الحكم بالتطليق، وضرورة إبرام عقد زواج يتضمن التقسيم العادل للأموال المكتسبة أثناء قيام الزوجية، وأخيرا، الاستثناءات المطبقة للترخيص بتزويج الطفلات. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تفاعلوا مع الموضوع 22.223 من بينهم 1290 مشاركا في استطلاع الرأي.

نتائج الاستطلاع:

في ما يتعلق بالولاية على الأطفال في حالة الطلاق، صرح 79.6 في المائة من المشاركين بأن الولاية يجب أن تكون مشتركة بين الوالدين ، في حين اعتقد 20.4 في المائة بضرورة الحفاظ على الوضع الراهن بحيث تُسند الولاية للأب بشكل حصري.

رسم بياني 1: تمثلات المواطنين والمواطنات حول الولاية على الأطفال في حالة الطلاق

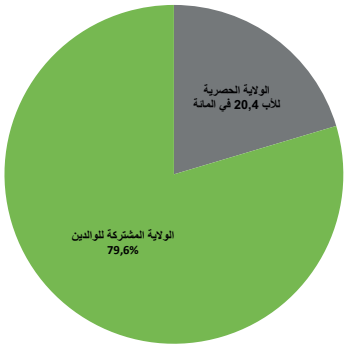

«بالنسبة للآجال القضائية خلال مسطرة التطليق، يرى 47.6 في المائة من المواطنين والمواطنات الذين أجابوا عن استطلاع الرأي أن هذه الآجال يجب أن تتراوح بين شهر وثلاث أشهر. بينما يعتقد 26.9 في المائة منهم أن الآجال التي تتراوح بين 3 و6 أشهر بالنسبة لمسطرة التطليق، مقبولة، في حين يرى 25.5 في المائة أن هذه الآجال ينبغي ألا تتجاوز شهرا واحدا.

الرسم البياني 2: آجال اعتبرت معقولة من طرف المواطنات والمواطنين بالنسبة لمسطرة التطليق

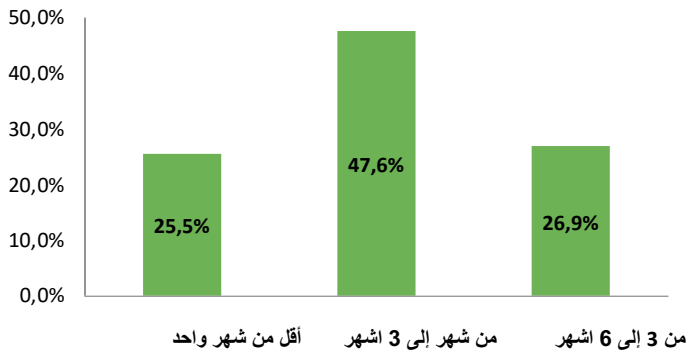

وفي ما يتعلق بإبرام وثيقة استثمار وتوزيع الأموال المكتسبة بين الرجل والمرأة أثناء قيام الزوجية، ينقسم المشاركون بين مؤيد لضرورة جعل هذا الأمر إلزاميا (48.4 في المائة) وبين من يرى أنه لا يجب أن يكون ذا طابع إلزامي (51.6 في المائة).

الرسم البياني 3: ضرورة وضع عقد زواج إلزامي حول تقسيم الممتلكات

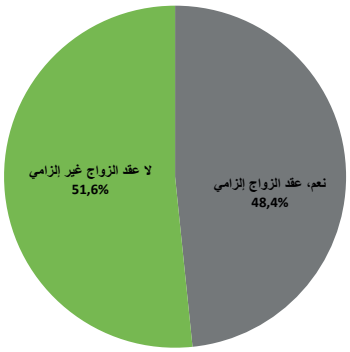

أخيرا، في ما يتعلق بزواج الطفلات، أظهر استطلاع الرأي أن أغلبية المستجوبين (61.9 في المائة) يرون ضرورة إلغاء زواج الطفلات دون إمكانية وجود أي استثناءات. في حين، يرى 38.1 في المائة بأن الاستثناءات في زواج الطفلات يجب أن يتواصل إسناد البت فيها إلى القضاة.

الرسم البياني 4: إلغاء زواج الطفلات بشكل نهائي ودون أي استثناء ممكن

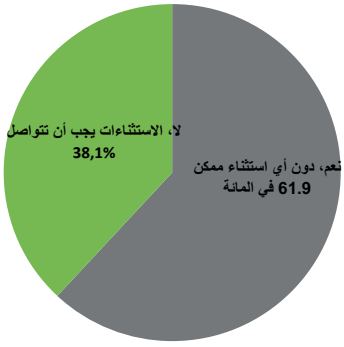

وخلاصة القول أن الأجوبة التي قدمها المشاركون والمشاركات أكدت ضرورة إصلاح مدونة الأسرة. وسواء في ما يخص مسألة الولاية على الأطفال أو إلغاء زواج الطفلات، فقد عبرت الأجوبة على استطلاع الرأي جملة من المواقف التي لم تعد تتماشى مع مقتضيات مدونة الأسرة الحالية، مما يعكس التطور الحاصل داخل المجتمع في اتجاه تحقيق المساواة بين المرأة والرجل ونحو إضفاء رؤية تقديسية على حقوق الأطفال.

وفي ما يخص قضية وضع وثيقة استثمار وتوزيع الأموال المكتسبة بين الرجل والمرأة أثناء قيام الزوجية، رأت نسبة 48.4 في المائة من المستجوبين ضرورة جعلها إلزامية، مما يعكس ارتفاع الوعي بقضايا التقسيم المنصف للأموال المكتسبة خلال قيام الزوجية وعدم حرمان المرأة منها عندما يتعذر عليها إثبات مساهمتها المباشرة في زيادة هذه الأموال.

أرقام أساسية

المشاركون في الاستطلاع	– 1290
الولاية على الأطفال في حالة الطلاق	– 20.4 في المائة مع الولاية الحصرية للأب
آجال مسطرة التطليق: أقل من شهر: 25.5 **(في المائة)**	– 25.5 في المائة: أقل من شهر – 47.6 في المائة: بين شهر وثلاث أشهر – 26.9 في المائة: بين 3 و6 أشهر
ضرورة إلزامية عقد الزواج	– لا، عقد الزواج غير إلزامي: 51.6 في المائة – نعم، عقد الزواج إلزامي: 48.4 في المائة
إلغاء نهائي دون أي استثناء ممكن لزواج القاصرين	– نعم: دون أي استثناءات: 61.9 في المائة – لا: يجب الإبقاء على الاستثناءات: 38.1 في المائة

الملحق رقم 4 : نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع «إصلاح منظومة التقاعد في المغرب»

في إطار العناية التي يوليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لموضوع إصلاح منظومة التقاعد، بادر المجلس إلى إطلاق استشارة عبر المنصة الرقمية «أشارك» خلال الفترة ما بين 3 و14 فبراير 2022، وذلك من أجل استقاء آراء المواطنات والمواطنين حول هذا الورش الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل بلادنا وضمان رفاه مواطناته ومواطنيه. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تفاعلوا مع الموضوع 14 773 من بينهم 594 مشاركا في الاستبيان

ما هو رأيكم في منظومة التقاعد في المغرب؟ هل توفر للمتقاعدين مصدر دخل

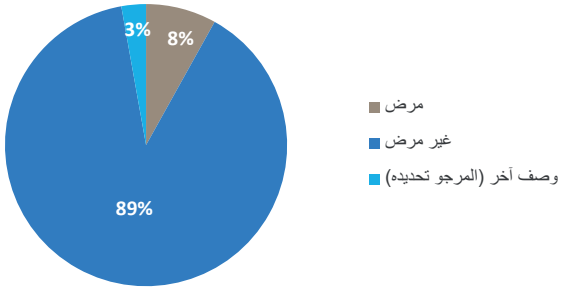

بخصوص منظومة التقاعد في المغرب، يعتقد 89 في المائة من المستجوبين أن الدخل الذي يحصل عليه المتقاعدون من صناديق التقاعد غيرُ مرض، و يظن 58 في المائة منهم أن الدخل غير كافٍ.

في ما يتعلق بإصلاح منظومة التقاعد :

1. بالنسبة للاشتراكات: يرى 51 في المائة من المستجوَبين أن إصلاح منظومة التقاعد تعني بالنسبة إليهم التقليص من حجم الاشتراكات.

الاشتراكات

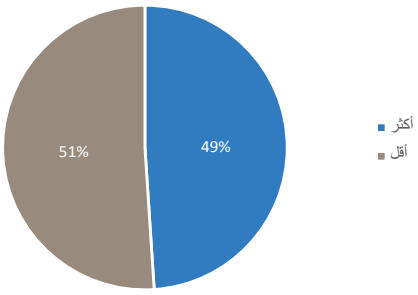

2. بخصوص السن المثالية للإحالة على التقاعد: صرح 90 في المائة أنها يجب أن تكون ما بين 60 و65 سنة. ويعتقد 10 في المائة فقط من المستجوبين أن ما بين 65 و70 هي السن المثالية للتقاعد.

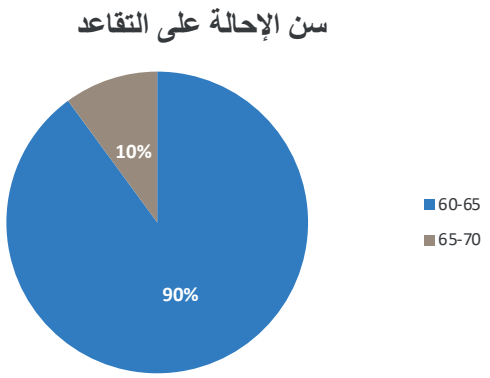

3. بالنسبة لمستوى معاشات المتقاعدين قياساً بأجورهم: يرى 74 في المائة من المشاركين أن مبلغ معاش التقاعد يجب أن يعادل الأجر الذي كان يتم الحصول عليه قبل التقاعد، ويعتقد 16 في المائة منهم أن المعاش ينبغي أن يكون أعلى من الأجر، بينما يرى 10 في المائة فقط أن المعاش يجب أن يكون أقل من الأجر.

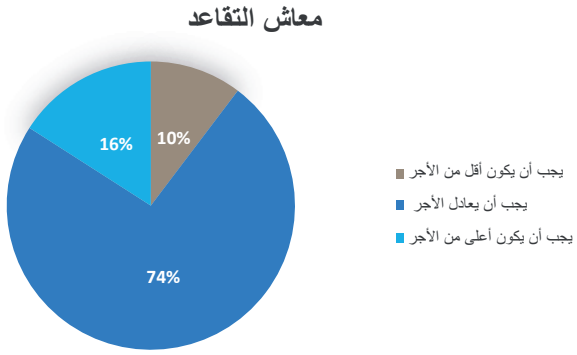

4. في ما يتعلق بإحداث حد أدنى للدخل لفائدة المسنين الذين لا يستفيدون من أي معاش للتقاعد، أبدى 94 في المائة من المشاركين تأييدهم لهذا الإجراء التضامني. واقترح 47 في المائة من المستجوبين معاشًا يفوق 2500 درهم، بينما اقترح 28 في المائة منهم حدا أدنى للدخل لفائدة المسنين يتراوح بين 1000 و1500 درهم. بالمقابل، اقترح 25 في المائة من المشاركين مبالغ أخرى للحد الأدنى للدخل تفوق 2500 درهم، وأوصى بعضهم بإحداث معاش يتناسب مع كلفة المعيشة في الوسط الذي يقطن به المتقاعد بما يكفل له شروط العيش الكريم.

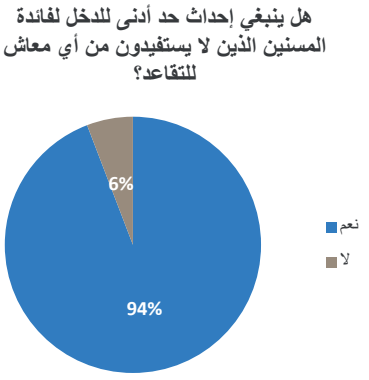

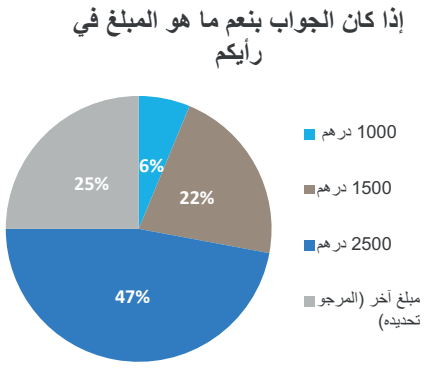

بخصوص اعتماد تدابير «للتمييز الإيجابي» في احتساب المعاش لفائدة المرأة العاملة، والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص الذين يزاولون مهناً شاقة:

صوَّت 52 في المائة من المشاركين مع إجراءٍ من هذا القبيل لفائدة المرأة العاملة:

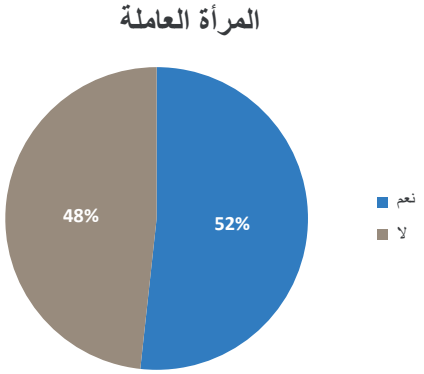

أيَّد غالبية المشاركين اعتماد مثل هذه التدابير لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة (87 في المائة) والأشخاص الذين يزاولون مهناً شاقة (85 في المائة)

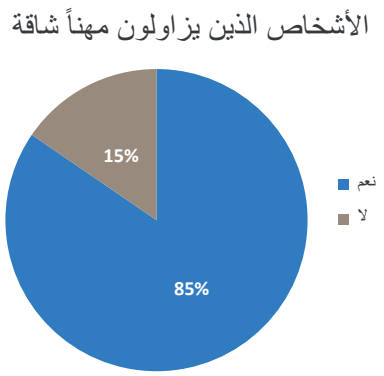

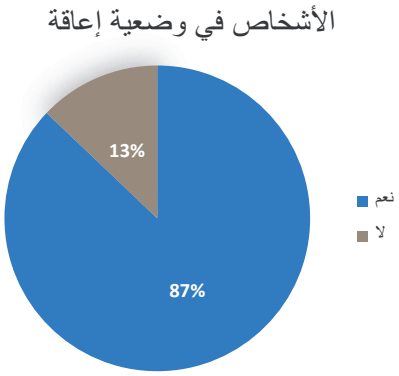

وفي ما يتعلق بالتدابير التي يتعين اتخاذها لضمان توازن أنظمة التقاعد واستدامتها: يعتقد 51 في المائة من المشاركين أن الدولة يجب أن تساهم من خلال المداخيل الجبائية، و23 في المائة يرون أنه يجب الرفع من حجم الاشتراكات الاجتماعية سواء بالنسبة للمشغلين أو الأجراء، ويقترح 14 في المائة من المستجوبين الرفع من عدد سنوات العمل اللازمة للاستفادة من التقاعد المبكر، بينما يوصي 12 في المائة منهم برفع سن الإحالة على التقاعد.

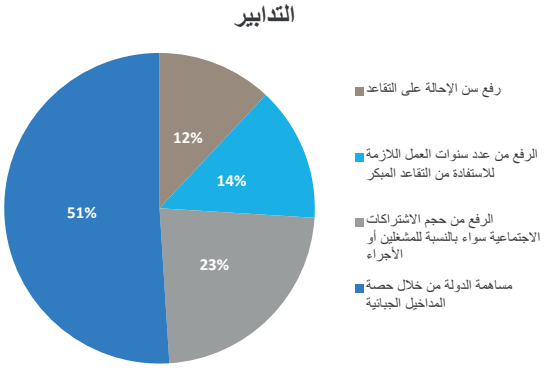

ختاماً، يمكن القول إن موضوع إصلاح منظومة التقاعد استأثر باهتمام المواطنات والمواطنين الذين أغنوا بمساهمتهم عبر منصة «أشارك»، النقاش الذي سبق إطلاقه من خلال «نقطة اليقظة» التي أصدرها المجلس في فبراير 2022 بخصوص هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، يوصي 51 في المائة من المشاركين بسن إصلاح يتجاوز المعايير المتعلقة بسن التقاعد والاشتراكات، ويتيح مساهمةً أكبر من قبل الدولة من خلال المداخيل الجبائية، وذلك بما يكفل تحسين توازنات صناديق التقاعد وضمان واستدامتها. وأبدى المشاركون في هذا الاستبيان تضامنهم مع الأشخاص الذين لا يستفيدون من أي معاش للتقاعد، حيث أيد 94 في المائة منهم إحداث حد أدنى للدخل لفائدة المسنين. وقد أبدى المشاركون نفس الروح التضامنية تباعا تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة (87 في المائة) والأشخاص الذين يزاولون مهناً شاقة (85 في المائة) والمرأة العاملة (52 في المائة)، حيث أوصى المشاركين باعتماد تدابير «للتمييز الإيجابي» لفائدة هذه الفئات في احتساب المعاش.

أهم الأرقام المستخلصة من استطلاع الرأي

المشاركون في الاستبيان	– 594 مشاركاً
معاش التقاعد الذي توفره أنظمة التقاعد	– 59.67 في المائة يعتبرونه غير كاف – 29.22 في المائة يعتبرونه غير منصف
سن الإحالة على التقاعد	– 90 في المائة: بين 60 و65 سنة
معاش التقاعد قياساً بالأجر	– 74 في المائة: معاش يعادل مبلغ الأجر
حد أدنى للدخل لفائدة المسنين	– 94 في المائة: يؤيدون اعتماد إجراء من هذا القبيل
اعتماد تدابير «للتمييز الإيجابي» في احتساب المعاش لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص الذين يزاولون مهناً شاقة والمرأة العاملة	– 87 في المائة: يؤيدونها للأشخاص في وضعية إعاقة – 85 في المائة: يؤيدونها للأشخاص الذين يزاولون مهناً شاقة – 52 في المائة: يؤيدونها للمرأة العاملة
الإجراءات المقترحة لإصلاح منظومة التقاعد	– 51 في المائة: مساهمة الدولة من خلال المداخيل الجبائية. – 23 في المائة: الرفع من حجم الاشتراكات الاجتماعية سواء بالنسبة للمشغلين أو الأجراء. – 14 في المائة: الرفع من عدد سنوات العمل اللازمة للاستفادة من التقاعد المبكر – 12 في المائة: رفع سن الإحالة على التقاعد.

الملحق رقم 5 : نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع «العمل عن بعد"

الرسم البياني 1: ماذا يمثل العمل عن بعد بالنسبة للمشاركين

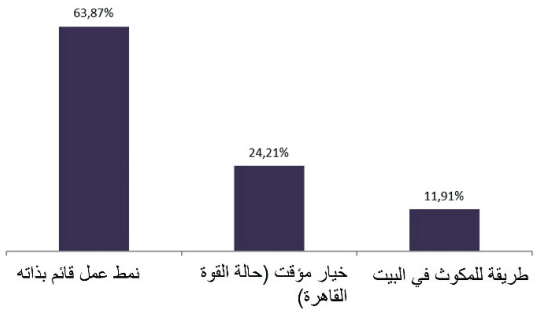

الرسم البياني 2: تجربة العمل عن بعد

في إطار إعداد الموضوع الخاص بالتقرير السنوي برسم سنة 2021 المخصص لموضوع العمل عن بعد، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الفترة ما بين 8 و29 أبريل 2022، استشارة حول الموضوع من خلال المنصة الرقمية التشاركية «أشارك». وقد بلغت مجموع التفاعلات مع الموضوع 25905 منها 1326 إجابة. وهي تفاعلات تعكس تمثلات المواطنات والمواطنين المشاركين حول اعتماد العمل عن بعد في المغرب، وإيجابياته وسلبياته، وكذا آفاق إرساء هذا النمط من العمل بالمغرب.

بخصوص تمثل المشاركين للعمل عن بعد، أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن قرابة 64 في المائة من المستجوبين يرون العمل عن بعد كنمط للعمل قائم الذات، بينما يعتقد 24 في المائة منهم أنه خيار مؤقت يمكن اللجوء إليه في حالات القوة القاهرة. في المقابل، أكد حوالي 12 في المائة من المشاركين أن العمل عن بعد هو طريقة للمكوث في البيت.

وفي ما يتعلق باعتماد العمل عن بعد، أكد 74 في المائة من المشاركين أنه سبق لهم خوض هذه التجربة، حوالي 14 في المائة منهم قبل فترة انتشار الكوفيد، وأكثر من 71 في المائة خلال فترة الحجر الصحي، مقابل 15 في المائة فقط صرحوا بأنهم عملوا عن بعد عقب ذلك.

أما بخصوص إيجابيات العمل عن بعد، فيرى 81.6 في المائة من المشاركين أن هذه الممارسة تمثل فرصة لتوفير الوقت والمال المخصصين للتنقل. من جهة أخرى، يعتبر أزيد من نصف المشاركين أن العمل عن بعد مكنهم من تقليص درجة التوتر واكتساب مزيد من الاستقلالية في تدبير المهام المناطة بهم، كما مكنهم من التركيز في عملهم بشكل أفضل.

الرسم البياني 4: إيجابيات العمل عن بعد

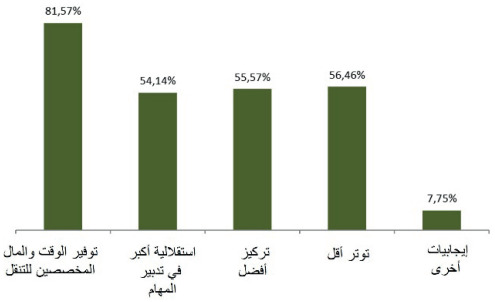

الرسم البياني 3: الفترات التي مارس فيها المشاركون العمل عن بعد

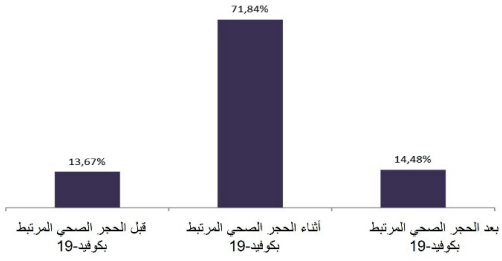

موازاة مع ذلك، يرى حوالي 61 في المائة من المشاركين أن ساعات العمل غير المحددة تمثل إحدى سلبيات هذا النمط من العمل، يليها تداخل الحياة المهنية والحياة الخاصة (بالنسبة ل 50 في المائة من المشاركين). كما أشار المشاركون إلى سلبيات أخرى ترتبط بالعمل عن بعد، من قبيل الصعوبات المرتبطة بالتأطير والتوجيه (26.5 في المائة) والشعور بالعزلة عن بيئة العمل(26.2 في المائة).

الرسم البياني 6: اقتناء المعدات والأدوات اللازمة للعمل عن بعد

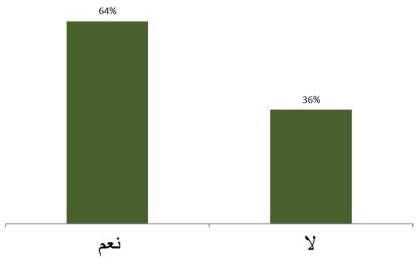

الرسم البياني 5: سلبيات العمل عن بعد

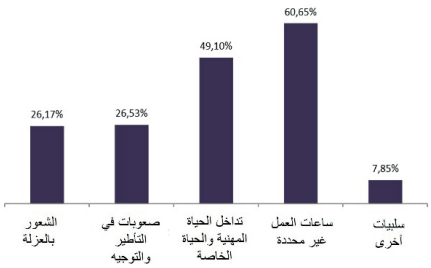

وفي ما يتعلق بمستلزمات مزاولة العمل عن بعد، صرح 64 في المائة من المشاركين أنه كان عليهم تحمل مصاريف اقتنائها لممارسة هذا النمط من العمل. في هذا الصدد، أشار 81 في المائة منهم أنهم تحملوا مصاريف الربط بشبكة الانترنت من أجل القيام بالعمل عن بعد. في حين تكلف حوالي 66 و55 في المائة على التوالي من المشاركين بمصاريف تهيئة فضاءات مخصصة للعمل واقتناء معدات معلوماتية مناسبة.

الرسم البياني 8: المشاركون الذين يعتقدون أن العمل عن بعد سيفرض نفسه كتوجه جديد في العمل مستقبلا

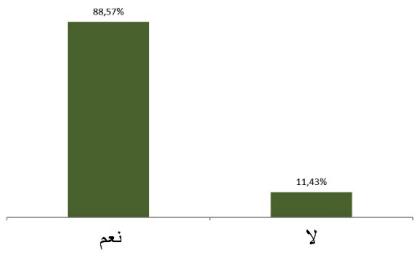

الرسم البياني 7: أنواع النفقات المرتبطة بالعمل عن بعد

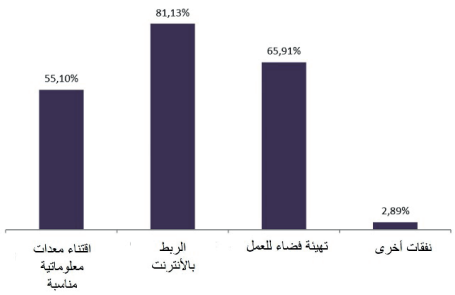

الرسم البياني 10: التدابير الواجب اتخاذها لتطوير العمل عن بعد

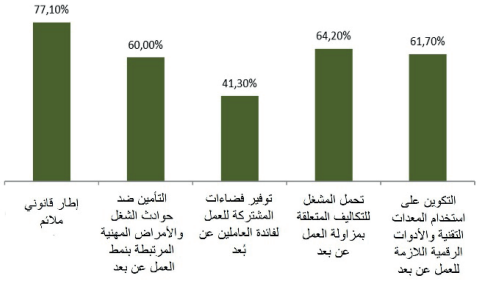

الرسم البياني 9: آفاق العمل عن بعد

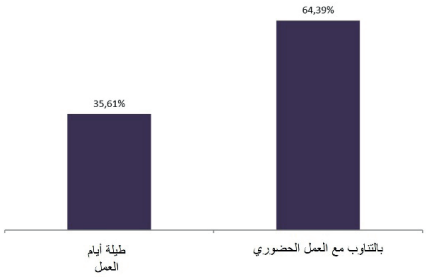

وفي ما يتعلق بالآفاق المستقبلية، يتوقع أغلب المشاركين (89 في المائة) أن العمل عن بعد سيفرض نفسه كنمط جديد من العمل بالمغرب، منهم 64.4 في المائة يرون أن هذه الصيغة يجب أن تعتمد بالتناوب مع العمل الحضوري. في المقابل، يفيد 35.6 في المائة من المشاركين أن العمل عن بعد يتعين ممارسته طيلة أيام العمل. أما في ما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لتطوير العمل عن بعد، اقترح 77.1 في المائة من المشاركين وضع إطار تنظيمي ملائم، في حين أوصى 64.2 في المائة بتحمل المشغل للتكاليف المتعلقة بمزاولة العمل عن بعد. كما رأى المشاركون أن هناك إجراءات أخرى يتعين اتخاذها، لا سيما التكوين على استخدام المعدات التقنية والأدوات الرقمية اللازمة للعمل عن بعد (61.7 في المائة) وإرساء منظومة للتأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية المرتبطة بنمط العمل عن بعد (60 في المائة).

في الختام، يتجلى من خلال هذه الاستشارة أن 64 في المائة من المشاركين يرون أن العمل عن بعد هو نمط عمل قائم الذات، في حين يعتبر 24 في المائة أن هذا النمط هو خيار مؤقت يتم اللجوء إليه في حالة القوة القاهرة. أما بالنسبة لإيجابيات العمل عن بعد، فقد أشار 81.6 في المائة من المشاركين إلى توفير الوقت والمال المخصصين للتنقل، في حين، اعتبر أكثر من نصف المشاركين أن العمل عن بعد ساهم في التقليص من نسبة توترهم ومكنهم من بلوغ استقلالية أكبر في تدبير المهام المناطة بهم والحصول على تركيز أفضل. وقد اعتبر 61 في المائة من المشاركين أن ساعات العمل غير المحددة تشكل إحدى السلبيات التي تعيق العمل عن بعد، يليها تداخل الحياة الشخصية والمهنية (50 في المائة). وفي ما يتعلق بمستلزمات مزاولة العمل عن بعد، صرح 81 في المائة أنهم تكلفوا بمصاريف الربط بشبكة الأنترنت من أجل القيام بالعمل عن بعد. أما في ما يخص الآفاق المستقبلية، يرى أغلب المشاركين (89 في المائة) أن العمل عن بعد سيفرض نفسه كتوجه جديد للعمل في المغرب، وأكد 64.4 في المائة منهم أن العمل عن بعد يجب أن يعتمد بالتناوب مع العمل الحضوري.

الملحق رقم 6 : لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

يودُّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن يعرب عن خالص شكره لمختلف الفاعلين والهيئات والمؤسسات التي شاركت في جلسات الإنصات التي جرى تنظيمها.

قطاعات حكومية	– وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات – وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة – وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة – وزارة الاقتصاد والمالية – وزارة الصناعة والتجارة
المؤسسات العمومية	– الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء – وكالة «مازن» – المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن
منظمات مهنية	– الاتحاد العام لمقاولات المغرب
منظمات نقابية	– الاتحاد المغربي للشغل – الاتحاد العام للشغالين بالمغرب – الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
منظمات دولية	– منظمة العمل الدولية
فدراليات وجمعيات	– الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين – جمعية مستعملي الأنظمة المعلوماتية بالمغرب (AUSIM)
مؤسسات بنكية	– القرض العقاري والسياحي (CIH)
مقاولات	– مجموعة (Intelcia) المختصة في الحلول الرقمية
خبراء	– عبد الرزاق علمي السني، خبير في الطاقة والبيئة

الفهرس

ورقة تقديمية 11
تمهيد 23

القسم الأول : الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2021 25

1- أهم التطورات التي طبعت سنة 2021 27
1.1.الاقتصاد المغربي خلال سنة 2021 27
1.1.1.لمحة عن السياق الاقتصادي الدولي 27
2.1.1.السياق الوطني خلال سنة 2021 28
2.1.الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2021 40
1.2.1.أبرز القطاعات الاجتماعية 40
2.2.1.المساواة بين الجنسين والمناصفة 45
3.2.1.وضعية الفئات الهشة 48
4.2.1.المهاجرون 51
5.2.1.مكافحة الجريمة وإعادة إدماج السجناء 51
6.2.1.الحوار الاجتماعي ونزاعات الشغل 52
3.1. الوضعية البيئية خلال سنة 2021 53
1.3.1.الأحداث البارزة على الصعيد الدولي 53
2.3.1. التطورات البيئية على الصعيد الوطني 54
2- نقاط اليقظة والتوصيات 63
1.2.المحور الاقتصادي 63
2.2.المحور الاجتماعي 74
3.2.المحور البيئي 78

القسم الثاني : الموضوع الخاص : " العمل عن بعد بالمغرب: واقع الحال والآفاق " 85

1- العمل عن بعد: واقعٌ جديد متعدد الأبعاد 89
1.1. تَوَجُّهٌ عالميٌّ بدأ يتأكد مع تراجع أزمة كوفيد-19 89
2.1. الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بنمط العمل عن بعد 90
العمل عن بعد ورفاه العاملين 90
العمل عن بعد والنوع الاجتماعي 92
العمل عن بعد والإنتاجية 93
العمل عن بعد وظاهرة الأوبر (ubérisation) 94
العمل عن بعد والاستدامة 94
3.1. التحديات الواجب رفعها على مستوى السياسات العمومية 95
2- العمل عن بعد بالمغرب: واقع الحال؟ 97
1.2. ممارسة العمل عن بعد بالمغرب 97
الأطر العليا وقطاع الخدمات أكثر المعنيين 97
يفضل غالبية المستخدمين والمشغلين بالمغرب نمط العمل المختلط (حضوري-عن بعد) 99
2.2. أي آفاق؟ 101
عوامل النجاح الرئيسية لنمط العمل عن بعد 101
العوائق: 102
3- توصيات 104

القسم الثالث : أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 107

1- المحطات الهامة التي ميّزت سنة 2021 110
1.1. تجاوبٌ أكبر للحكومة ومجلسيْ البرلمان، مع مبادرات المجلس وتوصياته 110
2.1. مساهمة قوية في دينامية إعداد النموذج التنموي الجديد الصادر سنة 2021 110
3.1. انفتاح أكبر على المشاركة المواطنة 111
4.1. إنجاز حصيلة مرحلية لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 111
5.1. إنجاز قاعدة معطيات تضم توصيات المجلس 112
2- حصيلة سنة 2021 113
1.2. دورات الجمعية العامة 113
2.2. مكتب المجلس 113
3.2. اللجنة الدائمة 114
4.2. اللجنة المؤقتة 136
5.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية 138

6.2. العلاقات العامة، تعزيز إشعاع المجلس والتواصل مع المواطنات والمواطنين 139
7.2. الشراكة والتعاون الدولي 141
8.2. ميزانية المجلس 142
3- برنامج العمل برسم سنة 2022 143

ملاحق 148

الملحق رقم 1: نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية « أشارك»حول موضوع« التحرش الجنسي في الجامعات» 148
الملحق رقم 2: نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية أشارك حول موضوع« تنمية المناطق الجبلية» 152
الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية « أشارك »حول موضوع إصلاح مدونة الأسرة 156
الملحق رقم 4: نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية « أشارك »حول موضوع« إصلاح منظومة التقاعد في المغرب» 159
الملحق رقم 5: نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية « أشارك »حول موضوع« العمل عن بعد" 163
الملحق رقم 6: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم 166

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرئيس
أحمد رضى شامي

الأمين العام
يونس ابن عكي

الأعضاء

فئة الخبراء

1. احجبوها الزبير
2. أحمد عبادي
3. ادريس الإيلالي
4. أرمان هاتشويل
5. ألبير ساسون
6. التهامي عبد الرحماني الغرفي
7. الطاهر بنجلون
8. أمين منيرالعلوي
9. أمينة العمراني
10. حكيمة حميش
11. خليدة عزبان بلقاضي
12. طريق اكيزول
13. عبد الله موقصيط
14. عبد المقصود راشدي
15. فؤاد ابن الصديق
16. لحسن والحاج
17. محمد حراني
18. محمد وكريم
19. محمد البشير الراشدي
20. مصطفى بنحمزة
21. نبيل حكمت عيوش

فئة ممثلي النقابات

22. ابراهيم زيدوح
23. أحمد بهنيس
24. أحمد بابا عبان
25. بوشتى بوخالفة
26. جامع المعتصم
27. خليل بنسامي
28. عبد الرحمان قنديلة
29. عبد الرحيم لعباد
30. عبد العزيز إوي
31. علال بنلعربي
32. علي بوزعشان
33. لحسن حنصالي
34. لطيفة بنواكريم
35. محمد بوجيدة
36. محمد بنصغير
37. محمد علوي
38. محمد دحماني
39. محمد عبد الصادق السعيدي
40. مصطفى اخلافة
41. مينة الرشاطي
42. نجاة سيمو
43. نورالدين شهبوني

فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية

44. أحمد أبوه
45. أحمد أعياش
46. ادريس بلفاضلة
47. العربي بلعربي
48. أمين برادة سني
49. عبد الحي بسة
50. عبد الكريم فوطاط
51. عبد الكريم بنشرقي
52. عبد الله متقي
53. عبد الله دكيك
54. علي غنام
55. كمال الدين فاهر
56. محمد بولحسن
57. محمد بنجلون
58. محمد فيكرات
59. محمد رياض
60. محمد حسن بنصالح
61. مريم بنصالح شقرون
62. منصف الزياني
63. منصف كتاني
64. سعد الصفريوي

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي

65. الزهرة زاوي
66. جواد شعيب
67. حكيمة ناجي
68. سيدي محمد كاوزي
69. طارق السجلماسي
70. عبد الرحمان الزاهي
71. عبد الرحيم كسيري
72. عبد المولى عبد المومني
73. كريمة مكيكة
74. للا نزهة العلوي
75. ليلى بربيش
76. محمد موستغفر
77. محمد بنقدور
78. محمد الخاديري (وافته المنية)

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

79. أحمد التجاني الحليمي العلمي
80. أمينة بوعياش
81. خالد لحلو
82. ادريس اليزمي
83. حسن بوبريك
84. خالد الشدادي
85. رشيد بن المختار بن عبد الله
86. محمد بنعليلو
87. لبنى طريشة
88. عبد العزيز عدنان
89. عبد اللطيف الجواهري
90. عثمان بنجلون
91. عمر عزيمان
92. لطفي بوجندار
93. رئيس المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
94. رئيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي
95. رئيس الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز